جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (١٠)

حوار حول
مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين

فبراير ١٩٨٠

قضايا التخطيط والتنميه فى مصـــر

رقـــم (١٠)

حـــوار حـــــول

مصـــر فى مواجهـــة القـــــرن الحادى والعشريـــــن

فبرايـــر ١٩٨٠

— أن النظر الى المستقبل يجب أن يتم من خلال نظرة شامله ومتسقه تعطى للنواحى غير الكميـة وغير الاقتصادية الوزن المناسب لها فى تحديد مستقبل التنمية فى مصر •

وأقصى ما نتمناه بالفعل أن يتوفر للمخطط ومتخذ القرار والمعاهد المتخصصه المختلفه ، مـن خلال دراسة مثل هذه ، اطارا يمكن من خلاله تمييز العوامل المحدده لمستقبل التنمية فى مصر ، ويمكن من خلاله رسم سياسة قوميه عامه ، اقتصادية واجتماعية وسياسية ، نسترشد بها لضمان الحياه الكريمة للاجيال القادمة •

ويعتمد المنهج المقترح بهذه الدراسه — بالدرجة الاولى — على حوار متصل مع أكبـــر عدد من المؤسسات والمعاهد العلمية ، وكذا الشخصيات العامه والعلمية فى مصر ، نسعى مـــن خلاله الى تبادل فكرى ومشاركه فعاله مع هؤلاء فى تحديد الاهداف البعيدة لمجتمعنا ، واحتمـالات موارد وآفاق العلاقات الدولية والتكنولوجية فى المستقبل ، ولتحديد أهم العوامل وأكثرها صلاحيـة لانجاز الاهداف التى نتطلع الى تحقيقها حتى مطالع القرن التالى • ومعهد التخطيط القومى يدعـو لهذه المشاركه وهذا الحوار ويتمنى أن نساعد جميعا على انجاح هذا المطلب القومى من خلال هـذه الدراسة •

ويسعدنى هنا أن أسجل شكرى وتقديرى للسيد الدكتور على نصار المستشار ومدير مركز الاساليب التخطيطية فى المعهد لجهده الاساسى فى اعداد هذه الوثيقة •

والله ولى التوفيـــق ،،،

مدير المعهد

(دكتور كمال الجنزورى)

فبراير ١٩٨٠ •

المحتويـــــات

صفحـــة

الجـــزء الأول :

مصر الى أيـــن ؟ حوار يجب أن يتصل

مقدمة : ٢

أولا : " مجموعة مصر ٢٠٠٠ " وحوار لم يتصل ٤

ثانيا : المنهج المقترح للبحـــث ١٣

(١) حول بعض الاساليب التقليدية للتنبؤ ١٤

(٢) البحث عن نظريـــة ١٦

(٣) عرض ملخص للمنهج المقترح للبحـــث ١٧

الجـــزء الثانى :

القضايا : دعوة للحوار حول مستقبل مصر

مقدمـــة : ٢٢

أولا : مصر الموقع ــ نظرة الى التاريخ والى الخارج ٢٣

ثانيا : مصر الموضع ــ نظرة الى الاوضاع الماضية والحالية فى مجال التنمية ٣٢

(١) جهود التنمية فى العقود الثلاث الاخيرة ٣٣

(٢) تلخيص للمشكلات الحالية فى بعض القطاعات الرئيسية ٤١

صفحـــة

أ ـ الزراعـــة ٤٢

ب ـ الصناعـــة ٤٣

جـ ـ النقل والمواصلات ٤٦

ثالثـا : الفرد ومستقبل التنمية : الجوانب الفكريه والسلوكيه فى تحديد مستقبل مصر ٠

(١) السلوك الاجتماعى ٤٨

(٢) الفكر والسلوك عند الفرد المصرى ٥٩

رابعـا : العلم والتكنولوجيا والبيئة الفكرية فى مصر المستقبل

(١) البحث عن نموذج حضارى خاص ٦٩

(٢) اثر البيئة الفكريـة ٧٠

خامسا : التوازن بين الموارد والسكان : مؤشرات التنمية والعوامل الاكثر أهمية فى المستقبل ٠ ٧٣

سادسا : رؤية الآخرين لمستقبلنا : مثال النماذج العالمية وصورة مصـــر مع دورة القرن

(١) نظرة على النماذج العالمية ٨٠

(٢) الاختلاف مع البلدان المتطورة من حيث المفاهيم والمنطلقات ٨٨

(٣) مستقبل مصر فى النماذج العالمية ٩٦

صفحـــة

الجـزء الثالث :

صوره للمستقبـــل ، واستكمال المنهج لفتح الحوار

مقدمـة : ١٠٠

أولا : الصوره المستهدفه : مجتمع اكبر قدر من الوفاء بالحاجـــات الاساسية . ١٠١

(١) الغـــذاء ١٠٢

(٢) الاسكان ١٠٤

ثانيا : التفاصيل الاجمالية للصورة المستهدفه لسنة ٢٠٠٠ ١٠٧

ثالثـا : الزراعة فى البديل المقترح ١١٥

رابعـا : صوره الصناعة فى البديل المقترح ١٢٨

خامسا : الثروة المعدنيـــة ١٣٠

سادسا : الميـــاه ١٣٠

سابعـا : الموارد البشرية ١٣١

ثامنـــا : مصادر الطاقـــة ١٣٢

تاسعـا : الصوره التفصيلية لقطاع النقل والمواصلات ١٣٣

مرفقات فنية متصله بالمنهج ١٣٥

(١) خطوات العمل فى التحليل المستقبلى ١٣٦

(٢) دور المجموعة المركزية فى اختيار الأهداف والتنسيق بينهـا ١٣٧

(٣) العلاقة بين النموذج الرياضى للتنبوءات المشروطه وأنواع المعلومات والخبرات الأخرى التى لا يمكن التعبير عنهـــا فى شكل كمى بالنموذج . ١٣٨

صفحـــة

(٤)	بعض اوجه الاستفاده مما تم انجازة فى مجموعة القاهرة	١٤٢
(٥)	استمارة الاستثارة الفكرية وتحليل السيناريو	١٤٣
(٦)	بعض اجزاء من المعرفة المتاحة عن المستقبل على المستوى الدولى	١٤٨
(٧)	حصر العوامل المحدده لمدى التنميه والتى سوف تستخدم فى اسلوب السيناريوهات	١٥٠
(٨)	منهجيه للبحث عن صور لاعادة توزيع السكان فى مصر	١٥٩
(٩)	ملخص للتقرير الأول للجنة مصر ٢٠٠٠ حول بعض خصائص الماضـــى وتصورات أولية لمستقبل مصر عام ٢٠٠٠	١٦٩
(١٠)	لجنة التخطيط لعام ٢٠٠٠ قائمة المذكرات	١٧٧
(١١)	قائمة ببعض الدراسات الهامه الصادره عن المجالس القوميه المتخصصه	١٨١

الجـــــــزء الأول

مصـــر الـــى أيـــن ؟ ..... حوار يجب أن يتصـــــل

مقدمـــــة

(لماذا معهد التخطيط ؟ ولمـاذا هذه الوثيقـة ؟)

١ ـ لا شك أن رجال الاقتصاد والتنميه فى العالم الثالث مازالوا يعيشون أزمة الفكر التنمـــوى من حيث الصياغة المقنعة لمفهوم التخلف ، ومن حيث المتاح من النظرية التنموية للمعاونة فـى الخروج بهذه البلدان الى مزيد من الرفاهية والاستقلال والاستقرار فى أقصر وقت مستطاع .

٢ ـ ولقد انعكست كل أوجه النقائص فى النظرية على مناهج الاسقاط ووضع الخطط طويلة المـدى للانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث أنه فى الحقيقه لم يبذل جهد حقيقى ومتكامل فى البلـدان النامية فى تطوير مناهج التنبؤ طويل المدى واساليبه . وحتى اذا حاولنا الاستفادة ببعـــض الخبرات الخاصة بالتنبؤ الجزئى فى العالم الغربى وبعض الدراسات التحليلية التى تحاول تصـور خلفية طويلة المدى للنشاط التخطيطى الخمسى فى العالم الشرقى ، نجد أن أغلب هـــذه الحالات والدراسات كانت تتسم بالجزئية وبعدم تعرضها عن طريق الجرأة والتخيـــل لتصـور سيناريوهات للمستقبل تمثل تغيرا جذريا فى النظم السياسية والاجتماعية محل التنبؤ وفى المحتـوى الكيفى للمتغيرات المراد التنبؤ بها . وهذه كلها أمور جعلت من الاستفادة بمنهجية هـــذه الاعمال فى البلدان النامية أمرا صعبا .

٣ ـ ولقد تزايد فى الآونة الأخيرة الاهتمام محليا وعالميا بمحاولة تصور مستقبل مصر مع دورة القـرن العشرين وذلك لتزايد المشكلات الاقتصادية فى عددها وحدتها فى مصر من ناحية وتزايـــد " الاكتشاف " لعدد من المشكلات ذات الطابع العالمى (الغذاء ، الطاقة ، البيئـــه ، عدم العدالة فى توزيع الموارد) .

٤ ـ ومن هنا كان من الطبيعى أن نجد اليوم مثل هذا الاهتمام بالدراسات التى تتناول مستقبـل مصر سنة ٢٠٠٠ ، ومن الطبيعى أن يساهم معهد التخطيط القومى فى هذا السبيل مشاركة منـه فى قضايا مصر المصيرية من خلال الاستكشاف والتحليل والتخيل . مره على اساس استمرار الاوضاع فى المستقبل على ماهى عليه الان ومرة اخرى بافتراض دخول عوامل اجتماعية وتكنولوجية حاسمة على مسار التنمية حتى نهاية القرن .

٥ — والمعهد له فى الواقع من التراث الذى استمر من الستينات حتى الان ، وله من تعدد التخصصات وتداخلها ، وله من الخبرة الاكاديمية والعملية ما يؤهله الى تأصيل وتطوير كافة الدراسات التى تقوم بها هيئات ووزارات ومعاهد مصرية فى ضوء النظرة الاكثر شمولا والمناهج التى تناسب النظرة المستقبلية طويلة المدى . ولقد شهد المعهد بالفعل فترات عمل مكثفة فى صورة " لجنة التخطيط طويل المدى " فى النصف الثانى من الستينات ، ثم نتيجة للدور الرائد الذى قام به الاستاذ الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن والذى تمخض فى النصف الأخير من السبعينيات عن " مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية والتخطيط لمصر عام ٢٠٠٠ " . مما كان من نتائجه تجمع العديد من الدراسات والخبرات فى هذا المجال .

٦ — والمقدم هنا عبارة عن وثيقة مرجعية تتضمن اقتراحا بمنهجية محدده لاستطلاع مستقبل مصر فى مواجهة القرن التالى بالاضافة الى تجميع للقضايا العامه المطروحه والتى بدت فى أغلب المناقشات والدراسات التى تمت حول مستقبل مصر على المدى الطويل . والمقصود من تجميع هذه القضايا العامه هو طرحها مرة أخرى للنقاش بهدف الوصول الى رأى متوسط (أو عدد محدود من الآراء المتباينة) فى هذه القضايا ، كما أنه يعطى أهميه خاصة لقراءه هذه الوثيقه وفتح باب الحوار حولها ، لضمان أن تكون الآراء شامله قدر الأمكان .

٧ — والجدير بالذكر أن هذه الوثيقه وما تتضمنه من بدايل التنمية لمصر فى مواجهة القرن الواحد والعشرين عباره عن اضافة للجهد الذى قامت به " مجموعة مصر ٢٠٠٠ " .

أولا : مجموعة مصر ٢٠٠٠ ، وحوار لم يتصل*

١ ـ يمكن النظر الى العديد من الافكار والاسئلة التى تناولها المشتركون فى " مجموعة مصر ٢٠٠٠ " على أنها مهدت كثيرا لتحديد القضايا الاساسية حول مستقبل مصر ، والعوامل ذات الاهمية الخاصة والتى يجب اخذها فى الاعتبار ، عند التصدى بالعمل المكثف فى محاولة لرسم اكثر من بديل (أو سيناريو) لمستقبل الوطن .

وسوف نحاول فى هذا التمهيد أن نتعرض على عجالة لبعض الافكار التى وردت فى مناقشات ومطبوعات هذه " المجموعة " مع ملاحظة أن العديد من القضايا سوف نتعرض له بتفصيل اكثر فى الاجزاء التالية .

٢ ـ لقد اصبحت منطقتنا العربية تجد نفسها مجالا للتحليل والتنبؤ من خلال نماذج ودراسات عالمية يحاول من خلالها الاخرون رؤية مستقبلنا (فى المدى الطويل) فى صورة الانجازات التى تقدر عليها داخليا ، وفى صورة فعالية انتمائنا للعالم واسواقه . ولقد كانت هناك اكثر من دعوة تبناها مفكرون واقتصاديون مخلصون تطالب بأن نحاول أن نرى أنفسنا ونحدد ما نتمناه من مستقبل ومشاركة ، أو على الأقل أن نطالب لانفسنا بحق المشاركة فى هذه المجهودات العالمية . وقد زاد عدد المقتنعين الاقتناع بأن نظرة الاخرين لنا فى هذه النماذج والدراسات العالمية لا تختلف عن نظرة المفكرين الرأسماليين للدول النامية فيما قبل الخمسينات ، فالمنطقة العربية ـ مثلا ـ فى رأيهم لا تعدو أن تكون مصدرا للثروات الطبيعية ، وسوقا لتسويق المنتجات ، ومخزنا للايدى العاملة الرخيصة ولبعض المهارات والعقول التى يمكن نزحها .

(*) ضمت مناقشات هذه المجموعة من السادة الدكاترة التالى أسمائهم :

١ ـ ابراهيم حلمى عبد الرحمن	٢ ـ زكى نجيب محمود	٣ ـ عبد المنعم القيسونى
٤ ـ عبد العزيز القوصى	٥ ـ نزيه ضيف	٦ ـ مصطفى الجبلى
٧ ـ نعيم أبو طالب	٨ ـ صفى الدين أبو العز	٩ ـ أسامه الخولى
١٠ ـ عزيز الندارى	١١ ـ كمال الجنزورى	١٢ ـ سعد الدين الحنفى
١٣ ـ عبد الله درويش	١٤ ـ صلاح حامد	١٥ ـ كامل مقصود
١٦ ـ يحيى حجازى	١٧ ـ على نصار	١٨ ـ صقر أحمد صقر

وقد يضاف لذلك فى الاونة الاخيرة الدولارات البترولية المتراكمة حديثا منذ ١٩٧٣ لمحاولة استجلابها واعادة تشغيلها .

وبالنسبة لمصر فلم يمر من تعرض لها فى هذه الدراسات مستقبلا أفضل من الانجاب وتصدير قوة العمل الرخيصة الى خارجها ، الى جانب تحديد دور سياسى لها .

٣ — وليس سبب الاهتمام بالنظرة طويلة المدى هو مجرد تقديم نظرة بديلة (نقوم بها) فى مقابل الاخرين . ان مطلب النظرة طويلة المدى اصبح ضرورة لكل مخطط أو متخذ قرار ، حيث يطلب المخطط منا المساعدة فى ربط خططه المتوسطة بنظرة اطول مدى ، تعطى التأصيل الكافى لمعايير العائد والتكلفة المختلفة لمشروعات ، فى الغالب ما يمتد اثرها وبقاؤها لابعد من مدى خطته الخمسية . ويطلب أيضا خلفية كافية من المعلومات التى توازن بين الموارد والطلب عليها ، تضمن له الا تمثل الخطط الخمسية فى منهج وضعها وفى تنفيذها خلق العوائق أمام نجاح الخطط التالية . ويطلب فى النهاية توقعات المستقبل البعيد حتى يمكنه أن يأخذها فى الاعتبار الآن ليصبح اكثر واقعية . وذلك هو وضع متخذ القرار أيضا فى غياب التخطيط القومى الحقيقى . ولقد اثبتت التجربة ان بعضا من القرارات التى اتخذت فى مصر قد كان يبدو سليما على المدى القصير والمتوسط ثم اتضح بعد ذلك من متابعته انه لم يكن القرار الاسلم ، أو ربما لم يكن سليما . ونقول دائما أن متخذ القرار لم يأخذ فى الاعتبار بعض جوانب الصورة . وبعض جوانب الصورة هى التوقعات والاثار والتفاعلات طويلة المدى .

٤ — ونحن نعرف حجم المصاعب الخاصة بالبلدان النامية عند ممارسة النظرة طويلة المدى ، منها تقلب العلاقات الدولية ، وتقلب اسعار مواردها فى السوق العالمى ، وتقلب أوضاعها السياسية الاجتماعية ، ومنها ضعف البيانات الخاصة بها ، ونقص المعلومات الخاصة بتكنولوجيات المستقبل نتيجة لاشكال التبعية المشاهدة حاليا ، مما يؤدى الى أن العديد من القرارت الخاصة بالمستقبل غالبا ما يتم خارج بلدان العالم الثالث .

ولكننا ايضا نؤمن من خلال خبرتنا — وخبرة كل البلدان الاخرى — باستحالة الفصل بين التنبؤ والتخطيط اذ أن جزءا كبيرا من تنبؤاتنا حول المستقبل هو اهداف نضعها لانفسنا ،

ومدخل للتنمية نرسم به الطريق ، واختيار البدائل من وسط عدد اكبر من البدائل . وهـــذا يخفف كثيرا من المصاعب التى أشرنا اليها .

ونوءمن بأن دورنا هنا ليس وضع تصور واحد للمستقبل ولكن التنبيه الى بدائل (سيناريوهات) المستقبل المختلفه كنوع من التأهيل لافكارنا عند النظرللمستقبل ، وكخلفية طويلة المدى للنشاط التخطيطى ذى الطبيعة المختلفة .

٥ — ولكن يتبقى أن هناك بالفعل ضرورة للاستمرار فى المحاولات التى ترمى لرؤية مستقبلنا بنظـــرة علمية مبنية على دراسة المتاح والممكن ، مع ملاحظة عدم اهمال النواحى الاجتماعية لاهميتهـــا ، ذلك أن هناك العديد من الاختناقات والصور المتشائمة التى يجب التنبيه وتوجيه النظر اليها ، والتى يعتمد النجاح فى التغلب عليها على سرعة رؤيتها وتغيير السياسات المتبعة من أجـــــل مجابهتها .

٦ — أن أى محاولة للتنبوء بمعدلات النمو والهيكل الاقتصادى المصرى — اذا استمرت الاشكـــال الحالية لتعبئة الموارد (وعلى رأسها البشر) — سوف تعطى صورة قاتمة بالمقارنه بعالم ينمـــو ويضطرد فى نموه . لذلك اسباب عديدة يعرضها أغلب الاقتصاديين ومتخذى القرارات . ولكـــن المشكلة الاخطر هى أن هوءلاء أنفسهم قد حكمتهم فى تصوراتهم ، للخروج من هذه الازمـــات، بعض الافتراضات القاتلة (صريحة أو متضمنة) اهمها ما يلى :

أ — الحل يأتى دائما من الخارج ، والعلاقات مع العالم الخارجى هى المحدد الاول للتنمية .

ب — النشاط التخطيطى هو بالاساس تخطيط سنوى ، أو على احسن الافتراضات متوسط المـدى ، لترشيد استخدام الموارد وموازنتها .

والبدائل المحسوبة لمصر حتى نهاية القرن ، والتى بدأت مجموعة مصر ٢٠٠٠ " المناقشة حولها ، كانت تمثل (بدرجة أو بأخرى) استمرارا للأوضاع الحالية فى مصر (من حيث أنها استمرار للهياكل القائمة فعلا) ، مرة بافتراض تحسينات ضئيلة فى انتاجية العمل وحجم التنمية الزراعية ، ومرة اخرى بافتراض قدر اكبر من " التطوير " .

والمقصود بالعرض التالى السريع لنتائج مثل هذه البدائل هو التساؤل عما اذا كانت هذه التحسنات ممكنة وما هو ثمنها . وأخيرا نتساءل عما اذا كانت هذه الصورة للمستقبل كافيـــة ، أو مرضية .

٦ - <u>الى أين تصل بنا هذه التنبوءات " المتفائلة " لسنة ٢٠٠٠ ؟</u>

اذا استخدمنا منهجا مبسطا للحساب والتنبوء وافترضنا أن مشاهداتنا للسنتين الاخيرتـين تدعو الى التفاؤل وامكانية تحقيق معدلات عالية للنمو (كما تقول الخطط الخمسية المتحركـــة لوزارة التخطيط (وبقدر أقل من التفاؤل تقارير البنك الدولى الاخيره) ، فاننا سنفـــترض بناء على ذلك أنه من الممكن مضاعفة الدخل من ٤ الى ٥ مرات حتى نهاية القرن .

مع ملاحظة أن نصف السكان الآن عمرهم أقل من ١٨ سنة وخلال العشرين سنة يدخلـــون فى مرحلة تكوين الاسرة والبحث عن سكن وغذاء للجيل التالى .

حتى هذا البديل " المتفائل " يتطلب تعبئة أكثر للموارد (بالاضافة الى المـــوارد المحتملة من البترول والقناة) ، ولكن مصر مواردها الاساسية موارد بشرية ، فكيف يمكن أن نحصل منها على هذا الكثير ؟

حتى بهذا "التفاؤل" ، هل يمكن أن تؤدى هذه الفروق مقارنة بعالم أكثر نموا وديناميكية الى حياه لائقة ؟ (١) فلنتأمل قليلا الوضع الحالى لمصر مقارنا ببعض الدول الاخرى .

٧ ـ هذه الصورة تبعث على التفكير العميق لايجاد الحلول المناسبة لكثير من المشاكل :

ـ هل يكفينا كما تنبأ لنا بنت هانسن (٢) أن يصبح نصيب الفرد من الدخل فى نهاية القرن مساويا لنصيب الفرد فى اليونان فى عام ١٩٦٣ ؟ .

ـ هل يمكن أن تستمر هذه الفروق الكبيرة بين بلدان متجاورة على الاقل ؟ .

ـ وماذا يحدث عندما تزيد الفجوة بيننا والسعودية الى ١٥ ضعفا بدلا من ١٠ أضعاف ؟ (٣) .

أن روئية الدراسة التى اجراها ميزار وفتش (٤) ـ على سبيل المثال ـ لا ترى لنا أملا سوى فى تصدير العمل للسعودية دون مقابل يذكر فى تحسين هذه الفجوة !

(١) نصيب الفرد من الدخل بالدولار فى عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ :

	١٩٧٥	١٩٧٧		١٩٧٥	١٩٧٧		١٩٧٥	١٩٧٧
الولايات المتحده	٧٠٦٠	٨٥٢٠	الكويت	١١٥١٠	١٢٢٧٠	ليبيا	٥٠٨٠	٦٦٨٠
المانيا الاتحادية	٦٦١٠	٨١٦٠	اليونان	٢٣٦٠	٢٨١٠	السعوديه	٣٠١٠	٦٠٤٠
المانيا الديمقراطيه	٤٢٣٠	٤٦٨٠	مصر	٣١٠	٣٢٠	اسرائيل	٣٥٨٠	٢٨٥٠
يوغوسلافيا	١٤٨٠	١٩٦٠	السودان	٢٩٠	٢٩٠			

(٢) ويلاحظ أن هذه الأرقام بالأسعار الجارية . بحيث يصبح معدل نمو الدخل الحقيقى للفرد عبر الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ حوالى ٢ر١ ٪ لمصر وحوالى ٦ر٧٪ للسعودية .

(٣) B. Hansen: "Economic Development of Egypt", Research Program on Economic and Political Problems and Prospects of the Middle East. The Rand Corporation/ Resources for the Future. 1969.

(٣) نتيجة لحرب أكتوبر (الفترة ٧٢ـ١٩٧٥):

أ ـ زادت اسعار السلع التى تستوردها البلدان النامية من البلدان المتطورة بمعدل ٢٣٪ بينما يزيد معدل التضخم العالمى لاجمالى البلدان المتطوره عن ١٠٪ .

ب ـ زاد الفائض لدى السعودية على سبيل المثال من ٤٩ر١ الى ١٠ر٢٠ بليون دولار وزادت ايرادات الحكومة من ٣٥ر١ الى ٤٧ر٤٥ بليون دولار .

جـ ـ وهناك شواهد على التوجه الاستثمارى الحالى للسعودية فى صناعات أساسية .

(٤) أنظر الجزء الخاص بمستقبل مصر فى النماذج الدولية .

الى جانب ذلك هناك أوضاعا لا يمكن استمرارها :

أ ـ مشكلة الغذاء وتزايد الاعتماد على استيراده .

ب ـ انهيار البنية الاساسية والعديد من الخدمات .

جـ ـ وهناك بعض الشواهد على اهمالنا الشديد فى أمور تلوث البيئه .(١)

د ـ النقص الكبير فى عرض المساكن ازاء الطلب عليها .(٢)

هـ ـ هناك استثمارات أنفقت ولكننا نقف عاجزين أمام متابعة استكمالها والاحلال والتجديد فيها حتى توءتى الثمار المطلوبه منها .(٣)

و ـ تزايد الأميه .(٤)

ز ـ انخفاض مستوى التعليم الجامعى ، ومستوى ارتباطه باحتياجات التنمية .

ح ـ الصورة فى اجمالها هو انخفاض فى كفاءه استخدام الموارد ـ كل الموارد ـ ان لم يكن تبديدها فى بعض الأحيان .(٥)

---

(١) ربما ليس بأخطرها عن تلوث الثروة الحيوانيه بشمال الدلتا ، نتيجة لتردى أوضاع مياه الصرف ومياه الرى والشرب فى هذه المناطق ، كما جاء بعديد من التقارير الحقيقه أن الدورة الكامله التى تنجم عن عدم مراقبة أساليب التسميد والصرف قد أخذت فى الظهور ما بين النبات والحيوان وربما الانسان . وربما الشواهد على ما قد أفسده تكدس السكان فى القاهرة أوضح من ذلك بكثير ، أو فلنقل ، حظيت بقدر أكبر من الاهتمام .

(٢) بل أن السوءال قد يطرح أحيانا: من أين لنا الأرض والموارد لمقابلة الطلب على الاسكان ؟ الأمر يحتاج منا فى الواقع الى انشاء ١٠٠ مدينة جديدة فى حجم مدن مثل السويس أو بورسعيد أو طنطا وكلها فى الصحراء ، ويحتاج كل منها فى المتوسط الى ٦٦٠ مليون جنيه (بأسعار ١٩٧٥) انفاقا استثماريا حتى نهاية القرن .

(٣) مثل مساحة ٩٠٠ ألف فدان أستصلحت فى العشر سنوات الأخيره ، والعديد من الصناعات الأساسية .

(٤) الرقم الأخير المعلن للأميه هو ٧٤٪ (باستخدام تعريف الأمم المتحده) المقيدون فى المرحلة الابتدائيه هم فقط ٦٧٪ من الأطفال فى سن المرحلة الابتدائية . وتبلغ نسبه التسرب من هذه المرحلة ١٥٪ للأولاد ٣٠٪ للاناث (تكلفتهم ٧ مليون جنيه) . ويقبل ٨٦٪ من الملزمين (حيث نحتاج ١٠ آلف فصل سنويا) حتى يمكن تحقيق الالزام . أضف الى ذلك تزايد عدد الأطفال بالفصل وانخفاض مستوى الخدمة التعليمية .

(٥) الأرقام المعلنه عن الأرض الزراعية التى أستقطعت لتتحول الى مبانى و منشآت تذكر دائما أرقام تزيد عن ٤٠ ألف فدان فى السنه عبر السنوات العشر الأخيرة .

٨ ـ دور الأنسان فى التنمية لا جدال عليه ولا معنى لانكاره ، ولكن يبدو أننا اهملنا ذلك كثيرا فى سياساتنا العلمية :

أ ـ الانسان المصرى كفرد معقول ولكن مجموع الأفراد يتسم بالسلبية والاتكالية (ربما ما يسميه العلماء System-decreasing) ، الفرد أقرب الى الانقياد منه الى المشاركه ، وأقرب الى الأخذ منه الى العطاء .

ب ـ أجهزة الأعلام لا تدعو الى التجربة والابتكار ولا تشجع على نمو قيم البحث العلمى والنظره العلمية .

جـ ـ لو أن التطور مرتبط فقط بدخول الآلة والتصنيع وتغيير علاقات الملكية لأنجزنا فى الستينات وحتى الآن أكثر مما فعلنا . (١)

د ـ ظهور نوع من الارتداد عن المواقف العلمانية والعملية المنتجة بين بعض الشباب .

هـ ـ يتراجع دور العلم والعلماء فى اتخاذ القرار والمشاركة فى تنمية المجتمع .

و ـ موقف ضار من المال العام والصالح العام .

ح ـ ضعف دور الجامعة فى تنمية المجتمع وضعف مساهمة الجامعات ومراكز البحوث فى حل مشاكل الانتاج .

هناك فى تاريخنا تجارب تثبت الدور الحاسم للفكر فى تنمية المجتمع ، وهناك أمثلة أخرى من عصور النهضة فى العالم . الجهد الذى يذل مثلا فى تصور مستقبل فرنسا حتى نهاية القرن الحالى انتهى فى تقرير مكتوب الى أن الأوضاع الفكرية هى المحددة وتأتى قبل الأوضاع المادية فى الأهمية هنا مجال المشاركة منا لنحدد العوامل الأساسية والاختناقات الأساسية غير المادية .

٩ ـ ما هو موقفنا من تكنولوجيا العصر ؟ نشترى الحديث ونفكر من خلاله بفكر قديم . أن لنا مواقف " محافظة " تجاه كل ما هو محلى ، رغم أن امكانياتنا المادية لا تسمح بأن نشترى كل شىء من الخارج . فى الحقيقه نحن نستورد منجزات التكنولوجيا ونتائجها ولا نستورد العلم

(١) هذا مع التسليم بأن التصنيع قد فعل الكثير ، مثال تجربة مجتمع المحلة الكبرى ، حيث توجد قيم متقدمة نسبيا وانتاجية عالية مع أقل نسبة وفيات وأقل معدل نمو للسكان .

والتكنولوجيا كمنهج وعامل من عوامل الانتاج (١). لماذا لا تريد (أو لا نقدر على) الابتكار وتطويع التكنولوجيا فى ظروف البيئة المصرية ؟هناك احتمالات عديدة :ـ

أ ـ هل الظروف السياسية هى المسئولة أم أن الخطأ كان فى سياساتنا ومفهومنا للتنمية ؟ .
ب ـ هل ذلك لاغفال التدريب والخطأ فى الاختيار ونقص الخبرة ؟ .
جـ ـ هل هو مستوى التنظيم والادارة واتخاذ القرار الذى نعانى منه ؟ .
د ـ أم أن المشكله قد تكون مشكله قيم وفكر أولا ؟ .

١٠ـ يبدو أن تصور المستقبل يحتاج الى نظرية للنمو ـ أو التنمية ـ تتضمن كلا من الاتفاق على ديناميكية موضوعية للنمو ولكن أيضا تفضيلات مبنية على موقف فكرى .

حيث أن رؤيتنا للمستقبل ـ كما يقول الآن العديد من مفكرى العالم الثالث ـ لا تبدأ بحصر " مواردنا " وعندها تكون احتمالات " النمو " محدودة ، ولكن تبدأ بسؤال : ماذا نريد أن نكون ؟ ماذا نريد أن نكون عليه من رفاهية ؟ وما هو طبيعة الدور الذى نريد أن نقوم به فى العالم ؟ .

(٢)
لا يمكن أن نظل مقترضين تتزايد ديوننا بلا نهاية ، ولو رضينا فلن يرضى الآخرون !

اذا أردنا مجتمعا أفضل مع دورة القرن (٢٠ سنة من الآن ليست بالفترة الطويلة) فهناك ما يحتاج المعالجة الفورية من الآن ، مثل اصلاح نظام التعليم والجامعة ومحو الأمية ومحاولة خلق الفرد الذى يقف من المجتمع موقفا مشاركا وايجابيا . هذه أمثلة لمتغيرات تظهر آثارها أولا مع نهاية القرن .

---

(١) الانفاق على البحث والتطوير العلمى فى مصر ٦٠ سنت للفرد مقابل ١٠٠ دولار تقريبا للفرد فى الدول المتقدمة . هناك ١٤ فرد علمى لكل ١٠٠ الف مقابل أكثر من مائه فى الدول المتقدمة . وقد زادت هجره العلميين ١٣ ضعف فى الخمس سنوات الأخيرة .

(٢) تضاعفت الديون خمس مرات فى الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٦ ومن أهم اسباب ذلك الديون قصيرة الاجل لمواجهة حاجات استهلاكية . رغم المساعدات الخارجيه والتى بلغت فى ١٩٧٩ ما يقرب من ٥٠ دولار للفرد ويكون بالتالى ثانى اكبر حجم من المعونه لكل فرد بعد اسرائيل ويسبق الهند مباشرة .

١١ــ أن امكانيات مصر غير البشرية محدودة ، وليس هناك مناص من دخولها فى عمليات تنسيق وتكامل مع بلدان أخرى ، سوف يستحيل نمط التنمية المغلق فى ضوء المشاكل المثارة وفى ضوء العالم الذى نعيشه الآن . هل سوف يكون البديل اقليمى عربى ؟ .

١٢ــ واضح أن فجوة الموارد المحلية ستظل مصدرا لتراكم المشكلات الاقتصادية مع الوقت وفى فترة أقصر فجوة النقد الأجنبى .

١٣ــ لا يمكن البدء بكل شىء ومن ثم التوفيق فى اختيار سياسات أو قطاعات أساسية أو رائدة تجذب ورأئها بقية المجتمع مسألة أساسية .[1] وذلك ممكن اذا أتيح فى مصر فرصه للتحليل والدراسة المساعدة فى ترشيد عملية اتخاذ القرارات .

هذا تلخيص سريع لحوار بدأته " مجموعة مصر ٢٠٠٠ " .. ولكنه لم يتصل .

---

(١) أمامنا تجربة اليابان مثلا .

ثانيـــا : المنهـــج المقـــترح للبحـــث

تقديـــم :

من المتوقع أن يكون منهج هذه الدراسة لرسم صورة ــ أو صور بديلة ــ لمصر فى مطلع القـــرن الواحد والعشرين منهجا يتناسب مع هذا المدى الطويل . ويعتبر المنهج المقدم ثمرة العديد مـــن المناقشات فى " مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية " ــ وأن كانت المجموعة المذكـــورة قد ركزت كثيرا على المتوقع من بناء نماذج رياضية ــ ومناقشات " مجموعة مصر ٢٠٠٠ " ــ فى تركيزهـــا على منهج الاستثارة الفكرية ــ وأيضا المناقشات التى دارت حول النماذج العالمية فى المؤتمر العلمى الرابع للاقتصاديين المصريين ، والاخرى التى دارت فى التحضير لدراسة مشابهة عن مستقبل أوربـــا الغربية وعلاقتها بالدول النامية .(٢) وهى دراسة شبيهة تقوم بها أكاديمية العلوم بالسويد(٣) والمنهـــج المقترح هنا هو نوع من التحليل المستقبلى Prospective Analysis يعتمد كثيرا علـــى الاستثارة الفكرية Brain Storming وتقوم فيه النماذج الرياضية بدور مكمل وثانوى .

---

(١) أنظر محمد محمود الامام : " النماذج العالمية " ، من أوراق المؤتمر العلمى السنوى الرابـــع للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٧٩ .
وكذلك نادر فرجانى ، على نصار : " النماذج العالمية والتنمية : حول دور وفرصة النمـــاذج فى استكشاف صور لمستقبل العالم الثالث" ، من أوراق المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٧٩ .

(٢) OECD: "Interfutures: Research Project on the Future Development of Advanced Industrial Societies in Harmony with that of Developing Countries", Paris 1978.

(٣) انظر مطبوعات . Secretariat for Future Studies, Stockholm

(١) حول بعض الاساليب التقليدية :

نحب أن نبين هنا بعض نقاط عدم الالتقاء مع بعض الاساليب التقليدية فى التنبؤ .

١ ـ التنبؤ ـ كمنهج تقليدى[1] ـ هو جهد يحاول الوصول للعلاقات الثابته ، فى الماضى والحاضر ، والتى يمكن (مع درجة من الاقتناع النظرى) اسقاطها فى المستقبل . والشكوك قد تثار دائما حول اذا ما كان من المقبول اسقاط انماط سادت فى الماضى والحاضر على المستقبل ، وعلى الاخص فى بلد يشكو العديد من مظاهر التخلف وحلقاته المفرغة . ويفترض من يتولى هذا النشاط للتنبؤ أنه كلما زادت درجة اليقين ـ بقياس احصائى غالبا ـ فى هذه العلاقات الثابته ، بقدر ما كان هذا حكما على صلاحية التنبؤات . وهذا التبسيط يضع هؤلاء دائما فى مأزق مع ذوى الخبرة والنظرة التحليلية والذين قد يروا فى المستقبل اكثر كثيرا مما يمدنا به هذا القياس لعلاقات ثابته . الشئ الاخر أنه كلما زادت درجة اليقين فى هذه العلاقات الثابتة بقدر ما تزداد حاجتنا الى مزيد من الافتراضات التى يجب افتراضها حتى يمكن التنبؤ . وغالبا ما يتولى هذه الافتراضات نفس الشخص (أو الاشخاص) المطلوب منه قياس العلاقات الثابته . ومما يزيد الموقف تعقيدا أن بعض هذه الافتراضات تتم بشكل ضمنى فى نموذج للقياس ولا تظهر بشكل صريح فى عملية التنبؤ . هذا اذا قبلنا أن عددا محدودا من الافراد ممكن أن يسمح لهم باختيار الافتراضات التى على أساسها سوف ترسم صور المستقبل .

على كل فهذا المنهج قد نقبله فى تحليل جزئى للمستقبل كأن نتساءل ماذا يحدث لو ... ؟ ويكون للافتراضات هنا أساس مقبول[2] .

---

(١) ونقصد بها المناهج الجزئية أو الجامدة ـ من وجهة نظرنا ـ مثل الاسقاط البسيط للسلاسل الزمنية Extrapolation والنماذج الايكونومترية Econometric Models واسلوب دلفى Delphi وتحليل السيناريوهات Scenario Analysis وربما نماذج المحاكاة Simulation Models ايضا . كل النقاط التى نثيرها هنا اعتراض على المنهجين الاولين والنقاط ٢ (أ) ، ٣ ، ٤ نثيرها ضد المنهج الثالث ، ولا اعتراض لدينا على نماذج المحاكاة لو حققت بالفعل ٣ ، ٤ .

(٢) ويسمى هذا Conditional Forecasting.

٢ ـ والسعى طويلا وراء القياس الكمى لهذه العلاقات الثابتة سوف يقابل بالعديد من المشكلات الخطيرة ، منها :ـ

أ ـ سوف يحتاج الامر عند صياغة العلاقات الثابتة للماضى والحاضر ليس فقط لبيانات احصائية ولكن أيضا لنظرية فى النمو (أو التنمية) تمدنا بديناميكية التطور المطلوب قياسها . وتظهر الخبرة أن الالحاح على القياس الكمى يفقد النظرية غالبا بعضا من أهم ملامحها . فى الحقيقة فبناة النماذج الكمية على استعداد لتشويه الواقع مقابل الجودة الرياضية والاحصائية . وربما الالتزام بالجوده الرياضية والاحصائية له ما يبرره احيانا من حيث امكانية الحل والتنبوء ، وأن كنا لا نوافق على أن مؤشرات الحكم على الجوده هى فقط رياضية واحصائية .

ب ـ ولسنا على استعداد للتضحية بالعديد من العوامل الهامة المؤثرة على التنمية فى الماضى والمستقبل والتى يصعب أو يستحيل قياسها كميا . بل أن بعضها ـ كما يظهر من المناقشات التى دارت فى " مجموعة مصر ٢٠٠٠ " قد يكون من العوامل المحددة لمستقبل التنمية ، أن لم يكن من العوامل التى حددت صورة الماضى .

جـ ـ ويبدو أنه من الصعب علينا قبول فكرة أن العلاقات الثابتة تتضمن ـ كما هو الحال فى النماذج الايكونومترية ـ معلمات ومعاملات ثابتة ، فنحن نعرف أن هذا لا ينطبق على أى من المعدلات والنسب والمعلمات السلوكية والفنية للنماذج فى الاجل الطويل ، فمثلها مثل كل المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية تتأثر بتطور المتغيرات الاخرى .

٣ ـ ثم أن تقديم تصور (أو أكثر) حول مستقبل مصر فى مواجهة القرن الواحد والعشرين لا يجب أن يصبح مسئولية مجموعة محدودة من المتخصصين فى بناء النماذج أو غيرها .

٤ ـ اضف الى ذلك أن المنهج المناسب لنظرة طويلة المدى مثل هذه ـ يجب أن يسمح بأن نتقبل فكرة أن مجموعة العلاقات الثابتة فى مرحلة من مراحل النمو لن تبقى بالضرورة جزء من العلاقات الثابتة عبر كل المراحل . ان تعريف التنمية حاليا يتحدث دائما عن خلق الاساس لتغيرات ديناميكية وجذرية فى الهياكل الاساسية للمجتمع بل ويتحدث عن القفزات الكبيرة للتنمية كبديل للنمو التراكمى المعروف .

٥ ـ وربما فى حديثنا التالى حول " البحث عن نظرية " مزيد من النقاط التى تتطلب بالفعل منهجا غير تقليدى للتنبؤ .

(٢) البحث عن نظريـــة :

أن التنبؤ تمهيد لعملية اتخاذ القرارات ، والاخيرة لابد وأن تستفيد من حصيلة العديد من التجارب والخبرات والارهاصات الفكرية فى العالم الثالث عبر ثلاثة عقود من التنمية ـ أو محاولات التنمية بشكل أصح ـ فى أكثر من ثمانين بلد طرحت مثل هذه الشعارات وحصدت من ورائها على الاقل التجربة . وسوف نتعرض هنا ـ باختصار ـ لبعض القناعات التى يوجد حولها اتفاق كبير بين الكتاب فى مجال التنمية .

بعض هذه القناعات هى :ـ

أ) تنوع مؤشرات وعوامل التنمية : فمن العسير أن نجد الان من كتاب الفكر التنموى من يقبل تركيز مؤشرات التنمية فى عامل واحد مثل نمو الانتاج السلعى أو نصيب الفرد من الدخل . بل أننا نستطيع أن نؤرخ " بالدراما الاسيوية " لجونارميردال بداية حقبة أخذت فيها المؤشرات غير الاقتصادية مكانها المناسب ، وأصبح تحليل النسق المتكامل للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والحديث عن دور الاخيرة فى تحديد صورة المستقبل شيئا يصعب تجاوزه . وقد نختلف حول طبيعة وتعريف العوامل الاجتماعية وغير الكمية وترتيبها من حيث الاهمية ، ولكن الكل يتفق على ضرورة ادراجها فى الدراسة ويتفق على أهمية مؤشرات العدالة وتوزيع الدخل عند الحديث عن التنمية الحقيقية .

ب) الهدفية الواعية فى التنمية : وأيضا يصعب علينا أن نجد من كتاب الفكر التنموى من لا يحتوى تحليلاته وتنظيره ـ بشكل ضمنى أو صريح ـ حقيقة أن هناك مكونه هامة تمثل التدخل الواعى فى مسار النمو التلقائى لاى مجتمع ، وأن لهذا الجزء الهدفى الواعى دورة أيضا فى تحديد الاختيارات المتاحة للمستقبل . من هنا كان التنظير لمناهج الوفاء بالحاجات

الاساسية ، وتبادل الاعتماد على النفس .[1] بل أن هذا لم يغب عن الفهم عندما تبنت الدول الرأسمالية الكبرى بعض مظاهر التدخل المتنامى للدولة للتحكم فى اختيارات التنمية فى بعض المجالات الهامة مثل الطاقة والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، ولم يغب عن الوعى فى أغلب الدراسات عن التنمية التكنولوجية .[2]

جـ) التنمية تتحقق فى قفزات :

ونفس المعنى سوف نجده تحت مسميات كثيرة مثل " الانطلاق فى التنمية " ، " الاقلاع " الدفعة الكبيرة " و " قفزة الضفدعة " ، وهكذا .

ولا يهمنا هنا اختلاف المضمون عند كتاب التنمية الذين قدموا هذه الأفكار ولكن الشىء الذى نحتاجه هنا فى المنهج المقترح هو أن التنمية يمكن أن تمثل بقدر ما قطيعة (أو انفصال) عن المسار التلقائى لتفاعل المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية فى البلد المتخلف.

لذلك فالمنهج المقترح هنا يقترح من ناحية اسلوبا للتحقق من الاهداف ودرجة الاقتناع بالتدخل الواعى لتحقيق التنمية لدى المجتمع والمواطن المصرى ، ومن هذه الصورة المرغوبة لمجموع الاهداف المتنوعة سوف يقترح اسلوبا لرسم مسار التنمية فى المستقبل ملتزما عبر ملامح المنهج كلها بشمولية النظرة وتنوع مؤشرات التنمية .

(٣) عرض ملخص للمنهج المقترح :

ولذلك فالمنهج الوحيد المقترح فى هذه الحالة هو نوع من التحليل المستقبلى[3] ، يبدأ بتحليل الانساق الفرعية[4] ، بطريقة لا تهمل النظرة الشاملة فى محاولة لفهم التغيرات التدريجية

(١) الافكار التى نجد عليها تركيزا كبيرا فى دراسات " منتدى العالم الثالث " والمؤسسة الدولية من أجل تنمية بديلة ـ IFDA ـ " بسويسرا وفى كتابات مفكرين مصريين مثل اسماعيل صبرى عبد الله محمد دويدار ، جلال أمين ، وغيرهم .

(٢) انظر الجزء الاول من الوثيقة المرجعية : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " مضمون ومتطلبات اجراء دراسة توقعية عن أوضاع العلم والتكنولوجيا فى أفق عام ٢٠٠٠ فى الوطن العربى " ابريل ١٩٧٩ .

(٣) Prospective Analysis (٤) Sub-Systems

فى هذه الانساق الفرعية وعلاقاتها ، وفى محاولة لتمييز أى الديناميكيات ذات طبيعة ثابتة أيها يتأثر بقوى أخرى خارج مصر (او خارجة عن التحكم المباشر) ، وأيها يتميز بدرجات عالية لعدم اليقين . وفى هذه المرحلة يكون من المطلوب أيضا التعرف على المشروعات الاساسية (١) والقطاعات الرائدة . وبراعم النمو للمستقبل (٢) من الظواهر الكمية وغير الكمية والتى سوف تتحكم فى صورة المستقبل . (٣) وهذا التحليل المستقبلى للانساق الفرعية ، عليه أن يقدم أيضا بشكل أولى حلولا على قدر كبير من التخيل (وأيضا الواقعية !) وذلك كله دون نسيان أن هناك مرحلة ثالية سوف يكون عليها تربيط كل هذه الانساق الفرعية فى كل واحد سعيا وراء النظرة الشاملة (عن طريق " مجموعة مركزية " للبحث).

ونحن نستبعد هنا بالتالى اللجوء الى نموذج رياضى واحد وشامل ، لصياغة كل هذه العلاقات . وعيب هذه النماذج الرياضية انها تبسط الصورة دائما بشكل مخل . ثم أن المتخصصين فى فروع المعرفة المختلفة ، غالبا ما سوف يقابلهم مشكلة مناقشة الاجزاء الخاصة بهم وفهم ما يترتب عليها ، ونفس الشىء بالنسبة للحكومات ومتخذى القرارات .

وأيضا التطرف الى الاتجاه الاخر ، حيث تكون الدراسة التنبوئية من خلال تجميع بسيط لدراسات جزئية فقط مرفوض أيضا ، كما اتضح دائما من مناقشة اهمية النظرة الشاملة والمنسقة . والحل الوسط والمنطقى هو فى ترتيب الخطوات التالية :

---

(١) والتى تتمتع بفرصة كبيرة للاحلال فى مدخلاتها أو فى فرص استخدام مخرجاتها .

(٢) Germs of the Future ، ويقال خمائر التنمية .

(٣) بقدر ما تطول الفترة الزمنية المراد التنبوء بها كلما كان من المطلوب ومن المنطقى التركيز على عدد أقل من المتغيرات والقطاعات والفنون الانتاجية ، وبقدر ما تهمل السياسات المشتقة من التصور العام فى تفاصيلها (فلذلك خططه المتوسطة الاجل) .

١ ـ تجميع التخيلات والاهداف التى تسعى اليها كمصريين للاسترشاد بها على المدى البعيد [(١)] .

٢ ـ تجميع الدراسات المتاحة فى كافة الموضوعات المختلفة ، بهدف التقييم واختيار المشكلات والقضايا الاساسية (والتى عند معالجتها تتحدد من خلالها الصورة العامة للمستقبل) ومناقشة اشكال الارتباط النظرى والاحصائى بين هذه القضايا والمتغيرات . [(٢)]

٣ ـ استخلاص القدر من النتائج الذى يترتب على التخيلات والاهداف المفترضة فى الخطوة الاولى من خلال النظر الى ما تجمع من دراسات فى الخطوة الثانية [(٣)] .

٤ ـ تقييم الى أى مدى تخدم المسارات والسياسات المستخلصة تحقيق هذه الاهداف .

٥ ـ الربط بين ضروب المعرفة المجمعة فى نظرة شاملة منسقة بشكل يمثل مرة امتدادا للمسارات والسياسات الحالية ومرة أخرى مسارات وسياسات تحقيق الاهداف المتفق عليها . [(٤)]

٦ ـ رسم المسار الزمنى الذى تعنيه كل من هذه الصور (أو السيناريوهات) وتحديد النقاط الزمنية التى يجب عندها اتخاذ قرارات وتنفيذ سياسات جذرية فى مجالات التغيرات الهيكلية والاختيارات التكنولوجية وغيرها [(٥)] .

---

(١) من خلال الحوار Brain Storming وتجميع الاراء Questionare

(٢) من خلال الدراسات التحليلية الصرفة للمتخصصين ، كل في تخصصه ، ثم تقوم مجموعة متعددة التخصصات بالبحث عن اشكال الارتباط النظرى والاحصائى .

(٣) نفس المجموعة السابقة (متعددة التخصصات) من خلال الحكم الشخصى ، وقد تستعين بنماذج بسيطة .

(٤) من خلال نماذج للمحاكاة Simulation Models

(٥) تستخلص من نفس نماذج المحاكاة السابقة ، وتستكمل من خلال كتابة السيناريوهات Scenario Writing من قبل افراد مجموعة متعددة التخصصات .

٧ - عرض ذلك كله للمناقشة على مجموعة أوسع من المفكرين بغرض تحديد بعض نقاط الضعف والتى يترتب عليها العودة الى أى من الخطوات السابقة ثم مرورا بما يليها حتى آخر الخطوات أى أنها مجموعة من خطوات التصحيح المتتابعة للعدد من المرات تحكمه الامكانات المتاحة للدراسة .

أى أن " المجموعة المركزية " للبحث (داخل اطار معهد التخطيط القومى) سوف تتولى عمليات تجميع الآراء الهدفيه حول المستقبل والدراسات حول الأنساق الفرعية والتنسيق بين هذا كله فى عدد محدود من السيناريوهات ، ومن خلال قاعدة أوسع (لقائمه من الشخصيات العامه والمتخصصين) . وتدخل المجموعة المركزية مع هذه القاعدة الأوسع فى حوار ، يبدأ بالاستثارة الفكرية عن طريق هذه الوثيقة المرجعية عن البحث ، ويستمر هذا الحوار حتى انتهائه .

والمرفقات الفنية بالجزء الثالث تتضمن تفصيلا أكثر للمنهج المقترح .

الجـــزء الثانـــى

القضايا : دعوة للحـــوار حول مستقبـــل مصـــــر

مقدمـــــة

(لماذا هـــــذا التجميـــع للقضايـــا ؟)

على امتداد صفحات هذا الجزء نحاول تقديم بعض التفاصيل لقضايا كانت تطرح دائما أمـــام المشتركين فى " مجموعة مصر ٢٠٠٠ " ، وكان النظر يوجه دائما الى أنها تحتاج الى المزيد مـــن الدرس والتمعن . ان الايمان الذى كان ينمو لدى المجموعة هو أن القضايا الأكثر حسما عند التفكـير فى مستقبل مصر تقع فى أبعاد غير مادية (مقارنة بالمعدلات والهياكل الاقتصادية المادية) . وربمـــا يفسر هذا الطبيعة الغالبة للقضايا الأربع التاليـة

كل ما نرجوه هو أن يستثير الطرح التالى لهذه القضايا القارىء الى أن يدلى بدلوه فيهـا ، اما عن طريق المشاركة فى البحث ، أو الاجابة على أسئلة محددة نتمنى أن يتصل الحوار بيننا وبينـــه من خلالها .

ونؤمن بأن تجميع الآراء حول هذه القضايا هى نقطة البدء الحقيقية لتنفيذ مشروع البحث حـول مصر فى مواجهة القرن الواحد والعشرين .

أولا : مصـــر الموقع ــ نظرة الى التاريخ والى الخارج :

١ ــ دعونا نقسم تاريخ مصر فى الماضى الى مراحل متتاليه ، دعونا نطالب القارىء بالبحـــث والتحرى داخل تاريخنا كله عما يمكن أن نسميه تراث أصيل أو امتدادات تاريخيـــة لما نحن فيه الآن . وسوف نحاول من ناحيتنا تشريح الفترة الأحدث عبر القـــرن التاسع عشر والقرن العشرين .

بعد انفصال مصر عن التيار الحضارى العالمى فى المدة من ١٥٠٠ ــ ١٨٠٠ وانضمامها الى الكتلة القارية ، وكذلك انقسام أوروبا الى مجموعة قوى بحرية منفتحـــة ومجموعة قوى قارية منغلقة ، بما تمثله هذه الفترة من سلبيات ، يمكن أن نقسم القـــرن التاسع عشر الى أربعة مراحل . هذه المراحل يمكن أن تتميز فى مجموعها باتصـــال مصر بالحضارة الغربية وتزايد محاولات التعرف على الحضارات المصرية السابقـــة وتكوين محصلة حضارية نشطة :

ــ مرحلة نابليون ومحمد على والانجليز ، الدخول فى الصراع الدولى بين فرنسا وانجلترا الذى اعقب الثورة الفرنسية ــ تحطيم الكيانات الداخلية التى نشأت فى عهد العزلة (الانفصال الحضارى) قيام قوى داخلية نشطه بقيادات محلية وأجنبيه ــ بنـــاء قوة عسكرية واقتصادية والبدء فى تطوير الزراعه وايقاف التدهور السكانى .

ــ الاصطدام بالقوى العسكرية الاوروبية والدخول فى النزاعات المتصله بالدولة العثمانيه ــ انهيار الكيانات الصناعية المحلية التى كانت مرتبطة بالنشاط العسكرى ــ استمرار الكيان الفكرى المتصل بالبعثات والحضارة الغربية .

ــ تطور الظروف الاقتصاديه العالميه مما فتح المجال أمام التوسع الكبير فى زراعة القطن وقصب السكر ــ التزام بفتح قناة السويس واعادة تنظيم التجارة الدولية ــ الرغبة فـــى

التحضر الظاهرى (اسماعيل باشا) ـ توزيع الأراضى وقيام الدومين الخديـــوى (الدائرة السنية) ـ جذور الحركة الفكرية المتصلة بالشخصيه المصرية والشرقيـة عامة ومبادىء حكم الشعب (جمال الافغانى ، على مبارك ، رفاعه الطهطاوى) .

ـ اصطدام حركة التحرر الفكرى والعسكرى والدستورى بالقوى المضادة فى القصـــر والقوى الدولية الاستعمارية مما أدى الى الاحتلال العسكرى فى الربع الأخـــير من القرن .

٢ ـ تحليل هذه المراحل التى تكاد تكون مطابقة للربع الاول والثانى والثالث من القـــرن التاسع عشر بين أهمية الكيان الداخلى فى احداث النهضة الفكرية والاقتصاديـة وأن مثل هذه النهضة تستقطب قوى مضادة داخليه وخارجية وأن الكيان المصرى هو جســم من الداخل والخارج مرة فى أواخر حكم محمد على والثانيه فى الاحتلال الانجليزى . وأن مصر التى كانت فى أواسط القرن التاسع عشر من الدول السباقه فى الأخذ بالعلـــم والحضارة الحديثة (سابقه على اليابان زمنيا ، وعلى الكثير من دول الشرق الاوســط وشرق أوروبا) ضاعت جهودها فى مقاومة السلطه الحاكمة المتعاونه مع القوى الخارجيه وكذلك مع القوى التقليدية والرجعية الداخلية لعرقلة التطور الفكرى والحضارى القـوى فى الدولة . كانت ملكية محمد على لجميع الأراضى نوع من التأميم الذى استغل فـــى الاغراض العسكرية والعمرانية استغلالا مقبولا فى الربع الاول من القرن ، ثم اصبحـــت هذه الملكية مصدرا لتوزيع الاراضى والابعاديات على الجوارى والمعاتيق وتكونت طبقة من كبار الملاك الذين يمثلون اسوأ ما فى العصر التركى . ثم فى عهد اسماعيـل زاد العمران الزراعى لتنفيذ مشاريع الرى والعمران الحضرى بناء على الانفاق الواسع مـــن القروض والدخل المتزايد فتكونت ملكية القصر الكبيرة فلما جاء الاحتلال وصفيت ملكيـــة القصر ، وزادت العناية بزراعة القطن وتصديره كجزء من النظام الاستعمارى ، منـــح رؤساء القبائل والمشايخ وأعوان المستعمر الفرصه لتكوين الملكيات الكبيرة . لم يبـد أ الشعب فى الاطمئنان الى الملكية الزراعيه المستقرة الا فى أواخر القرن (كرومر والجلاليـــه الزرقاء) .

٣ ـ هذه التطورات التى نمت فى القرن التاسع عشر شهدت استمرارا للنفوذ الأدبى والفنى للحملة الفرنسية دون أن يقابله اتصال واستفادة من التطور العلمى والتكنولوجى الذى كان يتم بسرعه كبيرة فى أوروبا فى صورة الثورة الصناعيه ونمو الاقتصاد الرأسمالى وقيام التجمعات العمالية . مصر لم تشارك أيضا فى التطورات الفكرية السياسية التى حدثت فى أوروبا (وأمريكا) فى القرن التاسع عشر وأهمها قيام الفكر الاشتراكى والتعاونى والعناية بنشر التعليم وزوال آثار الاقطاع الزراعى وقيام التكتلات الصناعيه والتجارية فى صورة مصارف مالية وشركات فردية كبرى . أدت حالة الاستقرار التى تبعت الاحتلال والتوسع فى الانتاج لتنفيذ مشاريع الرى وتنظيم زراعة وتصدير القطن الى أن اصبحت مصر مركزا للجذب البشرى من اليونان وايطاليا ومن الشام والدول العربية الاخرى مما كون جاليات أجنبيه كبيرة استحوذت على نشاط الاقتصاد والتصقت بالكيان الاستعمارى مما جعلها هدفا من أهداف التصير الذى لم يتم بصورته النهائية الا فى منتصف القرن العشرين .

٤ ـ تحليل المراحل الثلاث التى مرت بمصر فى القرن العشرين . الحركة الفكرية أدت الى الوعى السياسى (مصطفى كامل) والى الثورة الشعبية ١٩١٩ وكان هذا الوعى فى صورة وطنيه ضد الاستعمار وسلطه القصر ولو أنه أحيانا كان يأخذ صورا أقل تحديدا (التمسك بسلطة الدولة العادية كحجة دولية لمقاومة الاستعمار) ومع قيام هذا الفكر والعمل السياسى كان التقدم الاقتصادى قاصرا تقريبا على الزراعة (مع ملاحظة الملكية الزراعية وتركزها) وعلى التجارة الصغيرة بينما كانت الصناعة والتجارة الكبيرة فى ايدى الأجانب والمتمصرين . فى هذه المراحل كان هناك انفصال بين التطور السياسى والتطور الاقتصادى واتجهت الأمال الشعبية نحو التعليم أساسا لأغراض البيروقراطيه الحكومية فى المقام الاول . ولازال طريق

التعليم فى مصر مرتبطا بالوظيفه وليس بالأداء حتى وقتنا هذا . والتعليم فى مثل هذه الأوضاع لا يؤدى الى العلم والبحث العلمى الا فى الحدود التى تنشأ عن التوظف والعلاوات وليس عن التطبيق العلمى . هذه هى الصورة فى الربع الاول من القرن العشرين .

٥ - بعد الحرب العالمية الاولى ومع التطور السياسى (٢٨ فبراير) حدثت صراعات داخلية متزايده الحدة بين الاحزاب والجماعات التى كانت تستند الى الشعب من ناحية والى القصر والاستعمار من ناحية أخرى . ثم جاءت الازمه الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات مما أضعف الكيان الاقتصادى (البنوك العقارية والرهونات) عن أن يستوعب التطورات التكنولوجية التى حدثت فى أوروبا والعالم كله بعد الحرب العالميه الاولى وخاصة فى مجال التنظيم الصناعى والتجارة الدولية والطيران . ولم تستفد مصر من تصارع القوى الدولية (الحلفاء والمحور) ولا من التطور الكبير الذى نشأ عن قيام الشيوعية فى روسيا ولا زيادة القوى الاقتصادية للولايات المتحدة . الصراعات السياسية والازمة الاقتصادية ونفوذ الجاليات الاجنبيه والتعليم للوظيفه والقوى الدينية المتزمته كانت هى العوامل المحددة للتطور الحضارى وليست عناصر التطور الفعلى التى كانت جارية فى العالم المتحضر حينئذ . الحرب العالميه الثانية كانت مرحلة فاصلة فى العالم كله بين النصف الاول والثانى من القرن العشرين ولكن لعدة سنوات بعد انتهاء الحرب كان الفكر والاقتصاد والمجتمع فى مصر مرتبطا بالقوى المتصارعة فى الداخل ومع المستعمر الخارجى دون انفتاح حقيقى على العالم .

٦ - قيام اسرائيل والتزام مصر بمحاربه الكيان الصهيونى ومساندة الفلسطينيين ابتداء من سنه ١٩٤٨ تعتبر مرحلة امتداد الكيان المصرى الى الدائرة العربية . فمنذ ذلك الحين اصبح الوجود المصرى مرتبطا بالوجود العربى عامه وهذا اكبر مظهر لاتجاه مصر نحو العروبة وسببا فى معظم التطورات التى حدثت فى مصر فى السنوات الثلاثين الاخيرة (١٩٤٨

١٩٧٨) بما يجعل هذه الحقبه توصف بحق بأنها انفتاح مصر على العالم العربي وارتباطها بأنواع النزاع والتقدم والانشقاق والتحالف والتطور الذى يحدث فى العالم العربى ولازلنا فى هذه المرحله يخيرها وشرها • ثورة ١٩٥٢ هى متابعة الاتجاهات الوطنيه السابقه بالاضافة الى هزائم ١٩٤٨ وفساد الحكم • وليست هناك دولة عربية أخرى ارتبطت وتداخلت فى تكوين وتشكيل الكيان العربى مثل مصر حتى الان ، ليس هناك قوة فى الدول العربية سياسية أو عسكرية أو حضارية تعادل قوة مصر حتى بعد قيام الدول البترولية وثرائها الأخير •

فى هذه الفترة زال الكثير من أنواع الصراع الداخلى نظرا لتمكن الحاكم من السيطره السياسية على القوى الداخلية وحصر أثر الاستعمار الانجليزى وأثر الجاليات الأجنبية المحلية واتجهت الجهود الى التوسع فى التعليم والخدمات لرفع مستوى الطبقات الدنيا وتقوية الطبقه المتوسطه ولكن مرة أخرى فى اطار التزام الدوله ليس فقط بهذه الخدمات ولكن بالعمل وبالتمويل فى ظل الاتجاهات الاشتراكية التى عنيت باستتباب الامن السياسى واسترضاء الفرد اكثر مما عنيت بادخال اساليب الانتاج والتكنولوجيا الحديثه واستغلال الموارد الطبيعيه والبشرية •

يصح هذا حتى مع مراعاة النهضة الصناعية وانشاء السد العالى وتصير المرافق والمؤسسات التجارية والمالية • وتفسر السياسة العامه فى مرحلة الربع الثالث من القرن العشرين بأنها جهد متواصل لاستقرار النظام السياسى الداخلى ذى الرأى الواحد مع جهد متواصل لزيادة الخدمات والتعليم ودون جهد مقابل فى زيادة الانتاج والتطبيقات التكنولوجيه مما أحدث اختلالات كثيرة فى توازن الميزانيات الفرديه والعامه على مستوى الشركات والمؤسسات الصغيرة والكبيرة وعلى مستوى الدولة ذاتها • كانت هذه السياسات تمول أولا مما تبقى من أرصده استرلينيه ثم عن طريق المصادرات والتأميمات والتصيرات

ثم عن طريق الاقتراض من الخارج ولما نضبت هذه الموارد كان السبيل الوحيد لتمويل الالتزامات وتغذية التطلعات هو اهمال المرافق والبنيه الاقتصادية بما فى ذلك المساكن الخاصة والمرافق الضرورية للانتاج الزراعى والصناعى وهذه هى المرحلة التى نشهدها الان ٠

٧ ـ ومع التطورات الايديولوجيه التى انبثقت من مصر وامتدت الى العالم العربى بل والى دول العالم الثالث كلها كان على مصر أن تواجه فى هذه الفترة صراعات عسكرية متتالية (٥٦، ٦٧ ، ٧٣) اشتركت فيها القوى الصهيونيه والدول الاستعمارية وفى الحرب الاخيرة دخلت الولايات المتحدة بثقلها كاملا فى المعركة العسكرية ضد مصر٠ يذكرنا هذا بالقوى العسكرية التى تحالفت ضد جيوش محمد على وأساطيله والقوى العسكرية التى دخلت من التل الكبير الى قصر الخديوى توفيق لتبقى لمدة سبعين عاما أو تزيد ٠

أن فكرة التوسع كان يمكن أن تقوم جنبا الى جنب مع ضمان توسع الانتاج دون أية تضحية سياسية أو ايديولوجيه أو عسكرية ٠ ولكن طبيعة الحكم المركزية وتداخل الأحداث على الصعيد العربى خاصة جعل النزاع المصرى الاسرائيلى ستارا يستغل فى تثبيت النظم ضد التطور سواء كان هذا التطور خطرا سياسيا أو تقدميا أو انتاجيا ٠ ولكن الاحتفاظ بالاستقرار الداخلى أصبح ذاته الآن أقل قيمه وأثرا أمام تراكم المشكلات الاقتصادية وبدء ظهور أعراض اجتماعية خطيرة مثل البطالة الواسعة وازمه الاسكان والمواصلات مما لها من آثار اجتماعية وأخلاقية وتفاوت فى الدخول مما يجعل من الضرورى مراجعة السياسة العامة التى أدت فى الماضى وربما ينجاح الى التوسع فى الخدمات وضمان الاستقرار ومجابهة الأحداث العسكرية والسياسية الخارجية فى وقت واحد ٠

وقد أدت سياسة الانفتاح وموارد النقد الاجنبى من العمالة المصرية الى تغير سريع فى الفوارق بين الدخول كما أنها الى حد ما سدت ثغرات كبيرة فى الكيان المالى والاقتصادى فى السنوات الأخيرة ٠

٨ ـ منذ سنة ١٩٧٧ ربما يلحظ المرء مرحلة جديدة فى مسار التطور فى مصر يمكن وصفها بأنها انطلاق الى خارج المجموعة العربية والاتصال الأوثق باتجاهات التطور الدولية نشأ عن شعور مصر بضرورة تغيير الموقف العربى السلبى أمام الضغط الصهيونى والى محاولة الاستفادة من الاتجاهات الفكرية والسياسية والعسكرية على الصعيد الدولى وليس على الصعيد الداخلى (كما كان الأمر حتى سنة ١٩٤٨) أو على المستوى العربى (الذى امتازت به الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨) .

٩ ـ هذه الانطلاقه الى المجالات الدولية لازالت فى مبدئها ولم تتضح بعد معالمها الا أنها ربما هى التى ستحدد المسار فى الربع الأخير من القرن العشرين . مدى نجاح مصر فى رسم مجموعة من السياسات الخارجيه والداخلية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيه مع العرب والعالم على أوسع نطاق هو المحدد الأول لصورة التطور فى مصر حتى سنة ٢٠٠٠ . ولان كان ايجاد مثل هذه السياسات سيجابه المجتمع ليس فقط بمسئولياته تجاه الاحداث والتطورات الدولية ولكن عليه فى المقام الأول أن يتخلص داخليا من الآثار السلبية للمراحل السابقه وبصفه خاصة من الاندفاع فيما يسمى خدمات وحقوق للافراد تكاد تقترن بالتسيب وضعف الانتاج وعدم الانضباط كأن هذه ضرورة لقيام الكيان المصرى الداخلى حتى ولو كان الثمن هو الافلاس الاقتصادى والتراكمات الاجتماعية المتزايدة .

١٠ ـ واذا استطلعنا الاوضاع الدولية التى علينا أن نتبينها ونشارك فيها بما يؤدى الى أكبر فائدة نرى اهتماما كبيرا بقضايا الغذاء والطاقه والبيئه ومستقبل الدول النامية والتطورات المحتمله اجتماعيا وسياسيا فى الدول المتقدمه صناعيا ومظاهر تجمع هذه المشكلات ومعالجتها على الصعيد الدولى . فقد اصبح من اللازم على الدول الصناعية الكبرى أن تجتمع لتنسيق سياساتها وايجاد توازن بين اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، واكبر دليل على ذلك اجتماعات القيمه للدول الصناعية .

هذا من جهه ومن جهة أخرى يتسم الوضع الدولى بخطورة التسلح والاسلحه النوويه وزياده تكلفتها وعبئها مما يجعل العالم يعيش فى ظل خوف مستمر ينتاب الاقوياء قبل الضعفاء . وفى سباق التسلح النووى والتكتل العسكرى بين الكتلتين الشرقيه والغربية تذهب هباء موارد دولة ضخمة (٤٠٠ بليون دولار سنويا) يزداد عبؤها سنه بعد سنه كما أن هذا الوضع التأهبى للمعسكرين يثير نزاعات فرعيه كثيره فى الدول الصغرى والنامية مرجعه الى سياسات الدول الكبرى فى المقام الاول وتغذية الأسلحه والافكار . فى أقل من عشرين عاما أصبح متوسط الدخل فى اليابان هذا العام معادلا نقدا لمتوسط الدخل فى الولايات المتحده بعد أن كان حوالى الثلث فسرعة نمو الاقتصاد والتكنولوجيا اليابانية ظاهرة كبرى لم تتضح بعد أبعادها العميقه فى السياسه الدوليه ولو أنها (اليابان) محتواه حتى الأن عسكريا وسياسيا تحت المظله النوويه الامريكيه . أوروبا الغربية تشعر من جهة بخطر التسلح السوفيتى ولكنها فى نفس الوقت ترغب فى اقامة علاقات اقتصادية وثيقه مع الشرق الاوسط وافريقيا للحصول على البترول والخامات وكأسواق للتصدير باعتبار أن الشرق الاوسط والبحر الابيض وافريقيا هى امتدادات مناسبه للنشاط الاقتصادى والتكنولوجى الاوروبى . وربما كانت هذه الصورة تضم فى الواقع ايضا دول أوروبا الشرقيه وليست دول أوروبا الغربية فقط . البترول العربى الذى زادت أسعاره منذ سنة ١٩٧٣ لم تستفد منه الدول العربية حتى الأن الافاده السياسية الحضاريه الممكنة بل أنه يكاد أن ينقلب الى سلاح ضد الدول المصدرة للبترول ، وخاصه الدول صاحبه الأرصدة (١٤٠ بليون دولار للسعوديه والكويت فقط) المودعه فى المراكز الماليه الغربيه ومعظمها بالدولار ، وسلطة اصحابها على التصرف فيها تنقص باستمرار مع زيادة التضخم وتعذر التحول من الدولار الى أية عملة أخرى أو الى الذهب . والدول البترولية لا يمكنها انقاص الانتاج خشيه الضغط المالى والسياسى وربما العسكرى من الدول المستوردة ولذلك نجد أن البترول لم يعد سلاحا قابلا للاستعمال بسبب السياسات المالية والانتاجيه التى اتبعتها الدول المصدره عامه والدول ذات الفائض المالى خاصة . ولكن هناك احتمالات لان تتسع دائرة التنسيق التى بدأت فى صورة حقيقية الآن على مستوى الدول الصناعية السبعه بحيث تشمل دولا صناعية اخرى والدول البترولية ثم الدول النامية . هذا الاتجاه الى توسيع دائرة التنسيق الدولى يكشف عن احتمالات حقيقيه لدور مصر والدول العربية فى السنوات القادمه هل هو دور مماثل لما كان عليه الأمر أى تصدير

الخامات والبترول واستيراد الأغذية والسلع الكمالية ؟ أم أن هذا الدور سيتطور بتطور الأساليب والقدرات الانتاجية فى داخل مصر والدول العربية تطورا متناسقا ليس فقط مع امكاناتها وثقافاتها بل أيضا مع الاتجاهات العالمية التى لابد أن تؤخذ فى الاعتبار. التقديرات الواردة فى تنبؤاتنا كلها تفترض زيادات فى القدرة الانتاجيه وتوسعا فى التصدير الصناعى ونفقات كبيره لانشاء المدن ومراكز التوطن الصحراوى وتجديد المرافق والمساكن . كل هذا من سيدفع تكلفته ؟ وكيف يتأتى احداثه فى الوقت الذى نرى أخطارا ماثله أمام الاقتصاد المصرى والصادرات بصفه خاصه بما فى ذلك صادرات القطن والغزل والصادرات الصناعية ؟ اخطر من هذا أننا نجد فى كثير من الأحيان أن السياسات والقرارات المتتالية انما هى سياسات وقرارات تحول العناصر المنتجة فى الشعب الى عناصر متواكله وتوسع دائره الاعتماد على الحكومه والميزانية العامة التى تمول بالاقتراض وبالتضخم الذى معناه بالتالى احداث حوافز سلبية تدفع الناس لزيادة مطالبهم قبل الحكومه دون المشاركه بانفسهم فى الانتاج . ومن اوضح الادلة على هذا الاختلال فوارق الاسعار والدخول والاجور التى تتزايد ليس فقط بين الاغنياء والفقراء ولكن بالنسبه للحاصلات الزراعية وللاجور والمرتبات والمستورد من المصنوعات والمنتج المحلى بما يؤدى الى عرقلة الادخار والاستثمار وحركه الانشاء والتعمير . فمصر تشكو من زيادة السكان وفى الوقت ذاته نقص العماله الزراعيه ، ونشكو من محدودية التعليم مع وجود بطاله متزايدة بين المتعلمين ونشكو من قلة الموارد المالية فى الوقت الذى تحتفظ المصارف المصرية بأرصده ضخمه فى الخارج . ولعلنا نلاحظ أن توازن الاسعار بين السلع أصبح اكثر وضوحا وأن اصبح التبن أغلى من القمح والخبز المصنع . والارز المبيض أرخص أنواع العلف للدواجن والحيوانات واصبحت اجور العمال غير المهره ودخولهم أكثر من مرتبات الوزراء . كل هذا مع ارتفاع الأسعار وصعوبات الحياه التى تطحن الشعب الذى توجد فيه كل هذه التناقضات ستزداد هذه التناقضات لأن عوامل التوازن التى ترجعها للمسار الصحيح توقفها الاجراءات والقرارات المتتالية التى تحول مجتمع المنتجين الى مجتمع المتواكلين .

ثانيا : مصر الموضع ـ نظره الى الأوضاع الماضيه والحاليه فى مجال التنمية :

اتبعت مصر اسلوب التخطيط الجزئى خلال الخمسينيات مستهدفة التنمية القطاعية خاصة الصناعة منها ليصبح قطاع الصناعة الرائد لحركة التنميه الاقتصادية والاجتماعية فى مراحلها المتتالية وذلك بعد أن برز خلال الاربعينيات وأوائل الخمسينيات بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية غير المرضيه خاصة فيما يتعلق بالنمو الكبير للسكان وما يقابله من جمود للدخل الفردى وما يعنيه من ثبات أو تدهور لمستوى المعيشه لافراد الشعب ٠

الا أن الكثير من الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دفع الدولة الى الأخذ باسلوب اكثر شمولا واسمى هدفا ، فأخذت الدولة باسلوب التخطيط الشامل فى بداية الستينيات مستهدفة تنمية شاملة مرتكزة على نمو مضطرد ومتوازن لمختلف القطاعات الاقتصاديه والاجتماعية بمعدلات تسمح بارتفاع متزايد لمستوى معيشة الجماهير خاصة الطبقات الكادحة ٠

ولا شك أن الطاقه الانتاجية للاقتصاد القومى وما تعتمد عليه من كفاءة وترشيد لاستخدام عناصر الانتاج وما ترتبط به من سياسات وتنظيمات للوحدات الانتاجية تمثل بصورة عامة الركيزة الاساسية التى تنطلق منها التنميه الاقتصادية بابعادها المختلفه ومعدلاتها المرجوة ٠

ومن هذا المنطلق اعدت ونفذت الخطة الخمسيه الاولى ٦٠/٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥ وأن اعترضتها بعض الصعاب والمشاكل الا أن الخطة الخمسيه الثانيه لم تر النور نظرا للظروف السياسية حينذاك والتى تطلبت اعداد خطة سبعية من ٦٥/٦٦ الى ٧١/١٩٧٢ ، ثم روئى اعداد خطة انجاز مدتها ثلاث سنوات من ٦٧/٦٨ الى ٦٩/١٩٧٠ بدلا من الخطة السبعية ، الا أن جميع هذه الخطط لم تصدر وكان من نتيجة ذلك الاكتفاء بالخطط السنوية التى كانت تعد عاما بعد عام لتسيير الاقتصاد القومى ٠

وبعد صدور برنامج العمل الوطنى تقرر العودة الى التخطيط الطويل والمتوسط المدى ، وأعد مشروع لخطة عشرية للفترة ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ ، كما أعد اطار تفصيلى للفترة الخمسية

الأولى ٧٣ ـ ١٩٧٧ الا أن قيام حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما ترتب عليها من أثار اقتصادية وسياسية وعسكرية ، فضلا عما ابرزته ورقة اكتوبر من دور التخطيط فى مواجهة مشكلات المستقبل بما رسمته من استراتيجية حضارية للوطن يستلزم تحقيقها خطة طويلة الأجل ، كل ذلك تطلب اعتبار الفترة من يوليو ١٩٧٤ حتى ديسمبر ١٩٧٥ مرحلة انتقالية لتدعيم الاقتصاد القومى ودفعه الى المسار الطبيعى نحو التنميه الاقتصادية والاجتماعية . هذه المرحله استهدفت اساسا التصدى للكثير من المشاكل الاقتصادية خاصة الانتاجية منها التى صاحبت التزايد المستمر لنفقات المجهود الحربى خلال السنوات السبع (٦٨/٦٧ ـ ١٩٧٣) . وكان لسياسة الانكماش السائده أثرها فى تعرض الاقتصاد المصرى للعديد من المشكلات التى كان ـ ومازال ـ لها الاثر الكبير على الطاقه الانتاجية وكفائتها لمختلف الوحدات الاقتصادية مما أدى الى انخفاض الناتج القومى فى سنة ٦٧/٦٦ والى جموده فى عام ١٩٦٨/٦٧ وما استتبعه ذلك من انخفاض متوسط دخل الفرد وقصور الناتج المحلى الاجمالى عن الوفاء بالجزء الاكبر من الطلب الاجمالى على كل من السلع الاستهلاكية والوسيطه والاستثمارية . ونتج عن هذا زيادة كميه وقيمة الواردات بمعدلات متزايده سنة بعد أخرى تفوق بكثير معدلات نمو الصادرات بالاضافة الى ما يلزم سداده من ديون نظرا لحلول فترة سداد الديون المتراكمه فى الماضى مما يعنى تدهورا مستمرا لميزان المدفوعات بشقيه الجارى والرأسمالى .

(١) جهود التنميه فى العقود الثلاث الأخيرة :

لمناقشة التجربه التخطيطية والاداء الاقتصادى فى مصر خلال ربع القرن الاخير يلزم تقسيم هذا المدى الزمنى الى خمس فترات مميزة :

فترة التخطيط الجزئى ٥٣/٥٢ ـ ٥٩ ـ ٦٠

سادت الفترة التى سبقت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ عدة ظواهر تتسم فى مجموعها بالتخلف والتبعية حيث تضاءلت أو انعدمت استثمارات التنمية وانتشرت البطاله بصورها المختلفه وساءت التغذية وانتشر المرض وتدهور مستوى المعيشه للسواد الأعظم من الشعب وتحددت السياسات الاقتصادية والمالية وفقا لمصالح الدول الأجنبية ويتميز من هذه الظواهر الجوانب التاليه :

- الاحتكار الاقتصادى للانشطة الانتاجيه وما صاحبه من سوء توجيه للفوائض الرأسمالية حيث اقتصر توجيهها الى اعادة تمليك الاراضى الزراعية واقامة العقارات السكنيه دون دعم استثمارات الانشطة الانتاجيه القادره على تعظيم تكوين رأس المال .

- الاقطاع الزراعى وما ارتبط به من خلل فى البنيان الاجتماعى وتدهور العلاقات الاجتماعية خاصة فى المجتمع الريفى ويكفى أن نشير الى أن ٢ر١ ٪ من عدد المالكين للاراضى الزراعية كانوا يمتلكون نحو ٤٥٪ من اجمالى مساحة الاراضى الزراعية بمتوسط ملكية ٨١ فدانا للفرد ، بينما كان ٧٢ ٪ يمتلكون ١٣٪ بمتوسط ملكية ٤ر٠ من الفدان للفرد الواحد .

- عدم توازن الهيكل الاقتصادى وما ارتبط به من ضعف للقدره الاستيعابية وتدهور الكفاءه الاقتصادية للعناصر الانتاجية .

وازاء هذه الظواهر الاقتصادية والاجتماعية اصدرت الثوره عند قيامها قانون الاصلاح الزراعى ليس بهدف تعظيم عدد الملاك للاراضى الزراعية وتذويب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية فقط بل ودعم معدلات التنمية بصفه عامه والتنمية الزراعية بصفة خاصة .

كما واجهت الدولة مختلف صور الاحتكار الاقتصادى والخلل فى الهيكل الاقتصادى القومى بخطوات قد تبدو بطيئة نسبيا فى السنوات الأولى الا أنه يمكن متابعة بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة :-

- بلغ اجمالى استثمارات التنمية حوالى ١٣٣٧ مليون جنيه بمتوسط سنوى نحو ١١٥ مليون جنيه .

- ارتفاع اجمالى الدخل المحلى من ٨٠٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٣/٥٢ الى نحو ١٣٠٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠/٥٩ بزيادة نسبتها ٧٤٪ وكان المصدر الاساسى لهذه الزيادة الدخل المتولد من قطاعى الزراعة والصناعة .

- تطور هيكل اجمالى الدخل المحلى لصالح القطاعات السلعيه حيث زاد الدخل المتولد من هذه القطاعات من ٥٠٪ فى عام ١٩٥٣/٥٢ الى نحو ٥٥٪ فى عام ٥٩/ ١٩٦٠ وذلك من اجمالى الدخل القومى ٠

- تطور هيكل الدخل للقطاعات السلعية ذاتها لصالح قطاع الصناعة والكهرباء على حساب قطاع الزراعة ، فبعد أن كان الدخل المتولد من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة والكهرباء نحو ٦١٪ ، ١٦٪ على التوالى فى عام ١٩٥٣/٥٢ اصبح ٣١٪ و ٢٠٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ ٠

- صاحب هذا التطور فى المتغيرات الاقتصادية دعم الخدمات بصورة عامه وخدمات التنمية بصورة خاصة ٠

- على أثر حرب السويس فى عام ١٩٥٦ وما تبعها من فرض الحصار على الاقتصاد المصرى صدرت قوانين تمصير البنوك وشركات التأمين والتوكيلات التجارية الاجنبيه كما تم اعداد البرنامج الأول للسنوات الخمس للصناعة ٠

فترة الخطة الخمسيه ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤

بدأ التحول الكبير فى الاقتصاد المصرى فى يوليو ١٩٦١ بصدور قوانين يوليو الاشتراكيه التى قضت بتأميم عدد كبير من الشركات الصناعية والتجارية وانشاء القطاع العام ، وبدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، ويمكن ايجاز ما تحقق خلالها على النحو التالى :

- زيادة اجمالى الدخل المحلى بنسبة ٣٧ر١٪ بمعدل نمو سنوى نسبته ٦ر٥٪ وذلك بتنفيذ استثمارات قدرها ١٥١٣ مليون جنيه وقد اعتمد تنفيذ هذه الاستثمارات أساسا على المدخرات المحلية ٠

- زيادة العمالة بنحو ١٣٤٧ الف مشتغل أى بمتوسط سنوى يبلغ ٢٦٥ ألف مشتغل مع زيادة أجر المشتغل حيث ارتفع متوسط أجره من نحو ٥ر٨٠ جنيه فى السنه الأولى للخطة الى نحو ٣ر١١٢ جنيه فى السنه الأخيرة وذلك استجابة للسياسة التى استهدفت تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة ٠

- الا أن هذه الانجازات صاحبها بعض الصعاب والمشكلات يأتى فى مقدمتها تزايد السكان بمعدل مرتفع بلغ ٨ر٢ ٪ بالاضافة الى زيادة متوسط الأجر وعدم ربط الأجر بالانتاجية مما أدى الى زيادة الاستهلاك الأمر الذى انعكس بدوره على مستوى الادخار الاجمالى ونسبته الى الناتج المحلى ٠

فترة الانكماش الاستثمارى ١٩٦٦/٦٥ ـ ١٩٦٨/٦٧

ساد هذه الفترة سياسة انكماشية أدت الى انخفاض الناتج القومى الى أن وصل لمرحلة الجمود فى عام ١٩٦٨/٦٧ ، وقد ترتب على ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض حجم التجاره الخارجيه وزيادة عبء ميزان المدفوعات بالقياس الى التطور فى الدخل ، وبالاضافه الى ذلك فقد صاحب هذه الفترة بعض العوامل التى شكلت مزيدا من الصعاب فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى من بينها :ـ

- زيادة الضغوط الاقتصادية كما يتضح من ايقاف امداد مصر بفائض الحاصلات الزراعية الامريكية ٠
- تزايد الانفاق العسكرى زيادة مضطرده ٠
- تزايد العجز فى ميزان المدفوعات ٠

وقد ادت كل هذه العوامل الى أن تلجأ الدولة الى بعض الاجراءات والسياسات التى يمكن ايجازها فى الاتى :ـ

- رفع اسعار بعض السلع الصناعية والتموينية (يوليو ١٩٦٥) مما أدى الى زيادة فائض القطاع العام والذى كان يسمح بالتنمية ، بينما اتجهت سياسة التنمية الى الانكماش ، فقد بلغ حجم الاستثمار المنفذ فى عام ١٩٦٨/٦٧ ادنى مستوى له منذ بدأ التخطيط الشامل بالبلاد (٢٩٨ مليون جنيه) .

- الابقاء على الاسعار المرتفعة خلال فترة الانكماش فى الوقت الذى انخفض فيه حجم الدخل المتاح للافراد بغرض الاستهلاك مما ترتب عليه عدم امكان استيعاب كل الانتاج من بعض السلع الاستهلاكيه بهذه الاسعار وبالتالى تراكم المخزون منها وهبوط الانتاج .

- انخفاض معدل التوظف .

- فرض ضرائب مباشرة جديده على الدخول .

- ازدياد الطاقات العاطلة .

فترة التوسع الاستثمارى ١٩٦٩/٦٨ ـ ١٩٧٣ .

تقوم السياسة التوسيعية التى اتبعت فى تلك الفترة اساسا على اعطاء التنمية الشامله دفعة اكبر وذلك لمعالجة الركود الاقتصادى الذى ساد الفترة السابقة مع تصحيح آثار النكسه وازالة اثار العدوان . وفى ظل هذه السياسة التوسعية الجديدة أعيد النظر فى أولويات خطة عام ١٩٦٩/٦٨ لاعطاء أولوية متقدمة لمشروعات التوسع الرأسى فى الزراعة واعطاء دفعة للمشروعات اللازمة لازالة الاختناقات فى الصناعة مما تطلب زيادة حجم الاستثمارات ، وكان التطلع الى زيادة الاستثمارات تحت ظروف التقدم الاقتصادي يستمد منطقة من أن الزيادة فى الاستثمارات هى بذاتها الزياده فى المدخرات التى يوفرها هذا التقدم وهى بذاتها أيضا مصدر التمويل فى المستقبل الذى يسمح بدوره باستثمارات جديدة .

وتأسيسا على ذلك فقد زاد حجم الاستثمارات فى سنوات تلك الفترة ، اذ بلغ مجموع المنفذ منها نحو ١٨٩٠ مليون جنيه بمتوسط سنوى قدره ٣٧٨ مليون جنيه ٠

ولقد ساعد على نجاح هذه السياسة التوسعيه عوامل عديدة منها :ـ

- تقرير الدعم العربى فى مؤتمر الخرطوم بالقدر الذى يعوض مصر عما خسرته بعد نكسه عام ١٩٦٧ نتيجة لتوقف الملاحة فى قناة السويس وفقد أبار البترول فى سيناء ٠

- تدفق البترول من حقل المرجان حيث وصل اجمالى الانتاج منه نحو ١٥ مليون طن فى عام ١٩٧٠ مقابل ٦ مليون طن قبل النكسه ٠

- تزايد الانتاج الزراعى حيث حققت بعض المحاصيل ارقاما قياسية خاصة محصول القطن ٠

- ارتفاع معدلات نمو الانتاج الصناعى نتيجة لاستغلال بعض الطاقات العاطلة وازالة الاختناقات ٠

وكان من نتيجة هذه العوامل أن ارتفع متوسط معدل الانتاج المحلى بنحو ٤ر٨٪ وزادت الصادرات وانخفضت الواردات مع اتجاه معدل التبادل التجارى مع العالم الخارجى لصالحنا مما ترتب عليه تحسين ميزان المدفوعات ٠

وقد مكنت السياسة التوسعية من تحقيق الصمود الاقتصادى ودعم الصمود العسكرى واستمرار التنمية بمعدلات نمو تبلغ ٥ ٪ فى المتوسط ٠

الا أنه مع بداية السبعينيات أخذت معظم العوامل التى دعمت السياسة التوسعية تفقد فاعليتها نتيجة لما يأتى :

- تزايد الانفاق العسكرى مع جمود الدعم العربى ٠
- اتجاه انتاج البترول الى الانخفاض ٠
- انخفاض معدلات نمو الانتاج الصناعى نتيجة لعدة عوامل منها :

- عدم كفاية الاستثمارات المخصصه لقطاع الصناعة عن الوفاء باحتياجات المشروعات الكبرى ٠
- هبوط انتاج بعض الشركات الصناعية خاصة شركة كيما للاسمدة الذى انخفض انتاجها الى الثلث نتيجة اهمال الصيانه ٠
- زيادة الطاقات العاطلة حيث قدرت فى النصف الثانى لعام ١٩٧٣ بنحو ٧٣٢ مليون جنيه ٠
- انخفاض معدلات نمو الانتاج الزراعى ٠
- اتجاه العجز فى ميزان التعامل مع العالم الخارجى نحو التزايد نتيجة لزيادة الواردات السلعية بمعدلات مرتفعة ، مع ارتفاع الاسعار العالمية للواردات الاستهلاكيه والوسيطه فى حين لم ترتفع قيمة الصادرات كثيرا نتيجة لعدم زيادة حجمها أبالاضافة الى ثبات اسعارها ٠
- رفع الحد الادنى للأجور واعطاء ميزه نقدية لبعض الطوائف مما أدى الى زيادة القوة الشرائية فى ايدى المستهلكين دون زيادة مماثله فى المعروض من السلع سواء من الانتاج المحلى أو المستورد وذلك لعجز الموارد الاجنبيه عن الوفاء بسد النقص فى تلك السلع ٠

فترة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

ترتب على قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ عديد من الاثار الاقتصادية والسياسية والعسكرية تطلبت اعتبار الفترة من يوليو ١٩٧٤ حتى ديسمبر ١٩٧٥ مرحلة انتقالية لتدعيم الاقتصاد القومى ودفع مساره نحو التنميه الاقتصادية والاجتماعية وقد ارتكزت على أولويات منها :ـ

- التعمير للاسراع باعادة الحياة فى منطقة القناة حتى يتمكن الاهالى من العودة للمنطقة لاستئناف نشاطهم فى العمل الاقتصادى والاجتماعى ٠
- التعجيل باستكمال المشروعات التى قطعت شوطا كبيرا فى التنفيذ للوصول بها الى مرحلة الانتاج ٠
- اجراء عمليات الاحلال والتجديد للطاقات المتقادمة وازالة الاختناقات التى وجدت فى بعض الوحدات الانتاجية حتى يمكن زيادة معدلات الانتاج ٠
- تنفيذ بعض المشروعات الحيوية للتنمية لتوفير متطلبات التعمير واحتاجات الجماهير ٠
- الاصلاح النسبى لميزان المدفوعات وذلك بخفض العجز الجارى ٠
- تنشيط القطاع الخاص المحلى والاجنبى بصورة اكثر فاعلية حتى يمكن تحقيق الاستفاده القصوى من كافة العروض الجادة للمساهمة فى المشروعات الانمائية ٠
- رفع كفاءة تشغيل الاستثمار معبرا عنه بزيادة انتاجية وحدة مستلزمات الانتاج ٠
- اتاحة فرص عمالة جديده ترتكز اساسا على القطاعات السلعية خاصة قطاعات التشييد والصناعة والزراعة ٠

وقد روعى تمديد هذه الفترة حتى نهاية ١٩٧٧ واعداد خطط خمسيه متحركة تستمد استراتيجية تنميتها من الاهداف الاساسيه التى حددتها ورقة أكتوبر وهى تأكيد لسياسة الدولة لاهدافها القوميه مع مراعاه الاولوية القصوى لمقتضيات الامن والدفاع وتخفيف المعاناة عن الشعب لاسيما الطبقات الكادحه والالتزام بتحقيق العداله الاجتماعية والمساواة فى تحمل الاعباء وترميم

الكيانات التى انهكها الاجهاد وعلاج ما اصاب الاقتصاد المصرى من تخلف فى الوحدات الانتاجيه والخدمات والاسراع بمعدلات التنمية فى معركة لا تقل ضراوة عن معركة العبور وتتحدد مهام تلك المرحلة فى الاتى :ـ

- الاسراع بمعدلات التنمية والارتفاع بها الى معدل لايقل عن ٩٪ الى ١٠٪ سنويا .
- تصحيح المسار الاقتصادى بمواجهة الحقائق الاقتصادية وما يكون قد اعتراها من انحرافات
- علاج ما أصاب الاقتصاد المصرى من تخلف فى عمليات الاحلال والتجديد والادارة فى المرافق الاساسية والوحدات الانتاجيه والخدمات .
- العمل على توفير المزيد من المواد الغذائية لدعم القدرات الاقتصادية الذاتية .
- تحقيق المزيد من الاستقلال لطاقات الاقتصاد القومى بقطاعاته المختلفه .
- تدعيم فاعلية القطاع الخاص من جهة والقطاع التعاونى بشقيه الزراعى والحرفى من جهة أخرى وتوفير ما يحتاجانه من استقرار وتشجيعا للقيام بدورهما كطاقه انتاجية معاونه على تحقيق معدلات التنمية المنشوده .
- تأكيد التعاون الاقتصادى العربى وتوفير كل الضمانات التشريعية للمستثمر الاجنبى لزيادة الاستثمارات اللازمة للاقتصاد المصرى فى ظل استقرار سياسى واجتماعى وتنمية اقتصادية مضطرده .

(٢) تلخيص للمشكلات الحالية فى بعض القطاعات الرئيسية :

ويتبين لنا وجود بعض الصعوبات والمشاكل التى اعترضت مسار التنميه فى قطاعاتها المختلفه ، وسوف تستمر بل قد تستفحل أن نحن أهملنا علاجها وقد تنحسر بدرجة أو بأخرى بقدر ما نبذل من جهد للتغلب عليها والحد من آثارها الضارة على الاقتصاد القومى ، ونستعرض فيما يلى أهم تلك الصعوبات والمشاكل بالنسبه للقطاعات التى تمثل وزنا كبيرا فى الاقتصاد القومى .

أ - قطاع الزراعة :

يمثل قطاع الزراعة وزنا كبيرا فى الاقتصاد القومى رغم ما يواجهه من مشاكل عديدة تعوق نمو هذا القطاع ومن أهم تلك المشاكل ما يلى :

- تناقص مساحة الاراضى الزراعية بسبب الزحف العمرانى والسكان والمنشآت الصناعية ومنشآت الرى والصرف الجديدة وكذا مشروعات الطرق والمواصلات وتقدر المساحة التى تستقطع سنويا على الأقل بنحو ٢٠ الف فدان من أجود الاراضى الزراعية .

- هدم الطبقه الخصبه من الاراضى الزراعية والتى تحتوى على المواد والعناصر الغذائية اللازمة لنمو النبات وذلك نتيجة لاستمرار عمليات التجريف والتعدى على الاراضى الزراعية بغرض صناعة الطوب الاحمر .

- الاسراف الشديد فى مياه الرى باستخدام كميات من المياه تزيد كثيرا عن حاجة المحاصيل وذلك لوجود المياه باستمرار فى الترع بعد انشاء السد العالى فى الوقت الذى تسوء فيه حالة الصرف ، وقد أدى ذلك الى رفع الماء الارضى الى منطقة نمو جذور النباتات وزيادة ملوحة التربة وتلف خواصها وبالتالى نقص انتاجية المحاصيل الزراعية .

- عجز المحاصيل الانتاجيه عن تحقيق معدلات النمو المستهدفه لها وانخفاض متوسطات انتاجيتها خاصة حاصلات الخضر والفاكهة وعدم تجديد سلالاتها وذلك لعدم وجود سياسة بحثيه ثابته وتطبيقها عمليا والاستفاده منها فى حل مشاكل القطاع .

- سوء توزيع الهيكل الحيازى المصرى والتفاوت الواضح بين نسبتى عدد الحائزين والمساحة الاجمالية للحيازات والتفتت المستمر للحيازات الناتج عن الاوضاع الاجتماعية وقواعد التوريث وكون كثير من الحائزين للاراضى من غير مالكيها .

ـ التناقص الشديد بين الحاصلات الزراعية على استخدام رقعة الارض المحدوده من جهة وبين حاصلات الغذاء الآدمى وحاصلات العلف الحيوانى التى تحتاج نحو ٣٠٪ من مساحة الارض المنزرعة من جهة أخرى ٠

ب ـ قطاع الصناعة :

يحتل قطاع الصناعة مكانا مرموقا فى الخطط القومية باعتبار أن التوسع فى التنمية الصناعية باقصى طاقه هو الحل الامثل لزيادة الرخاء العام امام التزايد الكبير فى عدد السكان وضيق الرقعه الزراعية ومحدودية التوسع الزراعى فكان يحظى بنحو ثلث الحجم الكلى للاستثمارات السنوية الموجهة لكافة انشطة الاقتصاد القومى ، وعند استعراض التنميه الصناعية فى الماضى نجد أنها واجهت بعض المعوقات والعقبات الرئيسية يرجع بعضها الى عوامل خاصة بالقطاع ذاته وبعضها يرجع الى عوامل أخرى وفيما يلى أهم تلك المشاكل :

ـ عوامل متعلقه بالقطاع ذاته وتتمثل أساسا فى عدم دراسة بعض المشروعات الدراسة العلميه الواجبه مما ترتب عليه :

* قيام طاقات انتاجيه عاطله لعدم توفر مستلزمات الانتاج سواء المحلى منها أو المستورد ٠
* قيام مشروعات باحجام لا تحقق الكفاءة الاقتصادية للانتاج ولا تتيح فرص المنافسه ٠
* تضاعف حجم الاستثمارات نتيجه للخطأ فى التقييم العلمى السليم للمشروع ٠
* سوء اختيار مواقع المشروعات ٠

ـ خطأ فى تنفيذ المشروعات الصناعية بسبب الكثير من العوامل يأتى فى مقدمتها :

* عدم وجود تنسيق بين المشروعات مما ترتب عليه قيام ازدواج فى بعض المشروعات وبالتالى قيام طاقات عاطله ٠

* لم يبذل الاهتمام الكافى بتنفيذ بعض المشروعات المدرجة بالخطة والتى لو تم تنفيذها فى مواعيدها لجنت البلاد ارباحا طائله ٠

* الاهتمام بتنفيذ احجام من الاستثمارات اكبر بكثير من قدرة البلاد على انجازها مما أدى الى التخلف فى تنفيذها واستمرار عدد كبير منها مددا طويلة دون استكمال وتعطل رؤوس اموالها وارتفاع تكلفة التنفيذ باستمرار ٠

* توزيع الاستثمار على عدد كبير من المشروعات دون وضع أولويات للتنفيذ ودون التركيز على عدد من المشروعات الهامة ٠

— اخطاء فى سياسة التصنيع وذلك يرجع الى بعض الجوانب التاليـة :

* اهتمت خطط التصنيع بسياسة الانتشار النوعى فقامت صناعات واجهت العديد من الصعوبات ٠

* لم تهتم سياسة التصنيع الاهتمام الكافى بتوفير احتياجات القطاع الزراعى من مستلزمات الانتاج الزراعى ٠

* لم تهتم سياسة التصنيع الاهتمام الكافى ببعض الصناعات الهامه والحيوية للاقتصاد القومى مثل صناعات الورق وحديد التسليح والاسمده والاسمنت ٠

* الاهتمام بالتركيز على تنمية الصناعات الثقيلة مغمضه الطرف عن المشاكل العامة للتنمية مثل توفير فرص اكبر للعمل وللنهوض بالاقاليم ٠

* اهتمت باقامة صناعات هندسية خفيفه تعتمد على نسبة كبيرة من المستلزمات المستوردة مع ضعف القدرة على تصدير تلك المنتجات ٠

* لم تهتم بصناعة مواد البناء مما كان له تأثير ضار على حركة البناء والتشييد .
* فقدت الاهتمام بتنميه الصناعات الصغيره بالرغم من انها لا تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة .
* لم تبذل جهود جدية للنهوض بالصناعات الاستخراجية بخلاف البترول .
* التركيز فى اقامة المصانع بالقاهرة والاسكندرية مما القى اعباء ضخمة على مرافق البلدين مما ترتب عليه تدهورها فضلا عن انها حرمت البلاد من ميزة الانتشار المتوازن للرخاء .

— عوامل ومتغيرات اخرى فى مقدمتها :

* قصور النقد الاجنبى اللازم للاستثمار أو لتشغيل الطاقات الانتاجية الصناعية بطاقتها الكامله .
* قصور فى تخطيط اسعار المدخلات المحليه والمخرجات السلعية الصناعية .
* قصور امكانيات التشييد عن تنفيذ امكانيات المبانى والانشاءات الصناعية بالمعدلات المطلوبه لتشغيل المشروعات فى مواعيدها المخططه .
* نقص القوى العامله المدربة .
* عجز وسائل النقل الداخلى والمواصلات عن الوفاء بمتطلبات الانشاء والتشغيل .
* قصور بعض المرافق الاساسية وفى مقدمتها الكهرباء عن مقابلة الاحتياجات المتزايدة لخطة التنميه الصناعية والتعدينية أو زيادة تكاليفها عن الحد الاقتصادى الذى يؤدى الى دفع عجلة التصنيع .
* قصور فى التنسيق الكمى والزمنى بين خطط التنميه للقطاعات الرئيسيه للاقتصاد .

— عوامل متعلقه باقامة المشروعات الصناعية ومنها :

* ارتفاع تكاليف البناء .

* ارتفاع تكلفة تركيب الالات المستورده ٠
* ارتفاع تكاليف النقل الخارجى والداخلى ٠
* ارتفاع فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجيه ٠
* عدم الخبره احيانا باساليب الشراء والتعاقد ، وعدم الالمام بتفصيلات ومواصفات اجراء المشروعات ٠
* ارتفاع تكاليف الابحاث والدراسات ٠

ـ ارتفاع تكلفه انتاج السلع الصناعية ومنها :

* ارتفاع تكلفة اقامة المشروعات ٠
* ارتفاع أجور العمال بالنسبه الى الانتاجيه مع عدم العناية بالتدريب ٠
* ارتفاع التكاليف الادارية لكثرة عدد القائمين بالادارة ٠
* ومع اقتناء احدث الالات والمعدات الا أن معدل نمو عدد المشتغلين قد زاد بما يفوق احتياجات التشغيل الاقتصادى ٠
* الصلات ضعيفه وغير مخططه بين ما يجرى فى الصناعة وبين ما تقوم به مراكز البحوث ٠
* تدهور جودة المنتجات وعدم الالتزام بالمواصفات ٠
* الكثير من فروع الصناعة ينطوى على طاقات عاطلة ٠

جـ ـ <u>قطاع النقل والمواصلات</u> :

ان التقدم الاقتصادى والاجتماعى يعتمد الى حد كبير على سرعة وسهولة الحركة سواء للافراد أو السلع أو للافكار والاراء ومن ثم فان قطاع النقل والمواصلات يمثل ركيزة اساسية للاقتصاد القومى وينبغى ايلاؤه عناية كبيرة وعلاج مشاكله التى نوجزها فيما يلى :

- تجاوز نسبة كبيرة من وحدات النقل العمر الاقتصادى للتشغيل مع عدم توافر العمالة الفنيه المدربة ٠
- سوء حالة الطرق المرصوفة أو الترابية وعدم وجود شبكة طرق برية مناسبة وهو ما يؤدى الى انخفاض كفاءة تشغيل السيارات فضلا عن كثرة اعطالها ٠
- تعدد الكبارى اللازم تجديدها والتى تمثل خطورة واعاقة لحركة المرور ٠
- نقص السيولة النقدية لدى وحدات القطاع نتيجة لعدم سداد بعض الهيئات للمستحقات عليها بالكامل ٠
- عدم تناسب النموى وسائل النقل مع المعدلات السريعه لنمو كثافة السكان ٠
- عدم تطور عمليات التجديد والاحلال بما يتلاءم مع الزيادة فى حجم الطلب على خدمة النقل والمواصلات وهو ما يؤدى الى ارتفاع نسبة الاعطال ٠
- قصور طاقات النقل للاسطول التجارى البحرى عن الوفاء بمتطلبات النقل ٠
- عدم كفاية طاقة الارصفه الحاليه لبعض الموانى عن معدلات الشحن والتفريغ لحركة النقل بها مع ضيق طاقة التخزين عن مقابلة الزيادة الكبيرة والواردات ٠

ثالثا : الفرد ومستقبل التنمية : الجوانب الفكرية والسلوكيه فى تحديد مستقبل مصر :

(١) السلوك الاجتماعى :

الذى دعا الى اختيار هذه القضايا هو أن ما يحدث من تغيرات فى الوضع الاقتصادى لا يمكن أن يكون منفصلا عن عدة عوامل أخرى منها التغيرات السياسية والتغيرات التكنولوجية والتنظيمية والتعليمية والحضارية التى تحدث فعلا فى المجتمع . فاذا كان الهدف هو التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمفاهيم محدودة فانه من اللازم أن ترتبط هذه التنمية فى أوضاعها الراهنه وكذلك فى أوضاعها المتوقعة أو المرغوب فيها فى السنوات القادمة بعوامل خارج النطاق الاقتصادى المباشر .

هذه العوامل كما ذكرنا قد تتصل بعده جوانب وتظهر بمظاهر كثيرة .

١ ـ فى السنوات الماضية مرت مصر بفترات من النظم السياسية والاوضاع التى كانت فى الغالب متصلة أولا بالانتقال من مرحلة الاحتلال الاجنبى الى مرحلة الاستقلال السياسى .

من هذا نشأت تغيرات كبيرة فى النظرة السياسية والاهداف القطرية وتشكلت على مر السنوات الثلاثين أو الاربعين الاخيرة نظرات سياسية للمجتمعات والافراد وتطورت هذه النظرات من النظرة التى تدفع بهدف مقاومة الاحتلال الاجنبى والسعى الى الاستقلال ثم تتطور فتكون ذات اتصال بموضوع الحرب والسلام لزيادة الشعور بأهمية الكيان العربى الشامل وبالاهداف القطرية والاهداف القومية التى قد تتبناها جماعات فكرية أو سياسية ، كما تأثرت الاهداف السياسية بالتطورات الدولية التى سادت وانتشرت بعد الحرب العالمية الثانية من ذلك بالذات موضوع الحرب الباردة بين الكتلة الشرقيه والكتلة الغربية وما ادى ذلك الى تطور النفوذ السياسى الخارجى فى المنطقه العربية الذى كان قاصرا على الدول الاستعمارية

فأصبح الان نفوذ تصارع بين الدولتين العظيمتين أولا فى صورة الجرب البارده وثانيا فى صورة تفاعل مع النظم والاتجاهات السياسية المحلية والاقليمية ٠

٢ — هذا عن التغيرات السياسية ولنأخذ مثلا ثانيا ما يصح أن نسميه التغيرات التكنولوجيه فى انماط الحياه وفى السكن والعمل ووسائل الاعلام والثقافة والسياحة والاتصال والانتقال ، وبالنظر نجد أن هذه التطورات التكنولوجية التى استمدت اساسا نقلا عن الخارج وخاصة من الدول الاوروبية وطبقت وفقا لما اتيح لهذا التطبيق من تمويل وتوجيه غير صورة الحياة المادية وبالتالى تفاعل مع صورتها المعنوية والاجتماعية الفردية والجماعية وبالتالى اصبحت عنصرا هاما فى وصف الوضع الاقتصادى الانتاجى والاستهلاكى وكذلك فى وضع الصادرات والواردات وفى التنظيم الاقتصادى عامة بجميع فروعة ٠

التغيرات التكنولوجية الكثير منها بل كلها يكاد يستمد نقلا من الخارج والقليل منه هوتطور للمعرفة التكنولوجية المحلية وقد اختلفت درجة استيعاب المجتمعات لهذه التطورات التكنولوجية ونوع التطور التكنولوجى ففى ناحية الانتاج كان القليل الاقل أما فى ناحية الاستهلاك والانفاق فكان الكثير الأكثر ٠ كل هذا يعتبر من سمات التغيرات الاجتماعية الاساسية التى توثر ولا شك على النواحى الاقتصادية فى مختلف نواحيها ٠

٣ — وهناك التغيرات التى تتصل بالوضع التعليمى المدرسى وغير المدرسى وارتفاع عدد المتعلمين والمتخصصين وزيادة التقدم التربوى عامة مع أن هذه الزيادة لم تكن دائما زيادة نوعية بل فى كثير من الاحيان اصبحت زيادة كمية مع مظاهر كثيرة للضعف فى النوعية وفى الاثر ٠ انما اذا أخذنا التعليم والتربية بمعناها الواسع واتصالها بالثقافة العامة وبالصحافة وبالاطلاع وبوسائل الاعلام لوجدنا تغيرات كبيرة وسريعة ليس القصد هنا تحديدها انما فقط الاعتراف بوجودها وبأثرها الاقتصادى وهو أمر مسلم به الى حد كبير ٠

٤ — ويهمنا فى المقام الرابع أن نشير الى نظام الاسرة ونظام المعيشة الذى تطور كثيرا وفقا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أوضاع المعيشة الحضارية والريفية والبدوية القديمة الى أوضاع جديدة من حيث نظام المعيشة والاسرة والتماسك وعلاقة الفرد بالافراد الآخرين فى محيط الاسرة والمجتمع الصغير وكيفية الحصول على الضمان والتأمين للمستقبل سواء بواسطة التماسك والتكافل الاجتماعى أو فى صورة الحديثة مثل التأمين والمعاش والضمان وغير ذلك من الاوضاع الاجتماعية المتصلة بمعيشة الافراد وما يرتبط بذلك من تغيرات فى المعتقدات الدينية والعقائد وممارسة تلك العقائد بأشكالها المختلفه وأفكار الشباب وتطلعاته فى محيطه الخاص أو فى محيط الدولة العام . على أن هذه الاوضاع الاجتماعية أيضا حدثت فيها تغيرات كثيرة .

٥ — ويمكن الاسترسال فى ذكر أنواع التغير التى حدثت ، ولكن الذى يهمنا فى هذا البحث هو أن نتعرف هل كل هذه التغيرات حدثت عفويا دون توجيه أو تحديد وأنها ستحدث فى المستقبل دون نظام أو تحديد أم أن الكثير من هذه التغيرات كان نتائج لمقدمات وسياسات وانماط سلوك فردية اختيرت بالفعل وكان يمكن اختيار غيرها ؟ وفى هذه الحالة اذا نظرنا الى كل هذه التغيرات فلعلنا نستخلص بعض العوامل أو البرامج التى يصح أن تكون عنصرا من العناصر التى ينبغى الاهتمام بها فى وضع استراتيجية للتنمية بحيث تكون هذه العوامل مؤدية الى تحقيق الاهداف المرجوه . أى أن التساؤل يصبح : ما هى العوامل التى يمكن من الان التعرف عليها وتوجيهها وفقا لبرنامج وسياسات معينة تتفق وتعاون وتسند الحركة الاستراتيجية المطلوبة . نقول قد يصح هذا فى بعض النواحى وليس فى كل النواحى اذ أن التغيرات الحضارية معقدة والكثير منها ينشأ عن عوامل خارج نطاق التحديد والتوجيه مثل العوامل التاريخية والحضارية الثابته فى أصول المجتمعات العربية وكذلك العوامل التى تخرج عن طاقتنا الاجتماعية والسياسية .

ومعنى ذلك أنه عند النظر فى أنواع السلوك الاجتماعى وانماطه التى يجوز أن تؤثر فى التوجيه الاقتصادى والتقدم الاقتصادى لاينبغى أن نحدد انفسنا تحديدا دقيقا لان الترابط والتداخل بين كل هذه العوامل فعلا أمر معقد اشد التعقيد من جهة وهو امر يرتبط بالكثير من العوامل التى يصح ولا ينتظر أن تكون عرضة أو قابلة للتحديد والتوجيه • وعلى كل فنحن مطالبون فى خطوة أولى بتحديد أى من هذه العوامل يمكن أن يلعب دورا ايجابيا فى اطار مفهوم معين للتنمية — وايها يلعب بالفعل دورا سلبيا على المدى الطويل •

٦ — ومتابعة لهذا التحليل الذى يجب أن يتم لكى نتعرف على العوامل ذات الاثر فى التنمية الاقتصادية يصح ان نبحث ما يسمى النموذج العام للتنمية والذى يسود الان • هذا النموذج يمكننا وصفه كالاتى :— أنه نموذج يستمد عناصره وتطلعاته من النموذج الغربى للتطور الاقتصادى والاجتماعى أنه يقلد الغرب ويعتبر الغرب هو المثل الأعلى فى مختلف النواحى وخاصة فى النواحى الاستهلاكية المادية وفى نواحى المعيشة والملبس والانتقال والترفية والتوجيه • ونستورد التكنولوجيا الاحدث ونفكر من خلالها بفكر متخلف ولكننا لانرتفع الى مستوى تقليد الغرب ومتابعته فى الناحية الانتاجية فنحن متخلفون انتاجيا مسرفون استهلاكيا • اذا وجد هذا النموذج بعنصريه المتفاوتين فماذا تكون النتيجة • النتيجة اننا فى نموذج التنمية نبقى تابعين للغرب • سائرين فى طريقة نحاول اللحاق به وليس هذا هو الطريق السوى لنا اذ أن التركيب الاقتصادى والتركيب الاجتماعى يتأثر بنواحيه الاستهلاكية تأثيرا بمجتمع اكثر تطورا بينما هو فى جانبه الانتاجى لا يزال متخلفا (الاغتراب) • ينتج عن هذا تشويه فى التركيب الاقتصادى وتحوير غير سليم للتكوين الاجتماعى ولكننا نبدو كما لو اننا قد التزمنا ونسير وسرنا وسنسير دائما فى هذا الاتجاه الذى يتميز بالاستهلاك المتقدم وبالتخلف الانتاجى المستمر والتبعية هل هناك نماذج أخرى ؟ •

٧ ـ لقد تبنينا فى الشعارات ما يمكن أن ندعى بأنه اتجاه الى الاخذ ببعض المبادئ الحديثة التى انتشرت فى العالم بدرجات مختلفة منها نشر التعليم ورعاية الطبقات الفقيرة وضمان العمل ورفع مستويات المعيشة والتحضر عامة على الصورة الحضرية غير الريفية وغير البدوية واتباع السياسات المالية التى تؤدى الى انقاص الفوارق فى الدخول أو على الاقل حماية الدخول الثابته والمحدودة . كل هذه الاتجاهات فى عامتها وجدت بدرجات مختلفة واصبحت جزءا من المعتقدات والسياسات وطبقت بدرجات مختلفة فى ظل نظم يمكن أن نقسمها الى نظم اشتراكية ونظم اقتصاد حر . وبين هذه النماذج المختلفة وجدت ـ درجات من الاختلاط والتداخل والتحوير بحيث يمكن القول بأننا فى الواقع دخلنا فى صورة مختلفة للتنظيم الاجتماعى والاقتصادى الذى خلط بين عناصر اشتراكية أوروبية وعناصر غربية أوروبية وكذلك قام على تفاعل مع عناصر عربية واسلامية أصيلة أدت الى تكوين تجمع لمعظم هذه العناصر فى صورة مختلطة . السؤال الان ـ هل علينا حتما أن نتابع السير فى اتجاه النموذج العام الغربى بصفاته الاستهلاكية وأن نعمل على تصحيح هذا النموذج بزيادة الجانب الانتاجى المتخلف فيه ؟ أم أن هناك ما يدعو الى التفكير فى نماذج أخرى تكون أصلح للمجتمعات العربية وتختلف اختلافا بينا عن هذا النموذج . لعل السؤال هنا يقول ماذا حدث عند الاخذ ببعض مما فى النموذج العام للتنمية الشرقى وليس الغربى . هل أمكن تحديد الاستهلاك ودفع عجلة الانتاج ورعاية الطبقات الفقيرة والنجاح فى استغلال الثروات واتباع السياسات الداخلية والخارجية التى يمكن بها القول بأن هناك نموذج اشتراكى عربى يختلف عن النموذج المقلد للغرب استهلاكيا المتخلف عنه انتاجيا ؟

٨ ـ والنظرة العريضة لما يصح أن نسميه (النموذج الخاص) لا ينبغى أن تصرفنا عن متابعة البحث فى المسائل الاقتصادية المحددة مثل انماط الانتاج واستغلال

الثروات وتكوين المدخرات والاستثمار وغير ذلك من المباحث الاقتصادية الاساسية الضرورية ، ولكن النظرة الشاملة طويلة الامد والنظرة العميقة الفاحصة لهذه القضايا المحددة سترجعنا ولا شك الى البحث فى أمر نموذج التنمية الخاص .

٩ ـ من يحدد هذه النماذج ؟ وحتى اذا افترضت فى بحث أو دراسة ، ما هو الضمان الذى يرجح انها ستقبل فى الحياة العملية وستنجح فى التطبيق حتى تصبح دليلا للتطور فى السنوات المقبلة من الواضح أن مستقبل الشعوب مرهون بتصرفاتها وأوضاعها ولا يمكن أن تفرضه أية سلطة عليها من خارجها ولكن الخبرة البشرية تدل على ضرورة (التفكير) و(الرأى) الذى اذا كان (صحيحا) يتحول فى ظل الاوضاع الفعلية الى (سلوك) للافراد و(سياسات وأهداف) للجماعات والدول وهذا يرجعنا بالتالى الى ما سبقت الاشارة اليه من محاولة التعرف على بعض عناصر التوجيه التى يمكن (نظريا) أن تؤدى الى تحقيق أهداف أو تشكيل السلوك الاجتماعى ، أى أن المشكلة تنقسم الى قسمين الاول (تحديد الاهداف) والثانى السياسات والاجراءات والاوضاع التى ينبغى الاخذ بها لتحقيق تلك الاهداف ـ مع ملاحظة أن هذا التقسيم فيه تبسيط كثير ولا يعنى أننا سنعالج المجتمع فى المستقبل ، كما لو كان قطعة من حديد يمكن تشكيلها المسألة أكثر تعقيدا أو هذا واضح ومتفق عليه ولكن لعلنا نقبل التبسيط (مع ما فيه من خطورة) بغية الاستيضاح الاولى وليس بغية التقرير النهائى .

١٠ ـ ولعل من المفيد أن نذكر مرة أخرى ، أن السعى لتركيب نماذج حضارية هو الأن سعى حثيث فى كثير من المجتمعات المعاصرة ، بما فيها المجتمع الاوروبى الغربى ذاته ـ وأن هذا السعى لا يقتصر على تعديل قوانين الملكية الزراعية أو تعميم مياه الشرب ومحو الامية ، بل أنه يتطرق بعمق الى معنى الحياة والمثل والسلوك والعقائد ويزاوج بينها (أو يستبعد منها) الاثر التكنولوجى الحاضر والمستقبل ويقيسها بالنظر الى الموارد الطبيعية المحدودة والمتجددة والى العادات والتقاليد والفلسفات القائمة أو المستحدثة .

١١ـ وفى البحث عن نموذج خاص ربما نبدأ ببعض المعطيات الاساسية ومنها تتفرع وتنفصل أهداف جزئية ثم تقدير هذه الاهداف لمعرفة ارجحية تناسقها وقبولها . هذا سبيل والسبيل الاخر أن تسعى كل جماعة الى التعرف على اهدافها ووسائل تحقيقها (أى النموذج بمرحلتيه المبسطتين) ، ثم ينظر فى تجميع هذه النماذج وفقا لاهداف مشتركة ووحدة الصالح العام ، ونحدد موقفا متوسطا من القضايا الرئيسية التى تميز نماذج الحضارة الغربية والنظم الاشتراكية فى أوروبا الشرقية ونماذج التنمية والتطور المختلفة للدول النامية وغيرها ، وأن يكون للنموذج الخاص موقفه الواضح قبل قضايا الافراد والجماعات والمستقبل الاقتصادى والاجتماعى ، بدلا من (الانسياق) الضمنى فى اطارات خارجة عنه .

١٢ـ رجال السياسة وعلماء الاجتماع ورجال الادارة فى كل دولة على علم وتقدير لنظرة الافراد (هنا وهناك) الى حاضرهم ومستقبلهم وامالهم ومشكلاتهم اليومية وسلوكهم تجاه الاحداث الجارية ـ ولعلنا نأخذ بعض الامثلة للتوضيح .

ما ذكرنا عن الاندفاع الاستهلاكى ، له انعكاسه الواضح على سلوك الافراد وشدة تطلعهم الى اقتناء وسائل الحياة المادية الحديثة فى الملبس والمسكن والترفيه والحياه حتى أنهم فى انفاقهم يقدمون الكثير من هذه المتطلبات الثانوية على ضرورات الحياه مثل الغذاء أو الصحة أو التكسب أو ضمان الشيخوخة أو المرض .

مثل أخر ، ما ذكر عن ضعف الجهاز الانتاجى ، ينعكس على المستوى الفردى فى صورة (النظرة) الى العمل بأنه عبء وليس حقا أو متعة وأنه وسيلة للكسب . فاذا جاء الكسب بدون عمل ـ فلا كان العمل ولا متاعبه ـ وكذلك ضعف (القيمه)

الاجتماعية والفردية (للاتقان) سواء فى الانتاج المادى أو الفكرى ، أى (التفوق) الذى يصبح لا معنى له الا اذا كان سبيلا الى التكسب وقيمته تقاس بناتجه المادى فحسب ومثل ثالث ، اختلاط النظم الغربية (الاقتصاد الحر) بالنظم الاشتراكية الشرقية (الاقتصاد الموجه) أدى الى ظاهرة التواكل والاعتماد المتزايد على الدولة أو السلطة فى توفير متطلبات الحياة بما فى ذلك ضمان العمل ، دون أن يقترن هذا الضمان والتواكل بشروط العمل والانتاج وتحديد الاستهلاك .

ويمكن الاسترسال فى ذكر أمثلة أخرى فى مجال التعليم والثقافة والنظرة الى العمل اليدوى والتعلق بالمظاهر (وخاصة فى الطبقة الوسطى) والتشتت بين القديم الاصيل ، والجديد الافرنجى . عدا آثار الفقر والمرض والتفكك الاجتماعى والتباين الواسع بين الاجيال المتتابعة .

القصد من هذه الامثلة (على قلتها) هو القول بأن السلوك الفردى والمحلى فى المجتمعات الصغيرة ، يرتبط الى حد كبير بالعناصر العامة التى تميز النموذج الحضارى السائد .

لا يصح القول بأن هذا الارتباط كامل — اذ أن السلوك الاجتماعى فيه تفاوت كبير بين الافراد والجماعات والطبقات ومن جهة أخرى يعتمد على عوامل وراثية أى تاريخية فى المجتمع أو صفات اثنولوجية عرقية سائدة — ولكن الجزء الذى يرتبط بالاوضاع الحضارية هو الذى يعنينا اكثر فى هذا المجال .

وبخاصة ـ هل نظم التعليم المدرسى ذات فعالية فى تشكيل السلوك الفردى والاجتماعى ـ وما قدر هذه الفاعلية وهل نظم ابداء الرأى وانتشار الافكار والاعلام والتعليم غير المدرسى يمكن اعتبارها عاملا مشكلا لصورة المستقبل وعنصرا للتوجيه ٠

وهل نظم الاسعار والاجور التى تفرضها سلطة مركزية أو رأسمالية مستغلة تؤثر فى سلوك الافراد ونظرتهم الى الحياة وتحصر تطورهم وتفكيرهم فى قنوات معينه دون غيرها ٠

وبالتالى هل هناك توازن أمثل بين حرية الفرد (الفكرية والاقتصادية والاجتماعية) وبين مقتضيات التماسك الاجتماعى (القضية السياسية الازلية) ٠

هذه وغيرها تساؤلات ترتبط معا وقد لا تصل الى اجابات مقبولة عنها ولكن مجرد النظر فيها قد يكون هو الخطوة الاولى لجعلها حية قائمة وبالتالى فعالة وموثرة ٠

١٣ـ تبقى مسألة أخرى فى كل ما سبق كنا ننظر الى المجتمع بأنه (كل متماسك متفاعل) يتغير تغيرا جزئيا من يوم الى أخر بفعل عوامل شتى داخلية وخارجية تلقائية أوعقوية كانت أم مفروضة عليه وموجهة له من قوى مختلفة ـ أى أننا ننظر الى صورة التطور التدريجى ـ سريعا كان أو بطيئا ـ حسنا أم سيئا ٠

ولكن ليس هذا هو النوع الوحيد من التطور الاجتماعى فقد شهد التاريخ تطورات اجتماعية سريعة جدا ، يصح بسبب عظم التغير فيها وسرعته ان توصف بانها (طفرات اجتماعية) أو (انطلاقات) ٠ وهنا نميز بين السرعة وبين (النوعية) وفى هذا نستبعد الانتقال من حالة (الحرب) الى حالة (السلم) أو من حالة السلم الى حالة (الحرب) عملا بالرأى أن الحرب والسياسة امتداد واحد بوسائل مختلفة ٠

(٢) الفكر والسلوك عند الفرد :

١ - اذا حددنا مفهوم " القيمة " تحديدا اجرائيا يسهل تطبيقه تطبيقا عمليا ، قلنا أن " القيمة " هى اتجاه الانسان عند اختياره بين البدائل المتاحة ، فاذا أتيح لانسان بديلان - أحدهما " الا يعمل " والثانى " أن يعمل " ثم رأيناه متجها فى أكثر الحالات الى اختيار البديل الأول - قلنا أن القيمة عنده هى للأنصراف عن العمل ، مهما أكثر بعد ذلك فى القول عن قيمة العمل ومزاياه ، لأن العبرة الحقيقية هى فيما يختاره هو بالفعل عند طرح البدائل أمامه فى الحياة الواقعية " العملية " ، وعلى هذا القياس نفسه نقول أنه اذا كان البديلان المطروحان هما أما تغليب المصلحة الخاصة واما تغليب المصلحة العامة (فى الحالات التى تتعارض فيها المصلحتان) أقول أنه اذا كان هذان هما البديلين المطروحين ، ثم رأيناه فى أكثر الحالات يتجه نحو البديل الأول فيختاره ، قلنا أن " القيمة " الحقيقية عنده هى للصالح الشخصى دون الصالح العام .

٢ - فاذا كانت " القيم " تتحدد بطرق الاختيار الفعلى بين البدائل - كما قلنا - كان لنا الحق فى أن نزعم بأن تحولا خطيرا فى القيم قد ظهر فى حياتنا ابان الفترة الأخيرة ، وذلك لأن طرق الأختيار فى مجال السلوك الفعلى قد طرأ عليها تغيير حاد ملحوظ ، من شأنه أن يعوق الانتاج وأن يعرقل خطوات التطور الاجتماعى بصفه عامة ، وحسبنا فى هذا الصدد أن نذكر العزوف عن العمل ما دام الدخل مضمونا بغيرة ، والاستخفاف بالاتقان حتى اذا عمل ، طالما كان الكسب متساويا بين حالتى الاتقان والاهمال ، والغياب عن العمل ما أمكن ذلك ، فضلا عن الجوانب المدمرة من رشوة واختلاس وانحراف ، وغير ذلك مما سنذكره فيما يلى :

٣ - وليست المسألة هنا محاضرة نكتبها عن " الاخلاق " و " الفضيلة " كما ينبغى أن تكون ، بل أنه جسم مادى أمامنا نريد تشريحه وتحليله وابتغاء فهمه أولا ،

(٢) الفكر والسلوك عند الفرد :

١ ـ اذا حددنا مفهوم " القيمة " تحديدا اجرائيا يسهل تطبيقه تطبيقا عمليا ، قلنا أن " القيمة " هى اتجاه الانسان عند اختياره بين البدائل المتاحة ، فاذا أتيح لانسان بديلان ـ أحدهما " الا يعمل " والثانى " أن يعمل " ثم رأيناه متجها فى أكثر الحالات الى اختيار البديل الأول ـ قلنا أن القيمة عنده هى للأنصراف عن العمل ، مهما أكثر بعد ذلك فى القول عن قيمة العمل ومزاياه ، لأن العبرة الحقيقية هى فيما يختاره هو بالفعل عند طرح البدائل أمامه فى الحياة الواقعية " العملية " ، وعلى هذا القياس نفسه نقول أنه اذا كان البديلان المطروحان هما أما تغليب المصلحة الخاصة واما تغليب المصلحة العامة (فى الحالات التى تتعارض فيها المصلحتان) أقول أنه اذا كان هذان هما البديلين المطروحين ، ثم رأيناه فى أكثر الحالات يتجه نحو البديل الأول فيختاره ، قلنا أن " القيمة " الحقيقية عنده هى للصالح الشخصى دون الصالح العام .

٢ ـ فاذا كانت " القيم " تتحدد بطرق الاختيار الفعلى بين البدائل ـ كما قلنا ـ كان لنا الحق فى أن نزعم بأن تحولا خطيرا فى القيم قد ظهر فى حياتنا ابان الفترة الأخيرة ، وذلك لأن طرق الأختيار فى مجال السلوك الفعلى قد طرأ عليها تغيير حاد ملحوظ ، من شأنه أن يعوق الانتاج وأن يعرقل خطوات التطور الاجتماعى بصفه عامة ، وحسبنا فى هذا الصدد أن نذكر العزوف عن العمل ما دام الدخل مضمونا بغيرة ، والاستخفاف بالاتقان حتى أذا عمل ، طالما كان الكسب متساويا بين حالتى الاتقان والاهمال ، والغياب عن العمل ما أمكن ذلك ، فضلا عن الجوانب المدمرة من رشوة واختلاس وانحراف ، وغير ذلك مما سنذكره فيما يلى :

٣ ـ وليست المسألة هنا محاضرة نكتبها عن " الاخلاق " و " الفضيلة " كما ينبغى أن تكون ، بل أنه جسم مادى أمامنا نريد تشريحه وتحليله وابتغاء فهمه أولا ،

وبخاصة ـ هل نظم التعليم المدرسى ذات فعالية فى تشكيل السلوك الفردى والاجتماعى ـ وما قدر هذه الفاعلية وهل نظم ابداء الرأى وانتشار الافكار والاعلام والتعليم غير المدرسى يمكن اعتبارها عاملا مشكلا لصورة المستقبل وعنصرا للتوجيه ٠

وهل نظم الاسعار والاجور التى تفرضها سلطة مركزية أو رأسمالية مستغلة توثر فى سلوك الافراد ونظرتهم الى الحياة وتحصر تطورهم وتفكيرهم فى قنوات معينه دون غيرها ٠

وبالتالى هل هناك توازن أمثل بين حرية الفرد (الفكرية والاقتصادية والاجتماعية) وبين مقتضيات التماسك الاجتماعى (القضية السياسية الازلية) ٠

هذه وغيرها تساؤلات ترتبط معا وقد لا تصل الى اجابات مقبولة عنها ولكن مجرد النظر فيها قد يكون هو الخطوة الاولى لجعلها حية قائمة وبالتالى فعالة وموثرة ٠

١٣ـ تبقى مسألة أخرى فى كل ما سبق كنا ننظر الى المجتمع بأنه (كل متماسك متفاعل) يتغير تغيرا جزئيا من يوم الى أخر بفعل عوامل شتى داخلية وخارجية تلقائية أوعفوية كانت أم مفروضة عليه وموجهة له من قوى مختلفة ـ أى أننا ننظر الى صورة التطور التدريجى ـ سريعا كان أو بطيئا ـ حسنا أم سيئا ٠

ولكن ليس هذا هو النوع الوحيد من التطور الاجتماعى فقد شهد التاريخ تطورات اجتماعية سريعة جدا ، يصح بسبب عظم التغير فيها وسرعته ان توصف بانها (طفرات اجتماعية) أو (انطلاقات) ٠ وهنا نميز بين السرعة وبين (النوعية) وفى هذا نستبعد الانتقال من حالة (الحرب) الى حالة (السلم) أو من حالة السلم الى حالة (الحرب) عملا بالرأى أن الحرب والسياسة امتداد واحد بوسائل مختلفة ٠

واصلاحه ثانيا ـ على أن يتم هذا الاصلاح فى فترة عشرين عاما (الى سنة ٢٠٠٠) فمما يتفق عليه الرأى والمشاهدة ، أن فترات التحول العميق التى تجتازها المجتمعات النامية ـ التحول الى حالة الحرية السياسية ، فى ظروف يشهد العالم كله فيها تغيرات فكرية تنطوى على انصاف الفئات المحرومة والفقيرة والمغلوبه على أمرها ، مما هو شائع ومعروف من مبادىء اشتراكية ـ أقول أن فترات التحول العميق هذه ، كان من شأنها (الى جانب اثارتها للمبادىء العليا التى تنادى بها) أن تفتح الأبواب واسعة أمام المغامرين من أبناء الشعوب نفسها التى تحررت من قبضة المستعمر ، كأنما كان الشعور العام هو أن ذلك التحول الطارىء لن يطول أمره ، والحكمة العملية تقتضى بأن يسرع القادرون الى جمع الثروة ما أمكن الجمع ، وفى أقل فترة ممكنة ، وأن يقفزوا الى مناصب النفوذ والسلطة ما أمكن القفز ، لأن التمكن من النفوذ والسلطة هو بدوره أسرع الطرق وأضمنها الى الثراء المنشود .

٤ ـ وكان لابد بحكم طبائع الأمور نفسها ، أن تكون هناك فجوة ، تختلف سعة وضيقا بحسب اختلاف الأفراد ، بين قدرة الذين استطاعوا للوصول الى مراكز السلطة والنفوذ ، وبين أهدافهم فى الثراء السريع ، فكانت النتيجة المحتومه لذلك العجز أن يلتمسوا طريق الوصول الى الهدف عن غير الطريق المشروع ، الذى هو الانجاز الحقيقى بالعمل ، أى أنهم أرادوا الطيران الى أهدافهم من فوق رؤوس العاملين ، فكانت حالات الاختلاس وحالات الرشوة وغيرهما من أمثلة الانحراف .

فقد ورد فى المجلد الثالث من التقرير عن مؤتمر جرائم الرشوة والاختلاس والانحراف الادارى (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) ما يفيد بأن جرائم الاختلاس فى السنوات الثلاث الممتدة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٢ (٥٠ـ٥١ـ٥٢)

لم تزد عن سبعين حالة ، حتى اذا ما جاءت سنوات الستينات قفزت الى نحو أربعمائه حالة فى كل سنة على حدة ، ثم جاءت السبعينات لتمضى فى طريق الزيادة (راجع ص ٢١٩ من التقرير المذكور) ، ومما هو جدير بالذكر هنا أن نسبة من اختلسوا مبالغ كبيرة (أكثر من ألف جنيه) كانت أكبر جدا من نسبة المختلسين لمبالغ صغيرة ، مما يكفى وحده للقطع بأن الحاجة الماسة الى المال بفعل ضرورات العيش لم تكن هى الدافع الحقيقى للاختلاس ، بل كانت الدوافع (كما أشار التقرير المذكور صراحة) هى الرغبة الجامحة فى النجاح غير المشروع ، على أساس أن النجاح مقياسه قوة المال ، وكذلك كان من المغريات للاختلاس ضعف الرقابة وعدم التعرض للخطر (كانت نسبة المختلسين بسبب ضعف الرقابة ٤٠٪ من مجموع الحالات ، ونسبه المختلسين بسبب قلة الدخل أمام ضرورات العيش ١٣٪) وأوضح التقرير كذلك كيف أن التعقيدات المكتبية (البيروقراطية) قد ساعدت على نجاح المختلسين فى اتمام عملياتهم فى ظلام الثنايا الكثيرة التى تتخلل الطريق .

٥ - وقد اختص المجلد الرابع من التقرير المذكور ببحث ظاهرة الرشوة بحثا دقيقا مستفيضا ، فظهر فى جلاء كيف أدت تلك التعقيدات المكتبية الى دفع الرشاوى عند كل منحنى من منحنيات الطريق ، مما أزدادت به الفجوة عمقا بين " الخاص " و" العام " ، فقد أصبح لانجاز المصالح الفردية الخاصة أولوية ساحقة بالنسبة الى رعاية الصالح العام ، حتى لقد بات اليوم من الأمور شبه المقررة المعترف بها أن يداس ما هو قومى عام اذا اعترض الطريق امام ما هو ذاتى خاص .

لكن هذا الاعتراف الخطير بمشروعية التضحية بالعام أمام الخاص ، أقتصر على المجال العملى فى دنيا الواقع ، وأما فى مجال الخطب والمقالات والتقارير ، فما يزال للمصالح القومية مجدها ورفعتها ، فنشأت بيننا أزدواجية قاتلة بين القول والعمل ، ثم استراحت جنوبنا على هذا الفراش الوثير ، فأنت بما من اذا أحسنت القول بما يرضى الوطن ، ثم سعيت وراء الستار بما يحقق لك أهدافك الشخصية من ثراء وسلطة .

٦ - ولو أقتصر أمر الاختلاس والرشوة على أن فئة من الأفراد قد كسبت مالا أو سلطانا عن غير طريق العمل المشروع ، لهان الخطب ، لكن الخطورة تزداد بهما فداحة لكونهما يمتدان بآثارهما الى ما هو أبعد من ذلك بكثير ، اذ ما أسرع أن تنتهى الرشوة - على النطاق الكبير - بأن تنحرف الادارة الحكومية كلها عن طريقها السليم ، فتسلم الأمور الى غير أصحابها ، ثم ما تلبث السوق أن تقع فى قبضة المحتكرين الذين يوجهون الاقتصاد توجيها يتفق مع منافعهم الشخصية بغض النظر عن المنفعة القومية ... الى آخر ما هو معروف من الاثار السيئة التى تصيب البنيان الاجتماعى والاقتصادى حيثما أنتشرت الرشوة وسهل الاعتداء على المال العام.

٧ - وقد كان يمكن للحركة التعليمية الواسعة أن تخرج لنا من الشباب من يتولون زمام الحياة على الوجه المستقيم ، لكن ذلك قد بات أملا فى سراب ، لأن الاعداد الضخمه من المتخرجين فى الجامعات والمعاهد تفتح لها الابواب على طرق شبه مسدوده فلا يجد السالكون أمامهم - اذا أرادوا السير - من بديل عن اصطناع الطرق غير المشروعه للوصول ، ولا سيما اذا تذكرنا الحقيقه المفزعة ، وهى أن ظروفنا قد اقتضت الا يتحقق التعليم على وجهه المثمر ، لزيادة عدد الطلاب مع قلة الوسائل ، واذن فالنتيجة واضحة وحاسمة ، وهى : شباب لم يسلح بالتدريب العلمى الصحيح ، يوضع امام طرق كثيره العراقيل ، فماذا يصنع الا أن يلجأ أصحاب الحيلة منهم الى الوصول بطرق أخرى غير طرق الكفاءة العقلية والعمل المنتج ؟ .

٨ - على أنه حتى لو كانت الحركة التعليمية اوفر من ذلك حظا فى اداء مهمتها ، فان ثمه عقبة مستعصية فى حياتنا الفكرية بصفة عامة كانت ستعترض الطريق امام من حسنت نواياهم وصلح استعدادهم ، وهى عقبه من شانها أن تشل حركة التقدم شللا يزيد مخطره او يقل فى المراحل المختلفه .

فحياتنا الفكرية بصفه عامه تتحرك فى اطار تقليدى يجعل الأسبقيه للمبدا النظرى الموروث على التجربه العمليه الحية ، فكثيرا ما يكون مرجعنا فى الصواب والخطأ هو عبارات محفوظه عن صفحات الكتب — قديمه كانت تلك الكتب أو جديدة — لا ما تتكشف عنه تجربة الواقع الفعلى .

ونتج عن هذا الاتجاه العام منهج للعمل يفترض مسلمات مسبقه لا يجوز مساسها ، ثم يقتصر جهدنا الفكرى بعد ذلك على التحرك فى حدود تلك المسلمات وذلك بدلا من أن تكون نقطة البدء هى معطيات التجربة كما يقضى بذلك منهج التفكير العلمى .

وتأثير هذا الاتجاه العام على روح التعليم عندنا واضح ، لاننا فى التعليم كله نحافظ على البنيه الفكرية نفسها ، أى أن يكون هناك نصوص تحفظ ، وهى التى يقاس بها بعد ذلك مدى علم المتعلم ... ولا نطيل الوقوف هنا لان الأمر معروف .

لكن الذى قد يفوتنا هنا ، هو أن ذلك الاطار الفكرى الذى نتحرك فى حدوده ، والذى يجعل الأولوية المطلقه لمسلمات مفروضة مسبقا ، سرعان ما تتحول فى نفوسنا الى شيء آخر ، وهو ضرورة أن يكون بيننا من يصبح مرجعا وحيدا له حق القبول والرفض فى عالم الأفكار ، كما أن له كذلك حق القبول والرفض فى عالم السلوك ، ولا غرابة أن نرى بين أيدينا اليوم مئات البحوث العلمية فى موضوعات مختلفه من شئون حياتنا الاجتماعيه والاقتصادية ، لكنها توضع كلها فوق الرفوف ، لنترك مجرى الأمور الفعلية مرهونا بصاحب الحق فى رسم الطريق .

على أن تغيير هذا الاطار التقليدى ، يتعذر تحقيقه فى خطة مداها عشرون عاما ، ونكتفى بالاشارة اليه ليؤخذ فى الحساب .

٩ ـ يتبين من النقطة السابقه أننا ـ منهجيا ـ نعيش في عصر مضى ، لان طريقة التفكير المستنده الى " السلطة " (وقد تكون السلطة في الفكر كما تكون في السياسة وفي البناء الاجتماعي) كانت هي الطريقه السائدة في الشرق وفي الغرب على السواء ، وأما " حضاريا " فنحن نعيش في عصرنا الحاضر الى حد ملحوظ ، بمعنى أن حياتنا تعتمد على منتجات الحضارة العصرية ، من آلات المصانع الى أسلحة القتال ، وطرق المواصلات الخ الخ ، فزاد ذلك من خطورة الازدواجية الرهيبه التي تسود حياتنا : فالوسائل الحضاريه العصرية في أيدينا ، والمنهج الفكرى القديم في رؤسنا ، مما يستحيل معه أن تستقيم لنا نهضة بالمعنى الصحيح .

وكان من النتائج المباشرة التي ترتبت على ذلك الوضع الشاذ ، ما نراه من حياة استهلاكية على الطراز المتقدم ، وحياة انتاجية على نمط التخلف ، ففي دنيا الاستهلاك لا يقل القادرون منا عن أمثالهم في أرقى الدول صناعة وانتاجا ، واما في دنيا الانتاج فشأننا فيها شأن مجموعة الدول المتخلفة .

١٠ ـ وحسبنا ما ذكرناه من تحليل لعوامل الواقع كما يقع ، لنطرح السؤال : كيف السبيل الى تغيير ما يمكن تغييره من حياتنا الفكرية السلوكية كما رسمناها ؟ .

أنه لو كانت الظواهر التي ذكرناها في الفقرات السابقة مغروزة في ثقافتنا التقليدية التي امتدت عصورا طويلة ، لضعف الأمل في تغييرها خلال عشرين عاما تغييرا ملحوظا ، لكن حقيقة الأمر هي أن بين ما ذكرناه ظواهر طارئه علينا ، الى جانب أخرى لها فينا صفة الدوام النسبي ، فيحسن ـ اذن ـ أن نركز على أوجه النقص الطارئه ، لأنها هي التي يمكن تغييرها في مثل هذه الفترة التي نخطط لها .

فالرشوة والاختلاس والاهمال والتغيب عن العمل بلا مبرر واللامبالاة بالنسبة الى الصالح القومى العام وضعف التعليم وانسداد الطريق المشروع امام المتعلمين وما يجرى هذا المجرى من ظواهر ، مما يقوم بيننا اليوم ويؤثر فى تقدمنا وانتاجنا ، لم يكن دائما بمثل القوة التى هو عليها اليوم ، وشاهدنا فى ذلك ، البحوث الكثيرة التى أجريت فى هذه الميادين وذلت على ارتفاع نسبتها ارتفاعا مفاجئا فى السنوات الاخيره (راجع تقارير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، فضلا عن بحوث كثيرة أجراها طلاب الدراسات العليا فى الجامعات) .

ولقد تختلف نظريات علماء النفس فى الطريقه الفعالة التى يمكن بها تغيير اتجاه معين قائم ، بحيث يستدير الانسان الى اتخاذ اتجاه آخر مرغوب فيه ، لكن تلك النظريات على اختلافها تتفق على أسس بعينها ، من أهمها أنه اذا استبدت " حاجة " معينه بالناس ، (وفى حالتنا الراهنه تستبد بنا حاجة قضاء المصالح الشخصيه ولو على حساب المصالح القوميه) وجب تركيز الجهد لتخفيف حدة التوتر الذى تحدثه تلك الحاجه فى النفوس ، أما عن طريق الثواب والعقاب (وهو عندى أجداها واسرعها) واما عن طريق الوعى بحقيقة الضرر المترتب على الاتجاه القائم ، وبناء على ذلك فانه — على الطريقه الاولى — لابد من مراجعة نظام الحوافز والعقوبات كما هو قائم ، لتعديله بما يجعله مثمرا ورادعا ، وعلى الطريقه الثانيه ، لابد من تخطيط فعال فى وسائل التعليم ووسائل الاعلام ، لنبث خلالهما الوقفه العلميه من جهه ، والافكار الحافزه على الانتاج من جهة أخرى .

أن الافكار التى قد تبث اليوم ، هى نفسها التى تتحول غدا الى عمل ، على شرط أن يجىء بثها ممن يؤمنون بها ، ايمانا يراه الناس رؤية العين فى سلوكهم ، فحتى الحيوان الاعجم يستطيع بغريزته أن يفرق بين سلوك صاحبه الصادر عن

ثقة ، وسلوكه المتكلف المصطنع الكاذب ، ولقد كان من أهم ما يؤخذ على تعليمنا واعلامنا تلك الصوره الشكلية الخادعة التى تخفى وراءها شيئا آخر ينقضها ويكذبها ففى مجال التعليم نتظاهر بالمنهج العلمى الموضوعى شكلا ، وفى اللحظة نفسها نرتد الى ايمان بالخرافه ـ وفى وسائل الاعلام ندعو الى التضحيه بما هو خاص اذا تعارض مع ما هو نفع عام ، فى نفس اللحظة التى يسعى فيها الداعى الى ما يثبت أنه هو نفسه لم ينهج هذا المنهج فى سلوكه .

أن القيم التى شاعت بيننا فى الفترة الاخيرة (ولقد أسلفنا بأن ما نسميه بالقيم انما هو طرائقنا فى اختيار السلوك الذى نسلكه) أقول أن القيم التى شاعت بيننا ، هى أفكار منحرفه خرجت من رؤوس اصحابها لتمشى على الأرض ، وتريد احلال مجموعة فكرية أخرى محلها ، لا بالوعظ الأجوف الذى لا يغير أحدا حتى ولا الواعظ نفسه ، بل بالامثلة السلوكيه المجسدة التى تدل على أن ما ندعو اليه ، هو نفسه ما يحقق المنفعة التى يسعى اليها الافراد بسلوكهم المنحرف الحالى ، ولكنه يحقق هذه المرة بالطريقة السليمه التى يعم نفعها على الجميع بدل اقتصارها على نفر قليل من الناس ، وذلك لا يكون الا عن طريق القدوة المحسوسه فى أشخاص القادة .

١١ـ والتنمية الصناعية ـ على الاخص ـ قد تتطلب فردا اكثر ايجابية تجاه المجتمع والبيئه والوقت . والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ما الذى يجب أن يتغير من الافكار والعادات لكى يصبح العامل البشرى متلائما مع عملية التنمية الصناعية ؟ ثم كيف نغيره ؟ ويمكن تركيز الجواب على السؤال الاول فى نقطتين هما محور الحياة المطلوبة فى مرحلة التصنيع :ـ

ـ استيعاب التكنولوجيا ، من حيث هى منهج للتفكير العلمى أولا ، ومن حيث هى أجهزة آلية تتطلب ادارتها الى التدريب المهنى الخاص ثانيا .

ـ أن يكون المعيار الوحيد عند الاختيار بين البدائل المعروضة فى المواقف المختلفة . هو " المنفعه " الناتجة عن البديل المختار ومقدارها ، فالافضل هو الاكثر منفعة .

ومن متطلبات هاتين النقطتين :

ـ أن ينحصر الرأى السياسى فى اختيار " الاهداف " ثم يترك للمهنيين والحرفيين بعد ذلك كل ما يتصل بالوسائل المحققه لتلك الاهداف .

ـ فى جميع الجوانب الفنية يكون الحكم لاصحاب التخصص العلمى أو المهنى ولا يستجاب لضغوط الرأى العام اذا ما تعارض الرأى العام مع رأى أصحاب التخصص الفنى .

ـ اسناد العمل الى من يحسنونه بغض النظر عن أى أعتبار آخر .

ـ حساب النتائج الاقتصادية والاجتماعية هو وحده اساس الاختيار بين البدائل .

١٢ـ اننا كسائر البلاد النامية ـ نعانى أزمة فى اختيار الطريق الصحيح بين امرين كلاهما مطلوب .

فهناك أزمة الاختيار بين زيادة الانتاج ، بكل ما تقتضيه تلك الزيادة من ادخار الفوائض ، وبين أن ننفق تلك الفوائض (أو جزءا كبير منها) على الخدمات التى حرم الشعب منها مدة طويلة .

وذلك لان تدعيم الانتاج لابد أن يتحقق ـ الى حد بعيد على الاقل ـ على حساب الخدمات ، وما نسميه بالمعادلة الصعبة ، انما هو تحديد النقطة التى تحقق اكبر قدر من التوازن بين التنمية والخدمات الاجتماعية .

ولما كان الجمهور المتعطش لاشباع مطالبة ، اميل دائما الى تحقيق مطالبه العاجلة دون النظر الى المستقبل البعيد أو القريب ، برزت أمامنا نقطة محورية فى السياسة الثقافية المطلوبة لتغيير ذلك الاتجاه العام بحيث نخلق عند الناس نظرة ترى اللحظة المستقبلة وكأنها حاضرة .

١٣ـ وهناك أيضا أزمة أخرى فى الاختيار (تشترك فيها البلاد النامية ذات الحضارات القديمة) وهى التى تحدث عندما يقع شىء من التعارض بين الافكار الجديدة المطلوبة لحياة الصناعة والافكار التى استقرت مع التقاليد الموروثه .

وهنا تبرز امامنا نقطة محورية أخرى فى رسم السياسة الثقافية التى نحقق بها التغير الفكرى المطلوب ، وهى نقطة خاصة بالمفاضلة بين القيم ، فنحاول أن نربى الجيل الاتى على أن تكون الاولوية للانفع من الناحية الاقتصادية .

١٤ـ هل يبدأ التغير بمجموعة الاعتقادات التى فى رؤوس الناس ، فاذا بدلنا مجموعة بمجموعة أخرى من تلك الاعتقادات ، حدث التغير ؟ أم أن تحطيم الهياكل المادية القديمة سوف تؤدى الى التنمية ؟ أو لنكن فى مأمن من المبالغة ، كيف يمكن ادماج التغيرات المادية وغير المادية فى كل متناسق للبحث عن " نموذج خاص" للتنمية وتحقيق التقدم لمصر فى مواجهة القرن الواحد والعشرين ؟ .

رابعا : العلم والتكنولوجيا والبيئه الفكرية

(١) البحث عن نموذج حضارى خاص :

١ ـ كمكونه أساسيه فى المنهج المقترح وعبر القضايا الخاصه بتصور المستقبل ، كنا فى الحقيقه نعيد النظر فى مدى ارتباطنا بالنمط الحضارى الغربى ، كنا بشكل متضمن وصريح نسأل أنفسنا السؤال : هل هناك أمل فى التنافس وتقليل الفجوه بيننا والآخرين ، طالما ظلت معاييرنا للحكم على مدى التقدم هى نفس معايير النمو فى الحضارة الغربية ، وطالما كانت أنماط استهلاكنا هى نفس النمط ؟

لقد كانت المشكله هى مدى ثقتنا بالنفس ، ومقدرتنا على أن نعيد النظر فى أهداف حياتنا ، والى أى مدى يمكن أن نستلهم التراث والجذور الحضارية ، على أمل أن يضعنا ذلك على طريق العطاء والايجابية والبحث عن الحلول المثلى الموائمه لبيئتنا وتراثنا .

وطالما هى مشكله الثقه بالنفس والمقدره على اقتراح الحلول المثلى الموائمه للبيئه الفكر ، فلقد فضلنا أن نطرح قضية "البحث عن نمط حضارى خاص" ضمن قضايا العلم والتكنولوجيا والبيئه الفكرية فى مصر المستقبل .

٢ ـ كما أنه فى ظل ثورة الاتصالات المعاصرة ، اصبح كوكبنا بحق صغيرا وتداخلت العديد من مشكلاته ولكن هذا لا يعنى ابدا طمس القوميات والحضارات التى لا تقدر على التنافس فى ضوء المعطيات الحالية ، بل على العكس فقد يعنى تحريرها من القهر وتهيئة المناخ الملائم كى تعطى الانسانية فكرا وفنا وقيما ، مطلبا لا يمكن التفريط فيه بالنسبه لمستقبل هذا العالم . الحل المطلوب لمشكلات العالم هو حل للبشرية كلها وبالتالى لا يمكن الا أن ينبع من تراث وخبرة كل الحضارات وكل البلدان .

وهذا لا يعنى ابدا التعسف وخلق النعرات الشوفينية ولا يعنى أن تكون " النظريات النابعة من الواقع " رفضا لكل ما هو ايجابى فى الحضارات والنظم الاخرى ، ولكنه يعنى أن تجاهل الحضارات الاخرى — الماضيه والمعاصرة — أو عدم أخذها بما تستحقه من دراسة واستيعاب والتسليم بما هو ايجابى فيها لن يؤدى الا الى مزيد من المشكلات العالمية ومزيد من ظواهر التخلف والتبعية .

٣ — من ناحية أخرى فأن استقلالية النظرة للمستقبل ، ومحاولة البحث عن العناصر الايجابية فى حضارتنا سوف يترتب عليها بعض القضايا المنهجية والفلسفية والتى تمس مقدرتنا على هذه النظرة المستقلة . هذه القضايا كلها يمكن تسميتها بمدى الثقه بالنفس والمقدرة على استخلاص نظرة ذاتية للامور امام الاقتناع بتفوق الحضارات الاخرى .

(٢) أثر البيئة الفكرية :

١ — أن المهمة الملقاه علينا ، اذن ، هى قضية النظرة المستقلة ، انماط الحياة الاصيلة ، والمقدرة على الابداع كمدخل لتنمية مجتمعنا . والابداع لا يمكن أن يزدهر الا فى مناخ من الحرية يشجع اقتحام المستقبل بكل ما يحمل من صعاب ومخاطر وما يتطلبه من تحديات التغيير

ولكنها ليست قضية — أو مطلب — العودة الى ماضى كان مزدهرا واندثر . هذا الماضى المقصود وهذا الازدهار النسبى قد لا يترك عند البعض الا افكارا رومانسيه حالمة ، ومشوهه فى بعض الاحيان بالتقديس .

وهذا قد يدفع للتطرف ودعوات للعودة تماما لما كان عليه اجدادها عندما كانوا سادة بالعالم . ولكن هذا بالطبع تغافل عن أمور عدة منها عيوب ونقائص هذه النظم ، تلك العيوب التى منعت استمرارها وأدت الى تدهورها ، ومنها اننا نعيش عصرا غير العصر وأننا لم نعد ماكنا بالامس .

٢ — وطالما آمنا بأن التنمية عملية واعية وليست استمرارا لاشكال تلقائية ، فسوف يتصل بذلك أمور منها حرية التفكير العلمى ، وحرية البحث والتطوير . ذلك ليس فقط لتوجيه البحث العلمى لربطة بالاحتياجات المباشرة للمجتمع ، ولكن قبل ذلك للنظر اذا ما كان المناخ الفكرى والثقافى والمبادىء المقننة لممارسة الحرية الشخصية تشجع على ذلك وتخلق له الظروف المناسبة أم لا .

٣ — ولا يزال الفهم السائد للعلم بين العامة وبعض الخاصة ، أنه مجموعة من الحقائق اليقينية النهائية ، وان العلماء يطورون العلم عن طريق اضافتهم الى هذا المخزون من الحقائق اليقينية النهائية وليس عن طريق اعادة النظر فيها . أو يعتقدون أن العلم هو مجموعة من الحقائق التى تشكل تقريبا فريدا " للحقيقة المطلقة " وأن العلماء يحصلون على هذه الحقائق بطريقة يقينية ! . غير أن البحث فى مناهج العلوم يكشف أن أساليب ومناهج وطرق العلماء ليست يقينية ، ولا يمكن أن تكون . فاستقراء تاريخ العلم يكشف أن العلم اجتهاد لفهم مختلف الظواهر وعلاقاتها المتشابكة وتغيرها الدائب وأن هذا الاجتهاد قابل لاعادة النظر فى أسسه وتفصيلاته ، وليس فقط مجرد الاضافة اليه .

٤ — أن النظرة التى تأخذ بأن العلم يرتقى بالافكار الجريئه ، تتمشى بطريقه افضل مع النظم الديمقراطية . والديمقراطيه من ناحية أخرى هى ضمان ، ففى المناخ الديمقراطى يصعب التزييف والدجل باسم العلم .

٥ — وتطور العلم والتكنولوجيا مرتبط أيضا بتطور التكنولوجيا الاجتماعية أو باقى مظاهر الحياة . والعلوم الاجتماعية بالتالى لها صلة وثيقة بتنظيم العلم والتكنولوجيا وتحديد أهداف نموها واسلوب وسياسات ربطهما بباقى مظاهر الحياة . وتبرز بالنسبة للعلوم

الاجتماعية مرة أخرى مشكلة الحريه فى البحث والتطوير . ولا نقصد عندما نحـــاول أن ننتج لها ما تحتاجه من الادوات التحليلية ، ولكن نقصد لانها تصطدم غالبـــــا بالمصالح . فبالرغم من الطبيعة العابرة الواضحة لمختلف النظم الاجتماعية والسياسية . فأن كل نظام يزعم لنفسه خلودا وابدية يصعب تبريرها ، وعليه فكل النظم المعاصـــره تضطهد العلوم الاجتماعية ، وتضيق عليها بطريقه أو بأخرى ، عندما تمس هذه العلـوم مصالح وهياكل هذه النظم .

٦ ـ وبسبب ضخامة المعلومات المطلوبة للبحث والتطور فى ايامنا هذه ، فليس من النـــادر اجراء الابحاث العلمية والتكنولوجية نفسها اكثر من مرة ، اذ لا يكون الباحث علـــى دراية بأنها قد اجريت من قبل وقد يحدث ذلك بسبب السريه التى تفرض بسبب الجـرى وراء الربح أو لاسباب عسكرية وأمنية . واذا أخذ فى الاعتبار التكلفة الكبيرة للبحـــث العلمى المعاصر وضعف امكانيات دول العالم الثالث لنتبين مدى الضرر الذى يلحـق بالانسانية بسبب هذه السرية .

خامساً: التوازن بين الموارد والسكان: مؤشرات التنمية والعوامل الأكثر أهمية

مازلنا نطرح سؤالين على قدر كبير من الاهمية . وعلى التفكير أن يتعرض لهما بالقدر الكافى من التحليل ، كما أن على منهج الدراسة المستقبلية الا يتجاهلهما .

السؤال الاول : كلنا نلاحظ الآن عدم التناسب بين العدد ومعدلات الزيادة للسكان من ناحية ، والموارد المختلفه المتاحة لمصر من ناحية أخرى . ولكن اذا كنا بصدد دراسة مستقبلية تتعرض لاكثر من مفهوم واستراتيجية للتنمية ، فهل هناك يقين بأن هناك مشكلة سكانية بمصر ؟ أليس من المتوقع فى اطار المنهج لبعض هذه الاستراتيجيات أن يتحول الرصيد السكانى الحالى الى طاقة انتاج وتنمية أكثر من كونه عبء اعالة واستهلاك ؟ .

السؤال الثانى : وحتى لا نقف فى التطبيق ومنهج التنبؤ موقف الخائف وغير الواثق من تبنى مفهوم واضح لمؤشرات التنمية ، وبالتالى امكانية رسم مسارات متميزة فعلا للمستقبل ، فأن مناقشتنا لابعاد التنمية الحقيقية لا تكفى . والسؤال يتبقى — ما هى العوامل الاكثر أهمية فى مجال تنمية المستقبل ؟ ، وفى الاطار الذى نتناولة الان ، ما هى العوامل الاكثر أهمية من حيث تأثيرها على الاسرة والسكان ؟ .

ولتكن المناقشة حول الممكن مع مطالع القرن التالى .

ولكننا نلاحظ أن السؤال الاول سوف نثير حوله العديد من القضايا الخاصة بموارد المستقبل ، وعليه فسوف نحاول هنا أن نطرح بعض القضايا الخاصة بالسؤال الثانى .

١ — هل المدخل التنموى لاستحداث توازن بين الموارد والسكان — هو ببساطة وضع استراتيجية موءداها ضمان زيادة نصيب الفرد فى مصر من الدخل والاستهلاك والخدمات المختلفه ؟ هذا الاسلوب فى التفكير يشابه المسار التاريخى لبعض البلدان المتقدمة ، والتى يلاحظ بها مثل هذا التوازن بين السكان والموارد . والمنهج يكون عندئذ محاولة حصر كل أنواع الموءشرات المختلفه — التى يمكن قياسها كميا — ثم التنبوء بمستواها فى المستقبل فى ضوء استراتيجية منسقه ومتكاملة لمصر ومن ثم مقارنتها بالمراحل التاريخيه للبلدان المتقدمة فى محاولة لقياس الاثار المختلفة . لهذه الموءشرات على حجم السكان ومعدلات الخصوبة والزيادة السكانية . هذا ما نسميه المنهج الاحصائى والذى تثار ضده حديثا العديد من الاعتراضات والفشل نرجعه أيضا قبل مشكلة الثقه فى البيانات الى قدر من الانتقادات شبيهة بتلك التى وجهت الى الفكر التنموى عامة فى الخمسينات ، عندما تبنى منهجا يعتمد على مماثلة الظروف " والمراحل " فى النمو الى جانب أهماله للنواحى غير المادية وغير المقاسة .

٢ — المدخل التنموى هنا يتمشى اكثر مع النظرة طويلة المدى التى نحن بصددها — عليه أن يأخذ فى الاعتبار ، الى جانب القضايا التى أثرناها عند معالجتنا لقضية التنمية عامة وخبرة الدول النامية فيها ، بعض ملامح الخبرة التالية :—

(أ) غالبا ما نلاحظ أن المفاهيم والتعريفات الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تتغير حسب منهج وهدف التحليل . هذا ينطبق تماما على تعريفنا للانتاجية ، ومعامل رأس المال ، والانتاج فى قطاع الخدمات ، والانتاج فى قطاع الطاقة ، والتوزيع الزمنى للاستثمارات ، والتقسيم الى ريف وحضر ، وهكذا . وينطبق أيضا على ما قد نسميه عدالة أو حسن توزيع موارد وعلى الامن الاجتماعى ،

والبيروقراطية .. وهكذا . كل هذه مفاهيم قد نحدد تعريفاتها الدقيقة في ضوء الاداة التي نستخدمها (ولتكن نموذج مثلا) وفي ضوء الهدف من التنبوء المشروط أو نوعية القرار المطلوب اتخاذه .

شيء من هذا القبيل علينا أن نقوم به أيضا للتحضير للمنهج عند تعريفنا " الاسرة " — الوحدة السكانية — ومساهمتها في الابعاد السكانية والديمجرافية .

وأيا كانت الاعتراضات التي قد تثار ضد المفهوم (التعريف) الذي نستخدمه للاسرة ، فلابد وأن يصاغ هذا المفهوم بحيث يسمح باستقراء طبيعة العلاقات (مقاسة وغير مقاسة) بين مؤشرات التنمية من ناحية ومساهمة الاسرة في الأبعاد السكانية والديمجرافية من ناحية أخرى .

(ب) وعند استقراء طبيعة العلاقات (مقاسة وغير مقاسة) بين مؤشرات التنمية من ناحية ومساهمة الاسرة في الابعاد السكانية والديمجرافية من ناحية أخرى فسوف نجد أنفسنا أمام عدد كبير من العوامل والعلاقات . هذه العوامل والعلاقات يمكن دمجها في :—

* العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة في العمل الانتاجي والخدمي .
* باقي العوامل الصحيه والنفسية والبيئية والاسرية (وبعضها يعكس أيضا تطور عوامل اقتصادية) والمؤثرة على خصوبة المرأة .
* شكل التوازن بين العدد من ناحية والموارد والبيئة من ناحية أخرى ، وأيضا توقعات الاسرة بالنسبة لمستقبل الموارد وفرص العمل .

* ويتبقى بعض نواحى القيم الدينية والقيم الموروثه - والتى قد لانجد لها تعبيرا مباشرا فى العوامل والعلاقات السابقة - وأساليب تحقيق الذات: القناعات الشخصيه عند المرأة أولا وعند أجيال الشباب ثانية .

ونجد هنا أننا كلما زاد اهتمامنا بالتعبير عن النواحى غير الكمية وغير المقاسة ، والتى ندرك بالفعل خطورتها ، كلما كان القياس الكمى للوحدة السكانية (الاسرة) لا يكفى من حيث المنهج ، ونجد أنفسنا مطالبين ببعد آخر اضافى عند تحديد مفهوم الاسرة يميز انماط التفكير واتخاذ المواقف تجاه البيئه والمجتمع والنفس . وذلك حسب مراحل التنمية الشاملة المختلفة .

هذا المفهوم للاسرة لابد وأن يمتد بحيث يشمل الى جانب عدد الافراد وهيكل الاعمار نمط العلاقات الاسرية والأسرة كمفهوم قد تسمح بعلاقات تضامنية اقرب الى المفهوم القبلى ، وتمتد هذه العلاقات القبلية طوال عمر الانسان ، ويمارس فيها أفراد الاسرة تجاه بعضهم البعض حقوقا مبالغا فيها . هنا ينظر الكبير فى الاسره . وتنظر التقاليد والقيم السائده الى النسل الجديد على أنه قوة عمل اضافية خاصة وكذا اتساع فى السمعة والهيبة والامان الاجتماعى وقد تنقل بعض هذه التقاليد الى الاجيال التالية . ولذلك انعكاساته على تقسيم العمل ، وعلى النظرة الاجتماعية لامور الحياة ، وعلى حدود الموقف الايجابى تجاه البيئه والمجتمع والبحث العلمى ، الى جانب حدود مشاركة المرأة ، وحدود ووجود نظام يسمح باعادة ترتيب وتصعيد الكفاءات والمهارات وظروف التنافس والابداع داخل المجتمع ككل .

على العكس من ذلك فعندما تنهار هذه " العائلة الممتدة " وينمو الشباب داخل الجماعات ، متحررا من قيود الاسرة ، فهو بالتالى ينمو من خلال اشكال اكثر تقدما لتقسيم العمل ومن خلال حوار اكثر من البيئة والمجتمع متخذا حيالهما مواقف

اكثر ايجابية • هنا تنمو النظرة الخلاقة (Creativity) والبحث عن الحقيقة (Habit of truth) فى أطار محفز لها ، أى نجد أن الاعتماد على النفس والتفكير العلمى النقدى نتاجا طبيعيا على مستوى الفرد فى هذه المجتمعات • ونتوقع هنا أن تجد النظرة العقلانية للتوازن مع الموارد مكانها فى هذا الاطار الفكرى مثل هذه الافكار ، عند التعامل مع الابعاد غير المادية ، نؤمن بأنها جزء من المعالجة الشاملة لقضية التنمية ، وهى ضمان حتى لا نخلط بين النمو الحضارى المتكامل الاصيل والثابت من ناحية والاشكال المشاهدة للتحديث ، دون ادخال تغييرات عميقه فى المجتمعات ، من ناحية أخرى •

(جـ) لقد لاحظنا أن قائمة العوامل والعلاقات حول العلاقة بين السكان والنواحى الديمجرافية من ناحية ومؤشرات التنمية من ناحية أخرى تتشابه كثيرا عند الكتاب فى الفكر التنموى الحديث • ولكن هذا لا يفيد كثيرا فى المنهج رغم هذا الاتفاق • مشكلتنا فى المنهج هى بالدرجة الاولى ،

* محاولة التعبير عن النواحى غير الكمية •
* ووجود نظرية شاملة تحدد لنا أى من هذه العوامل والعلاقات اكثر أهمية بالنسبة للمستقبل فى مصر •

ونحن نعطى اهتماما خاصا للنقطة الثانية ، حيث أن المنهج المقترح لن يبذل كثيرا من الجهد فى قياس النواحى غير الكمية ولكن سوف يسمح بها كما هى فى التنبؤ دون الدخول فى مخاطرة تقريبها أو تجريدها عند القياس • الحقيقة أن النظرة طويلة المدى لا يمكن أن تلم بكل تفاصيل العلاقات الاجتماعية الاقتصادية المتداخلة • ولكنها تتطلب رسم مسار للعوامل والعلاقات المحددة (determining) فى المدى الطويل • وتصبح مشكلتنا فى المنهج ترتيب العلاقات والعوامل وتحديد أوزانها النسبية واحتمالاتها • ونأمل أن يغطى منهج الاستثارة الفكرية هذه الافكار •

٣ ـ والسؤال المتوقع هل يمكن أن نحدد مدخلا تنمويا يساعدنا على تغيير نمط العلاقات الاسرية المشاهد فى مصر ؟ وذلك مع المحافظة على الثوابت من القيم فى أطـــار الاسرة والتى تخدم التنمية ولا تعوقها .

٤ ـ ربما بعد هذا التقديم نكون قد اقتربنا أكثر من محاولة تحديد عدد قليل من العوامل التى يمكن أن تميز المدخل التنموى . " التنمية " قد يعبر عنها أيضا بنصيب الفـرد من الدخل أو أى تعبير آخر أدق كنصيب الفرد من الاستهلاك (استهلاك الفـــرد من البروتين والسعرات الحرارية والمسكن والملبس وأوجه الترفيه ووقت الراحة ، وكذلـك أى تعبير آخر عن الدور الحضارى للدولة فى اتاحة خدمات التعليم والصحة والتأمـين والمعاشات والخدمات الاخرى) .

٥ ـ وعموما فانه فى ضوء الافكار المعروضة فأن القدر الاقل من العوامل التى تعبر عن التنمية هى كالاتى :ـ

أ) طبيعة العلاقات الاقتصادية ،
ب) " البيئه الفكرية " الاجتماعية ،

فببساطه شديدة نحن نتفق على أن العلاقات الرأسمالية اكثر تقدما عن العلاقـــات الاقطاعية ، والمجتمع الصناعى اكثر تقدما عن المجتمع الزراعى ، وأن تطور ذلك فـــى المجتمعات المتقدمة صاحبه بالفعل تضاؤل فى حجم الاسرة ونوعية مختلفة من البشـــر وربما تكون مدينة المحلة الكبرى (من حيث معدلات المواليد والوفيات وحجم الاســرة) مثالا على ذلك . والسؤال الذى يبرز هنا : كيف يمكن تغيير علاقات الانسان بأسلوب الانتاج فى الزراعة والعمل الحرفى وبعض الخدمات بحيث يماثل علاقات الانتاج فى الصناعة؟

كما نتفق على أهمية تغيير البيئة الفكرية والاجتماعية بحيث تنشأ بيئة تزيد من سهولة الحياة ، ولكن قبل ذلك بيئة تصبح مجالا يسمح بتحقيق الرفاهية .

٦ ـ ويرتبط بل ويرتكز على هذا كله الاجابه على بعض الأسئلة والقضايا التى يأتى فى مقدمتها ما يلى :

- كيف يمكن تبنى اقتراح بتحرير المرأة فى الزراعة المصرية (وبعض الانشطة الحرفية والخدمية الشبيهة) ، بحيث تقدم نفس الخدمة التى تقدمها فى بيتها ولكن من خلال تعاقد عليها ؟ هل تطرح فكرة تجميع نفس الخدمات والمساهمات التى تقدمها المرأة للعائلة فى الزراعة فى مراكز تكون فيها المرأة عاملة تتقاضى اجرا وتلتزم بمواعيد عمل ويؤمن لها فيها المستقبل ؟ .

- هل يمكن تشجيع الشباب للعمل خارج الاسرة من خلال نشاط ترفيهى ، ثم خدمة للبيئة ، ثم تعاقد على أعمال منتجة تجعل للشاب شخصيته المستقلة ونمط العلاقات الاسرية المختلف ؟ وكيف يمكن أن يتم ذلك تبعا لظروف كل اقليم ؟ .

- هل يمكن أن يتم ذلك فى غياب خطوط عامة للمشاركة الجماهيرية وممارسة الديمقراطية فى المستقبل .

سادسا: رؤية الآخرين لمستقبلنا : مثال النماذج العالمية وصورة مصر فى دورة القرن

(١) نظرة على النماذج العالميـة :

نقصر عرضنا هنا على النماذج العالمية التى يمكن تصنيفها كنماذج اتساق كليـــة Total Systems • بعبارة أخرى ، لن نتعرض لنماذج عالمية قطاعية تعالج اساســا مشكلة واحدة على نطاق العالم مثل النماذج العالمية للطاقة أو الغذاء • وكذلك ســوف نتعرض فقط للنماذج التى تمتد بتنبوءاتها حتى مطالع القرن التالى •

ونقدم فيما يلى عرضا سريعا لبعض الملامح الاساسية للنماذج والنتائج المشتقة منهـا • وليس الغرض هنا اعطاء دراسة تفصيلية لهذه النماذج ، كما يجب ملاحظة أن هذه النمـاذج تتطور باستمرار •

أ ـ ادى الاهتمام فى العالم العربى بما يسمى المشكلة العالمية (World Problematique) والازمات العالمية المتوقعة ، والذى أثار النقاش حوله " نادى رومـــا " Club of Rome الى تطوير سلسلة نماذج فورستر وميدوز بهدف بناء اداة علمية للمساعدة فى اختيار السياسات اللازمة لبقاء ورفاهية النسق العالمى عن طريق منع حدوث الازمات المتوقعه • وقد اعتبر العالم ، فى هذه النماذج ، كتلة واحدة متجانسة محدوده بحدود طبيعية ثابته • وعرفت بضعة متغيرات ، أو انساق فرعية تتفاعل فيما بينهـــا لتكوين النسق العالمى •

وقد انتهى فورستر وميدوز الى أن النمو الاسى فى بعض الانساق الفرعية المعتـبرة (أساسا السكان) يصطدم بحدود طبيعية " ثابته " مما ينتج عنه انهيار النسق العالمى فى أقل من مائه عام • ويبدأ الانهيار بانخفاض تدريجى فى قيمة متغير يعبر عن نوعيـــة الحياة ويظهر فيما بعد فى انخفاض حجم السكان نتيجة لارتفاع معدلات الوفاة •

ومن أجل تفادى هذا المصير الذى يحدده بنيان النسق العالمى فى هـــذه النماذج للبشرية ، يقترح فورستر وميدوز وضع حدود اختيارية للنمو عن طريق ضبط نمو السكان فى دول العالم الثالث والحد من الاستثمار الرأسمالى ، بهدف التوصل لحالة من التوازن وكانت أحد أهم الاقتراحات التى قدمت فى " حدود النمو " هى درجة الحاح المشكلات التى نوقشت . ويرجع هذا الى أنه ، فى الاجل الطويل ، تكون الحلول الآجلة اكثر كلفة من الحلول العاجلة ، وربما كانت حتى غير فعالة . (١)

ب ــ وقد بدأ عمل مجموعة ميزاروفتش وبستل لتحقيق نفس أهداف فورستر وميدوز ، ولكن باسلوب منهجى أفضل ، وبنى نسق العالم مكونا من عشرة مناطق تتصل فيما بينها من خلال علاقات التجارة العالمية . واضافة الى ذلك التقسيم الافقى للعالم ، تحتوى النماذج ــ على الاقل نظريا ــ على نوع من التقسيم الرأسى عن طريق التفاعل بين مستويات فردية ، جماعية ، سكانية ، اقتصادية ، بيئية ، جغرافية ، طبيعية ، وتقنية

وقد تبلورت النماذج ، أساسا ، فى صورتين . واحدة لتحليل الوضع العالمى للطاقه ، خاصة النفط ، والثانية لدراسة أوضاع الغذاء العالمية . وفى كلتا الحالتين طورت مجموعة من نماذج الانساق الفرعية المرتبطة ببعضها لكل منطقة ، ثم وصلت أنساق كل منطقة بمجموعة أنساق المناطق الاخرى عن طريق شبكة من علاقات التجارة العالمية . وقد ضمت الصورة الاولى انساقا فرعية للسكان والاقتصاد والطاقه بينما شملت الثانية انساقا فرعية للسكان والاقتصاد والغذاء . وبالاضافة الى تقسيم العالم الى مناطق ومستوى تجميع أدنى بالمقارنة بنماذج فورستر وميدوز طورت نماذج ميزاروفتش وبستل فى صيغة تفاعلية بين الانسان والحاسب الالكترونى تسهل استخدامها فى تحليل السياسات .

---

(١) أنظر Forrester, T.W., World Dynamics, Wright-Allen Press, Cambridge 1971.

Meadows, D.H., et.al., The Limits to Growth. University Books New York 1972.

وبعد الصورتين الاولى للنماذج ، طور نسق فرعى خامس للموارد الخام أعتبر فى بدايته معدنين ، النحاس والالمونيوم . كذلك طور نسق النماذج ليسمح بتقسيم احد المناطق العشرة الاساسية الى عدد من المناطق الفرعية . وقد استمر العمل لبناء " جيل ثان " من نماذج ميزاروفتش وبستل يتضمن تحسينات كثيرة على النماذج الاولى . (١)

وقد ضمنت النتائج الاساسية للصورة الاولى من نماذج ميزاروفتش وبستل فى كتاب " البشرية عند مفترق الطرق " (٢) . واستجابة للنقد الموجة لمعاملة العالم ككتلة واحدة متجانسة ومفهوم النمو المتجانس فى أعمال فورستر وميدوز ، واستفاده من تقسيمهم العالم الى مناطق ، قدم ميزاروفتش وبستل مفهوم النمو العضوى أو المتمايز (٣) . وطبقا لهذا المفهوم يمكن التغلب على الازمات فى النسق العالمى عن طريق تغيير تركيب النسق أفقيا ، أى من خلال تغيير العلاقات بين مناطق العالم ، أو رأسيا ، أى من خلال تغيير العلاقات الاقتصادية أوالسكانية أو التقنية داخل هذه المناطق .

---

(١) أنظر (أ) Mesarovic, M. and E. Pestel, Editors. Multilevel Computer Model of World Development System, Vols. I-VI, IIASA, Luxemburg. SAI CI Cleveland, 1975.

(ب) Mesarovic, M. et.al. Global Policy Analysis Tool-GPAT, A Users Manual. SAI, Cleveland, 1977.

(جـ) Mesarovic, M. and E. Pestel, Directors. Present State in the Development of the Multi-level Regionalized World System Models, SAI, Cleveland, 1977.

وقد استمر عمل ميزاروفتش وبستل بعد نشر نتائج الصورة الاولى للنماذج فى شكل شركة Systems Analysis Inc.(SAI) التى تتخصص فى انتاج النماذج وبيعها لمتخذى القرار .

(٢) Mesarovic, M. and E. Pestel, Mankind at the Turning Point, E. P. Dutton, New York, 1974.

(٣) نستعمل الترجمات : متجانس Undifferentiated ، عضوى Organic ، متمايز Differentiated

وبينما كانت نتائج هذا العمل أكثر تفصيلا وعمقا الا أنها لم تختلف جوهريا عن نتائج فورستر وميدوز ، وتتلخص فى الاتى :ـ

منظور الاجل القصير للمشاكل العالمية منظور خادع ، المشاكل العالمية مشاكل متأصلة ، الانهيار سوف يحدث أيضا ، وأن كان فى بعض مناطق العالم ، ولاسباب مختلفة ، وفى أوقات مختلفة ، ولكن ستكون له ترجيعات عالمية ، سيمكن تفادى الازمات فقط عن طريق ضبط نمو السكان فى العالم [1] والتعاون ، وليس المواجهة بين مناطق العالم شاملا ضمن أشياء أخرى ، نظام اقتصادى عالمى جديد ونسق عالمى لتخصيص الموارد ، وأيضا ، تأخير هذا التعاون مكلف وقد يكون مهلكا .

(جـ) وفى مجموعة النماذج العالمية ، يبرز نموذج امريكا اللاتينية للعالم الذى بنى فى مؤسسه باريلوتشى بالارجنتين يتسم بكثير من الملامح التى تميزه عن باقيها . فعلى خلاف أعمال فورستر وميدوز ، وميزاروفتش وبستل ، التى تدعى " العلمية " والحياد أى اللاعقائدية ـ يعترف عمل مؤسسة باريلوتشى ، بداية ، بأنه عقائدى ، يتبنى قضايا العالم الثالث ، ويقوم على منظور هدفى (معيارى) للعالم . وينتقد النموذج الاحوال المتردية فى العالم حاليا ويرجعها الى اشكال جائرة واستغلالية من التنظيم السياسى ـ الاجتماعى على مستوى العالم وداخل كثير من بلاده . ويلاحظ أن حالة البؤس المرتبطة بفكرة الانهيار التى تنبأت بها النماذج الاخرى للعالم ، أو لمناطق فيه لا تختلف كثيرا عن ظروف الحياة الراهنة لغالبية البشرية .

(١) اساسا بضبط اعداد السكان فى بلاد العالم الثالث ، ولكن بدون تحديد وسيلة عملية فعالة (وانسانية) لذلك . وجدير بالذكر أن الصورة الاولى لنماذج ميزاروفتش وبستل لم تنشىء أى علاقة بين نمو السكان والظروف الاجتماعية الاقتصادية . وبالاضافة الى أن هذا خطأ جسيم فى صياغة النموذج ، الا أنه أيضا يؤدى الى اقتراح الحل الساذج القاضى بتحديد نمو السكان بمعزل عن الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية التى تتمشى مع امكانية تحقيق ذلك .

وقد اظهرت الدراسات التى أجريت فى اطار برنامج موءسسة باريلوتشى للنموذج العالمى أن الحدود الطبيعية ، المدعى ثباتها فى الاعمال الاخرى فى مجـــال النماذج العالمية ، تتوقف على درجة معرفتنا ، وأنها ـ على اية حال ـ ليســت بالصرامة التى يشر بها " حدود النمو " والكتابات المماثلة .

وقد بنى النموذج العالمى لغرض فنى وهو بيان امكانية اقامة المجتمع الجديـد المقترح . وعلى وجه التحديد كان هدف النموذج اظهار أنه يمكن اشباع الحاجـات الاساسية للبشر : الغذاء ، السكن ، التعليم ، والصحة على مستويات مقبولـة ، أى تفادى انهيار النسق العالمى ، بدأً من الظروف العالمية الحالية ، اذا اتبعـت سياسات معينة لبناء هذا المجتمع الجديد .

ويقسم النموذج العالم الى أربعة مناطق : واحدة للبلاد المتقدمة وثـلاث لبلاد العالم الثالث (افريقيا ، آسيا ، امريكا اللاتينية) ويتكون من ثلاث أنساق فرعية أساسية : السكان ، والغذاء ، ونسق ضخم للاقتصاد وتخصيص الموارد .

ويتميز نموذج امريكا اللاتينية ، من وجهة النظر الفنية ، بخاصيتين رئيسيتين الاولى ، وجود العلاقات بين الانساق الفرعية والمكونات بشكل كامل والثانية تبـنى اسلوب افضلية لتخصص العمل ورأس المال للقطاعات الاقتصادية المختلفه بغرض تعظيم دالة هدف تتكون من توقع الحياة عند الولادة ومقياس لنوعية الحياة (نسبة الناتـج المحلى الاجمالى فى الاستهلاك والخدمات عدا ما يخصص لاشباع الحاجات الاساسية) .

وتبين نتائج النموذج ، ضمن اشياء أخرى ، أنه يمكن اشباع الحاجات الاساسية لسكان العالم خلال ستين عاما بدءا من ١٩٨٠ اذا خصص العالم المتقدم مالا يزيـد

عن ٢٪ من ناتجه المحلى الاجمالى للمساعدة غير المشروطة لافريقيا وآسيا (١). وبهذا تظهر عدم الحاجة لضبط نمو السكان فى العالم الثالث بالشكل التعسفى الذى تتطلبه نتائج النماذج السابقة ، والغير ممكن أصلا فى غياب ظروف اجتماعية ـ اقتصادية مواتية .

(د) وآخر النماذج العالمية التى تقدمها هو تحليل المدخلات والمخرجات المستفيض للنسق الاقتصادى العالمى الذى أشرف عليه كارتر وليونتيف وبترى للامم المتحدة (٢) ويبدأ النموذج من اعتبار استراتيجية التنمية العالمية التى تبنتها الامم المتحدة فى ١٩٧٠ ـ لعقد التنمية الثانى . ويقسم العالم فى هذا النموذج الى خمسة عشر منطقة بنى لكل منها جدول مدخلات ـ مخرجات يضم ثمانية واربعين قطاعا ويربط كل منطقة بباقى مناطق العالم من خلال التجارة فى أكثر من اربعين فئه من السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية .

وقد كانت مجالات الاهتمام الاساسية للدراسة هى تفاوت مستوى الرفاهية بين القطاعات المتقدمة والاقل تقدما من البشرية ، مقاسا بالدخل للفرد ، الغذاء ، التلوث ومكافحته ، الطاقة ، والمواد الخام . وقد مثل كل من الموضوعات الثلاثة الاخيرة باكثر من قطاع فى جدول المدخلات ـ المخرجات لكل منطقة . واستعملت اسقاطات الامم المتحدة للسكان للحصول على تقديرات لاحجام السكان فى المستقبل ـ كما عكست التحسنات فى مستوى الفن الانتاجى عن طريق افتراض المعاملات الفنية الحالية للبلاد المتقدمة فى الهيكل المستقبلى للبلاد الاقل تقدما .

(١) أنظر Herrera, A, H. Scholnik, et.al. Catastrophe Or New Society Lation American World Model. IDRC, Ottawa, 1976.

(٢) UN, Department of Economic and Social Affairs, The Future of the World Economy: A Study on the Impact of Prospective Economic Issues and Policies on the International Development Strategy, New York, 1976.

وقد نوقش مستقبل الاقتصاد العالمى فى صورة ثمانية اسقاطات للفن الانتاجى ، الانتاج والاستهلاك ، وبنيان التجارة العالمية ، تمثل مسارات تنمية بديلة للاقتصاد العالمى ابتداء من سنة الاساس ، ١٩٧٠ ، حتى عام ٢٠٠٠ . وتم اجراء تحليل واسع للظروف الملازمة لهذه البدائل واحتياجات التنمية بدلالة : توفر المواد الغذائية ، امكانية وتكلفة مكافحة التلوث ، الاستثمارات اللازمة ، عملية التصنيع ، التغيرات فى التجارة العالمية ، انماط المعونة الدولية ، وضرورة ايجاد نظام اقتصادى عالمى جديد وطبيعته .

وأهم استخلاصات هذه الدراسة من وجهة نظر تنمية العالم الثالث هى :

- اذا تحققت أهداف النمو الدنيا المحددة للبلاد الاقل تقدما فى استراتيجية التنمية الدولية (٦٪ فى الناتج الاجمالى سنويا) وكذلك معدلات النمو السائده حاليا فى البلاد المتقدمة ، فسيؤدى هذا الى الابقاء على التفاوت الحالى فى الدخل للفرد حتى عام ٢٠٠٠ .

- يمكن أنقاص فجوة الدخل للفرد بين أغنياء وفقراء البشر ، والتى تبلغ حوالى ١٢ : ١ حاليا ، الى النصف بحلول عام ٢٠٠٠ تحت الشروط الاتية :

  * تحقق معدل نمو متوسط فى دخل الفرد يبلغ ٩ر٤ ٪ سنويا فى البلاد النامية .
  * أتباع نمو السكان للاسقاطات المنخفضة أو المتوسطة للامم المتحدة .
  * انخفاض معدل النمو فى دخل الفرد فى البلاد المتقدمة عن مستوى ٤ ٪ عند زيادة الناتج الاجمالى للفرد عن ٤٠٠٠ دولار فى السنة .

- لا تقف حواجز طبيعية أوتقنية مانعة فى طريق التنمية المتسارعة للعالم الثالث خلال هذا القرن . وعلى العكس ، فالحواجز سياسية ـ اجتماعية ومؤسسيه الطابع سواء داخل البلاد الاقل تقدما أنفسها أو فى النظام العالمى .

ومن العرض السابق يتضح أن مجموعة النماذج العالمية ، بغض النظر عن توجيهاتها العقائدية وخصائصها الفنية ، قد خدمت بشكل متنامى الاهتمام بالقضايا العالمية التى يحق لكل البشر مناقشتها والمساهمة فى التوصل لحلول لها .

وان كانت النماذج قد انتهت الى المطالبة بدرجة ما من التغيير فى النظام العالمى ، الى نظام أكثر تعاونا ، أوعقلانية ، أو عدلا وانسانية ، الا أنها اختلفت فى درجة اعتبارها لوجهة نظر ومشاكل العالم الثالث ، ودرجة تعاطفها معها . ففى طرف نجد نموذج مؤسسة باربلوتشى الذى تبنى ، فى المقام الاول ، قضية العالم الثالث وارجع المشاكل البشرية الحالية ، وأى أزمات عالمية مستقبلية ، الى اشكال التنظيم الاجتماعى ـ السياسى ـ الاقتصادى القائمة حاليا والتى يتحمل تبعتها فى المقام الاول العالم المتقدم . وفى الطرف الآخر تقع نماذج ميزاروفتش وبستل التى أهتمت اساسا بقضايا العالم المتقدم ـ الطاقة والمواد الاولية ومشاكل العالم الثالث التى يمكن أن يكون لها انعكاس سىء على العالم ككل . أما نموذج كارتر وليونتيف وبترى فقد احتل موقفا وسط بين هذين النقيضين ، فبينما تعكس صياغته اهتماما اكبر بقضايا العالم المتقدم مثل التلوث ، الطاقة والمواد الخام ـ الا أن العمل أهتم كثيرا بقضية فجوة الرفاهية بين دول العالم المتقدم والاقل تقدما ، وأكد على ضرورة التغيير الاجتماعى ـ السياسى فى العالم لاحداث أى تقدم للبشرية .

(٢) الاختلاف مع البلدان المتطورة من حيث المفاهيم والمنطلقات :

محدودية الموارد :

خلافا للفكر السائد فى عديد من دوائر المثقفين الكلاسيك ، فى أن المشكلة أمام العالم النامى هى بالدرجة الاولى محدودية الموارد ، نجد أن أغلب النماذج العالمية ترفض هذه الفكرة فى الاجل الطويل ، ما بين التصريح والتلميح ، رغم أن هذه النماذج العالمية قد تستخلص نتائج لا تترتب بالضرورة على هذا الرفض ، ولكن يتبقى أمامنا دائما محاولة الاستفادة من بعض الحقائق المترتبة على ذلك من وجهة نظر بلدان العالم الثالث .

أ - فى محاولة ليونتيف يصل بنا النموذج عند تحليل نتائجه الى بعض المقولات الهامة مثل :

- محددات النمو سياسية ، اجتماعية ، وتنظيمية بالدرجة الاولى وليست مشكلة موارد عينية حتى نهاية القرن .

- الامداد بالموارد المعدنية حتى نهاية القرن ليس مشكلة ندرة ولكن سوء استغلال ، وقلة البحث عن احتياطيات أخرى وسوء التوزيع بين مناطق العالم .

ب - فى نموذج ميزاروفتش - بستل ، لا يسلم تقرير عن الدراسة ببساطة امام فكرة محدودية الموارد ويرى (على الاقل باستعراض مثال البترول) أن المشكلة ظاهرية اكثر منها حقيقية وأن حل كل ذلك يكون من خلال اعادة صياغة للعلاقات الدولية والتعاون بد لا من الشكل الحالى للتنافس على استخدام الموارد .

---

(١) سبق ذكره .

Mesarovic, M. and E. Pestel, Mankind at the Turning Point.

جـ — وفى مثال يتناول مشكلة الغذاء العالمية — ومن خلال نموذج لم يفقد تماما النظرة الشاملة للامور [١] — تبدأ الدراسة بالبحث عن مصادر الغذاء وعرضه فى العالم ، وتصل الى أن العالم يمكنه انتاج ٣٠ ضعف المعروض حاليا من الغذاء . وهذه الزيادة الكبيرة فى الانتاج تفترض أنه يمكن ترشيد كل الظروف التى يتحكم فيها الانسان وتظهر الدراسة أن المشكلة ليست بحال الطبيعة ولكنها فى العوامل الاقتصادية — والاجتماعية التى تؤثر على اداء عوامل الانتاج .

د — ويرى المسئولون عن تجربة باريلوتشى أنه ايا كانت الاحتياجات المادية فان البيئة لم تضع قيودا معوقة باية حال ، ويمكن اثبات ذلك حتى لافقر المناطق . وباستخدام النموذج الرياضى هناك محاولة جديرة بالاعتبار لاثبات كيفية وصول الدول النامية للوفاء بالحاجات الاساسية لسكانها خلال فترة معقولة . [٢]

هـ — وفى " حدود النمو " ذاته تستعرض محاولة اسقاط مستقبل الانسانية فى ضوء بدائل تكنولوجية مختلفة . وفى جميع الحلول الفنية المقترحة فى مجال الموارد والبيئة كان اقصى ما يستطيعه العالم هو تأجيل " الانهيار " قدرا ضئيلا من الزمن . وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة معارضة التقدم الاعمى " واحداث " تغييرات اجتماعية ستكون ضرورية قبل تنفيذ التطور بطريقة سليمة .

أغلب النماذج العالمية لا تقبل فى الحقيقة ، خلافا مع نقطة بدايتها فى الغالب ببساطة فكرتى محدودية الموارد والحلول التكنولوجية أمام انهيار المستقبل . ولكنها من ناحية أخرى لا تقل لنا ما هى التغييرات الاجتماعية الجذرية المطلوبة ،

---

(١) Linneman, J., etal, Model of International Relations in Agriculture (MOIRA), Amsterdam, North Holland, 1977.

(٢) فى أفريقيا يمكن الوصول لذلك — حسب افتراضات النموذج — فى سنة ٢٠٠٨ بافتراض تكافؤ الفرصة للسكان فى الحصول على السلع والخدمات اللازمة لاشباع الحاجات الاساسية ولكن ذلك يتأخر ٣٨ سنة بافتراض التوزيع الحالى للدخل . فى حالة امريكا اللاتينية تكون الارقام سنة ١٩٩٢ ، ٥١ سنة على التوالى .

وبالتالى لا تقل لنا ما هى طبيعة النظرية الاقتصادية التى يجب أن نهتدى بها عند صياغة النماذج أوعند اختيار بدائل للمستقبل من خلالها . الاستثناء الوحيد فى هذا هو تجربة باريلوتشى والتى تبدأ بموقف فكرى واضح من دور النموذج وتجعل من رفض فكرة محدودية الموارد نقطة بدأ ـ لا نقطة نهاية ـ وبالتالى لا تقترح " تغييرات اجتماعية " غير محددة للبحث عن موارد جديدة والاستفادة أكثر بموارد متاحة ، ولكنها تترجم ذلك الى تغييرات هيكلية (اجتماعية ـ اقتصادية ـ سياسية) وسياسات محدودة ، تجد لها مكانها فى صياغة النموذج .

على كل ، فان ما تقوله هذه النماذج بخصوص مسألة محدودية الموارد بشكل عام هو :

ان محددات النمو سياسية واجتماعية وتنظيمية بالدرجة الأولى ، كما أنها أيضا سوء استغلال للموارد وتراخ فى البحث عن الاحتياطيات من المواد الخام ، وعدم انتظام توزيعها بين مناطق العالم . وهناك موارد يحتاج استهلاكها الى ترشيد والى كفاءة فى الاستخدام ، والى تعاون عالمى بدلا من التنافس الحالى ، والى تقديم الحلول التكنولوجية المناسبة .

التكنولوجيا :

أى حل تكنولوجى متوقع لمشكلات العالم ، هو ، كما نعرف ، واحد من ثلاث :

ـ تكنولوجيا يترتب عليها تصاعد فى الطلب على المواد الخام ، ولقد اظهرت الدراسات والنماذج العالمية أن كلفة الاستفادة بهذه المواد الخام متزايدة بشكل اكبر ، ثم أنها تؤدى اكثر من غيرها الى زيادة تلوث البيئة .

- تكنولوجيا يترتب عليها زيادة فى كثافة استخدام الطاقة ، حيث تستبدل قوة العمل وبعض المدخلات بمصادر الطاقة ، ويترتب عليها بلا شك زيادة فى انتاجية العمل وبالتالى انخفاض نسبى فى الطلب على قوة العمل .

- تكنولوجيا يترتب عليها كفاية اكبر فى استخدام الموارد من حيث تقليل الضياعات فى المواد والطاقة .

ولننبه هنا لبعض القضايا الهامة المتصلة بهذا الوضع قبل اعادة طرح قضية التكنولوجيا .

صحيح أنه سوف تكون هناك حلولا تكنولوجية اذا ما انخفض احتياطى المواد الخام ، ولكن الحل التكنولوجى المقدم لذلك لابد وأن يترتب عليه مضاعفة كبيرة للطاقة اللازمة لاستخلاصه . ولنأخذ مثلا ، يترتب على الشكل الحالى لاستغلال الموارد ، لو أن ما تبقى لنا من خام قد انخفضت جودته — أو نسبة تواجده فى الصخور الى النصف — لترتب على ذلك تضاعف الطاقة اللازمة لاستخلاص نفس الكمية من المعدن الى ثمانية اضعافها تقريبا . نفس الشىء بالنسبة للماء اللازم فى عملية الاستخلاص فانه يتضاعف اربع مرات . وحتى الان لا توجد حلول تكنولوجية للحالات الشبيهة فى التعدين والمحاجر لا يترتب عليها زيادة كبيرة فى الكلفة . (١)

---

(١) U.S. National Academy of Science, Mineral Resources and the Environment, Washington DC, 1975.

وقد احصى بعض العلماء (١) تاريخ الاختراعات التكنولوجيا ووجدوا أنه من تقييم ٦١ اختراعا اساسيا كان هناك منها ٤٦ مصحوب بزيادة كبيرة فى كثافة استخدام الطاقة . وفى محاولة أخرى (٢) لتقييم تكنولوجيا المستقبل كان هناك ٦٧ من واقع ٧٩ ابتكارا أمكن حصرهم يؤدون الى تكثيف استخدام الطاقة . مع ملاحظة أن ربع هذه التكنولوجيات المتوقعة يهدف الى اصلاح ما افسدته التكنولوجيات السابقة والمواكبة فى صور تلوث البيئة .

فهل العالم الثالث على وعى كاف بأهمية الحرص على موارده المعدنية والبترولية ؟ ولنطرح الامر ببساطة الان فى شكل أن الحلول التكنولوجية المتوقعة تتطلب حرص العالم الثالث على أى مصدر من مصادر الطاقة لأطول فترة زمنية مقبلة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان تبديد موارده من المعادن الان ، مهما بدأ عائدها مجزيا ، سوف يترتب عليه صورة مستقبلية قاتمة فيما يختص بامكانية الحصول على الطاقة اللازمة للاستمرار .

ولنعد الان لطرح قضية مستقبل التكنولوجيا فى العالم الثالث :

فى الحقيقه فان هناك استحالة فى محاولة الفصل بين التنبوء بطاقات التكنولوجيا وبدائلها من ناحية وبين التخطيط الواعى لمستقبل التكنولوجيا من ناحية أخرى .

وفى ظل الوضع العالمى الحالى ، فان العالم الثالث عليه فقط أن يختار بين بدائل تكنولوجية سوف تتاح فى السوق العالمى . ولكن من منطلق حقيقى لفرص التنمية فى العالم الثالث قد تزيد هذه البدائل كثيرا عن عددها فى حالة المعالجة المتضمنة فى مجرد استيراد التكنولوجيا وموائمتها .

---

(١) Caudill, H.M., Night Comes to the Cumberlands. New York, Atlantic Monthly Press, 1964.

(٢) Gabor, D., Innovations. Oxford University Press; New York, 1970.

وهكذا فاذا فضل مفكرو العالم الثالث أن تتاح لهم اعداد اكبر من البدائل التكنولوجيه يختارون من بينها ، من وجهة نظر فكر وبيئة وهيكل مادى يختلف عن البلدان المتطورة ، واذا آمنوا بان التكنولوجيا قد تشتق وتتحقق بغرض تحقيق غايات استراتيجية محددة ، وبالتالى اذا سلموا بالارتباط الكبير بين الاختيارات التكنولوجية من ناحية وباقى مظاهر الحياة الفكرية والمادية من ناحية أخرى ... عندئذ فسوف يجدون انفسهم فى معسكر واحد يؤمن بالنظرة الواعية للمستقبل .

التغيير الاجتماعى ـ العدالة الاجتماعية :

عندما استخدم ليونتيف الاهداف الواردة فى استراتيجية الامم المتحدة للعقد الثانى للتنمية فى محاولات لتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية ، كان يعنى ذلك (كما ذكرنا) معدلا للزيادة السنوية فى متوسط نصيب الفرد من الدخل فى دول العالم الثالث يبلغ ٩ر٤٪ حتى يمكن لهذه الفجوة أن تنخفض الى النصف مع دورة القرن . وهذا يعنى معدل استثمار متوسط ٣٠ ـ ٤٠٪ من الدخل !! .

باستعراض نتائج النموذج فى دراسة باريلوتشى سوف نجد التلخيص الاتى :

" وباختصار ، فانه يمكن القول بأن النمو الاقتصادى المقترن بتوزيعات الدخل الحالية سيؤجل على أحسن الظروف تحقيق غاية تحرير البشرية من البؤس والمعاناة ، بجيلين على الاقل . كما ينطوى ذلك على تكريس ما يتراوح بين ثلاثة الى خمسة أمثال الموارد اللازمة لتحقيق الهدف ، مما يضاعف الضغط على البيئة ، وكل ذلك للابقاء على الاستهلاك المستهتر للاقليات المميزة " .

وعلى كل ، فان مفهوم التغيير الاجتماعى يستلزم أن نضيف ما يلى :

أ ـ اعادة صياغة هيكل الانتاج فى ضوء الوفاء بالحاجات الاساسية للسكان .

ب ـ اعادة تنظيم العلاقات الدولية بالشكل الذى يضمن عائدا حقيقيا ومجزيا للعالم الثالث فى الاجل الطويل .

جـ ـ العدالة الاجتماعية .

وكلها نقاط كنا نناقشها فى الواقع على امتداد هذه الصفحات .

وكنتيجة لهذا التعريف الثانى للتخلف فان القضاء عليه يتضمن اعادة صياغة الهيكل المادى وتوجيهه لاشباع الحاجات الاساسية للمجتمع كله فى البلد النامى . وكنتيجة تالية لذلك فان مستقبل التكنولوجيا فى هذه الحالة هو ترجمة لهذا الهيكل المستهدف فى شكل الفن الانتاجى المناسب وليس بالضرورة الاحدث .

ألا يعنى هذا العرض المختصر ـ على الاقل ـ أن بناء أى نموذج لاستطلاع المستقبل يتطلب أولا نظرية فى الفكر التنموى تحدد له المنهج ، من حيث كونه هدفيا أو غير ذلك ، وتحدد له الديناميكية ، من حيث تتابع مراحل التنمية الاقتصادية الاجتماعية ؟ .

ولكن يبقى تساؤل أخير :

هل هناك أمل حقيقى لتنمية العالم الثالث اذا بقيت انماطه الحضارية والاستهلاكية الحالية ؟ .

والتساؤل المكمل ، والذى لا يلقى منا قدرا كافيا من الاهتمام ، هو هل نرضى بأن تكون مؤشراتنا للتنمية هى نفس مؤشرات النمط الحضارى المستورد ؟ وأن نتخذ قراراتنا فى اطار السياق الفكرى وأدوات اتخاذ القرارات ـ ومنها النماذج التى يقدمها أساسا العالم المتقدم .

(٣) مستقبل مصر فى النماذج العالمية :

يهاجم المدخل المقترح فى نموذج باريلوتشى للوفاء بالحاجات الاساسية للانسانية فى باقى النماذج الدولية . ذلك حيث أنهم يروا أن الوصول الى صورة معيارية مطلوبة للوفاء بالحاجات الاساسية وزيادة توقع الحياه عند الولادة يعتبر شيئا مبالغا فيه . والانتقاد الاخر أن هذا المدخل فى عمل باريلوتشى يهمل " اشكال التعاون " والتبادل التجارى بين الدول . واشكال التعاون المقترحه عند تطبيق نموذج ميزاروفتش ـ بستل يمكن ابراز بعض آثارها على النحو التالى :

(أ) عند محاولة حساب الاثار الصناعية لتطبيق نموذج ميزاروفتشى ـ بستل فى ضوء سيناريوهات خاصة بمستقبل الطلب على بترول الشرق الاوسط (١) ، سيتبين ما يلى :

بافتراض أن دول الشرق الاوسط سوف تزيد اسعار البترول بمقدار ٣٪ فى المتوسط سنويا حتى تصل الى ١٥٠٪ من مستوى الاسعار فى ١٩٧٤ ، وعندما يكون مستوى الطلب على بترول المنطقة ١٤ بليون برميل فى السنه ، فانه يمكن الوصول الى مستوى انتاج متوازن من البترول . ولكن عندما يتعدى الطلب على البترول هذا الرقم ، وهذا هوالمتوقع مع بداية القرن التالى ، فان امام البلدان المتطورة اختيارين ، أما اتخاذ اجراء مضاد برفع اسعار الغذاء والسلع المصنعة ، واجراءات جذرية للبحث عن بدائل للنفط ، وأما أن تلجأ الى " منهج تعاونى " حيث تطلب من بلدان الشرق الاوسط مدهم باحتياجاتهم البترولية دون قيود على الانتاج ، وأن يعاد استثمار الفائض المتجمع فى العالم المتطور بحيث يستثمر جزء منه فى انتاج الهيدروجين باستخدام الطاقة الشمسية المتوفرة فى الشرق الاوسط وتصديره الى العالم المتطور .

(١) انظر التجربه التى اجرتها منظمة يونيدو على نموذج ميزاروفتش ـ بستل .
The Implications of Global Models for Developing Countries
UNIDO, Vienna, 1977

وهكذا فهذا أولا مثال على ما يمكن أن تتضمنه اشكال التعاون كبديل للبحث عن " تغيرات اجتماعية " مطلوبة للاستفادة بالموارد ، ومن ناحية أخرى فهو مثال على الظروف التى تحكم ظهور تكنولوجى جديد فى السوق العالمى (انتاج الهيد وروجين باستخدام الطاقة الشمسية المتوفرة فى الشرق الاوسط) ، فكما يبدو وانها اختيارات تكنولوجية تناسب ظروف وتوقيتات الغير واحتياجاتهم ، بينما تأتى الثروة من العالم الثالث .

فى هذا المثال كان هناك جزء خاص بمستقبل الطلب على الطاقة فى كل من مصر وايران وكانت النتيجة فى رأى كاتبى التطبيق على النماذج العالمية (فى اطار هذه الاشكال المقترحة للتعاون) ، بالنسبة لمصر ، أن عليها أن تتحمل الاثار السلبيه لكل من الاختيارين اعلاه ولا توجد احتمالات أخرى مترتبة على هذه السيناريوهات .

(ب) ويأتى من دراسة خاصة عن تكلفة عائد انتقال الموارد البشرية بين البلاد العربية اعدتها مجموعة ميزاروفتشى (SAI) للصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (١) . وحين تعرضت مجموعة القاهرة (٢) لهذه الدراسة بالتحليل كان من الواضح ـ على سبيل المثال ـ

ـ أن النواحى الاجتماعية والاثار العكسية المترتبة على تفاوت الدخول بين البلدان العربية وعلاقة ذلك بهجرة العمل كانت عناصر مفتقدة تماما فى صياغة النموذج المستخدم .

---

(١) Example of Scenario: Cost/Benefit of Human Resources Mobility Analysis, SAI, Cleveland, 1976.(Dec.)

وقدمت للصندوق بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ .

(٢) مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية ـ تحت اشراف د . ابراهيم حلمى عبد الرحمن معهد التخطيط القومى ـ القاهرة .

ـ أن السيناريوهات المحسوبة كانت لا ترى فى تطور المتغيرات الاقتصادية الاجمالية لمصر مستقبلا أفضل من تصدير سكانها (أوعلى الاقل قوة عملها) الى بلدان النفط ؟ .

وكان أقصى التفاؤل بالنسبه لمصر (أن تصل فى سنة ٢٠٢٥ الى دخل قومى قيمته ٣ر٤٩ مليار دولار بأسعار ١٩٦٣) هو أن تتولى تصدير العمالة الماهره وتعوض بدلا منها بتمويل رأسمالى مقابل تصديرها ، والا فسوف ترى هذه السنه المذكوره بطاله حوالى ١٢ مليون شخص اذا وضعت قيود على عملية الهجرة . وبشكل آخر فان نصيب الفرد فى مصر سنة ٢٠٠٠ يكون ٥٦٥ دولار بأسعار ١٩٦٣ ومع تحقيق عجز فى الميزان التجارى مقداره ١٠٠٠ مليون فى هذا "البديل المتفائل" .

والسؤال هل تكفى أن تكون النماذج العالمية اداة لمناقشة اشكال التعاون الدولية دون التنظير المناسب لمشكلات التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث ؟ .

(ج) ودراسة Interfutures (١) تستعرض المشكلات التى تقابل النظره طويلة المدى فى مصر وتركز على ندره الأرض الزراعية ومعدلات نمو السكان ، ثم تلخص ثلاث استراتيجيات وارده للمستقبل أمام مصر فى الاتى :ـ

ـ استراتيجية تقليدية ، تتمثل فى التكامل مع السوق العالمى ، وهذه لن تؤدى كما تقول الدراسة ـ الى تحسين أوضاع الفقر فى مصر .

ـ استراتيجية اصلاحية ، وتستهدف بالدرجة الأولى مزيد من عدالة توزيع الدخل .

---

(١) Interfutures:"Research Project on the Future Development of Advanced Industrial Societies in Harmony with that of Developing Countries", Paris, Nov. 1978, Part IV, P.P. 21-22.

— استراتيجية راديكالية ، تعطى الاهتمام الاول للوفاء بالحاجات الاساسية ، وتوضح الدراسة أن من يتبنى هذه الاستراتيجية يبدو أنهم يربطونها بالتخلص الجزئى من العلاقات مع الدول الصناعية .

(د) وتلخيصا لدراسة ليونتيف ـ المشار اليها ـ فان المستقبل يحكمه اذا كان البلد بتروليا أم لا ! ففى الوقت الذى توقعت معه الدراسة أن تحصل الدول البترولية على التنمية والهيكل الاقتصادى المتنوع مع دوره القرن ، فان الدول الأخرى الفقيرة لن يتغير فى هياكلها شىء تقريبا ، وتحقق الأولى فوائض والثانية تستمر فى تحقيق عجز فى مواردها ، ولن تحقق الثانية أى تغير يذكر بالنسبه للوفاء بالحاجات الأساسية لسكانها .

الجـــزء الثالـــث

صورة للمستقبل ، واستكمال المنهج لفتح الحـوار

صورة للمستقبـــــل ، واستكمـــال المنهج لفتح الحـوار

مقدمـــة :

لقد اتفقنا على أن أسلوب طرح القضايا الخاصة بمستقبل مصر كما جاء فى الاجزاء السابقه قد لا يكفى فى أمريـــن :ـ

(١) أحدهما اثبات حجم مشكلة التنمية وتعبئه الموارد أمام مستقبل مصر ، والى أى مدى أصبح الشكـل الحالى للاستفاده بالامكانات بعيد عن تحقيق الحياه المرجوه لهذا الجيل والاجيال القادمـــه .

(٢) والثانى توضيح السبب فى التركيز على النواحى غير الكميه وغير الاقتصادية فى طرحنا السابق للقضايا، والاثبات بأن المعالجه التقليديه للامكانات والموارد دون المناقشة الشامله لجميع نواحى الحيـاه سوف تجعلنا نحس بالعجز الشديد عند مقارنه احتياجاتنا لمواردنا .

وعليه ـ وحتى نستكمل الصوره ـ فسوف نقدم فى هذا الجزء محاوله كميه لاستقراء مستقبل مصـــر، اذا ما أردنا الوفاء بالحاجات الاساسيه لسكانها ، حتى نثبت حجم التحدى الذى يواجهنا ، وحتى تبدو لنا أهميه تركيزنا على النواحى غير الكميه وغير الاقتصادية (فى الاجزاء السابقه) فى محاولة لتعبئـــــه الموارد والبشر والقيم والسلوك ، لنستخلص منها للصورة الاقتصادية اقصى ما نستطيعه . من ناحيـــه أخرى ، فهذا الاستقراء لمستقبل مصر سوف يبدو مستحيلا دون الاجابه على العديد من الاسئله وقبـــول عديد من الافتراضات الخاصه بالنواحى السياسيه والاجتماعية .

ولقد استفاد حساب هذا السيناريو من حصيلة المناقشات التى دارت فى "مجموعة مصر سنه ٢٠٠٠" (*) حول العديد من السيناريوهات الاخرى ، وكذلك الصورة الهيكليه للاداء الاقتصادى فى السبعينـــات والخطط الخمسيه لوزارة التخطيط فى الثمانينات ، وأيضا من بعض الدراسات التى تنبأت لموارد وهيكـــل الاقتصاد المصرى فى المستقبل .

(*) متاحه فى مطبوعات المجموعة ـ معهد التخطيط القومى .

وكل ما نرمى اليه من استعراض هذه الصوره مع دورة القرن هو أن تساعد فى التنبيه الى مزيد من القضايا ، وأن يكون طرحها سببا فى تلقى العديد من التعليقات والتصحيحات ، والتى سوف تساهم كثيرا فى حساب عدد من البدائل المحتمله لمستقبل مصر فى المراحل التاليه من هذه الدراسه . لذلك فلن نحدد هنا منهج الحساب لهذا السيناريو ، وقد يكفى أن نذكر بعض النقاط الهامه :

(١) يعتمد هذا المنهج على حصر الحاجات الاساسيه للسكان المتوقعين فى سنة ٢٠٠٠ ثم يصوغ الهيكل الاقتصادى اللازم لتحقيق هذه الحاجات .

(٢) وهى صورة تقريبيه ، للاستثاره الفكريه وفتح الحوار .

(٣) وللتبسيط فلقد افترض عددا محددا للسكان فى سنه ٢٠٠٠ هو ٦٥٫٥٨ مليون نسمه (بافتراض معدل سنوى متوسط قدره ٢٫٣ ٪ لنمو السكان عبر الفترة ١٩٧٥ — ٢٠٠٠ (**)) ، بما قد يثيره هذا من تحفظات خاصه بأثر التنميه المفترضه فى السيناريو على حجم السكان . نأمل بأن مثل هذه التحفظات قد تتيح الفرصه فيما بعد لتعديل الصوره .

(٤) تمت كل الحسابات الموجوده فى هذا السيناريو باستخدام أسعار سنة ١٩٧٥ ، ذلك اذا ما أستخدمت الأرقام المنشورة لمعدلات التضخم عند التحويل وعند المناقشة .

أولا : الصورة المستهدفه : مجتمع أكبر قدر من الوفاء بالحاجات الاساسيه

تتضمن المرفقات الموجوده فى هذا الجزء حصرا بالعناصر المختلفه الداخله فى مفهوم الحاجات الاساسيه ، وفيما يلى تلخيص لبعض الاهداف الخاصه بعنصرين من العناصر المستهدفه وذات العلاقه المباشره بالصوره الاقتصادية . ونأمل فى أن المراحل التاليه من الدراسة سوف تتعرض بالتفصيل والدراسه لكافه هذه العناصر وثيقه الصله لمفهوم ومنهج التنمية الاقتصادية الاجتماعيه .

(**) لاحظ أن الارقام المعلنه اخيرا عن معدل النمو السنوى تفوق ذلك بكثير .

(١) الغـــذاء :

١ ـ تستهدف الصوره ضمان الحدود الدنيا من الغذاء الضرورى لكل انسان مصرى من خلال ضمان المتوسطات القوميه للعرض ونصيب الفرد من الاستهلاك من السلـــع الاساسيه ، وكذلك من خلال المؤشرات المختلفه لعدالة التوزيع . وعموما فأن الحدود الدنيا الضرورية الملتزم بها تقدر على النحو التالى :

نوع الاحتياج الضرورى	الاحتياجات اليوميه الدنيا لمكافىء المستهلك البالـــــغ	
طاقـــــة	٢٨٠٠	كيلو سعر حرارى
بروتين حيوانى	١١	جرام
فيتامين أ	٧٥٠	ميكروجرام
فيتامين ب ١٢	٢	ميكروجرام
فيتامين جـ	٣٠	مللى جرام
فيتامين د	٢٫٥	ميكروجرام
كالسيوم	٠٫٥	جـــرام
حديـــد	٢٠	مللى جرام

٢ ـ ويقدر الاستهلاك المتوقع لأهم السلع الغذائية حتى عام ٢٠٠٠ على النحـــو الموضح فى الجدول التالى :

الاستهلاك المتوقع لأهم السلع الغذائية عام ٢٠٠٠

	دراسة وزارة التموين		البديل المقترح	
	الاستهلاك	نسبة المستورد	الاستهلاك	نسبة المستورد
القمح	١١ر٥	٨٥ ٪	٧ر٠ـ٨ر٥	ـ
الذره	٥ر٢	٥٥ ٪	٤ر٤	ـ
الأرز	٢ر٤	٣٨ ٪	٤ر٦	ـ
البقول	١ر٢	٧٨ ٪	٠ر٧	ـ
السكر	٢ر٥	٨٠ ٪	١ر٣	ـ
الزيت	١ر١	٩٠ ٪	٠ر٥	ـ
اللحوم الحمراء	٠ر٨	٥٦ ٪	٠ر٤	ـ
دواجن وأسماك	٠ر٦	٣٤ ٪	١ر٠	٥٠ ٪
الخضر	١٢ر٩	ـ	٧ر٥	ـ

ملاحظات :

- الوحده مليون طن ٠
- قارن بالصناعة الاستهلاكيه فى تفضيل قطاع الصناعة فى البديل المقترح ٠
- انخفاض التقديرات المستخدمه عن تقديرات وزارة التموين يرجع الى تغييرات مطلوب ادخالها على نمط الاستهلاك الى جانب التأكد من نصيب الفرد الممكن من الوحدات البروتينية والحراريه ٠
- القدر للاستهلاك من الزيت من البديل المقترح لايتضمن احتياجات الصناعة ٠
- القدر من الخضر فى البديل المقترح يتضمن قدرا للتصدير ٠

٣ — وهذا يعنى عدم انخفاض نصيب الفرد (المتوسط) الحالى فى مصر من الاحتياجات الضرورية (*) — عبر الفتره حتى نهاية القرن — ولكن مع مراعاة العدالة فى التوزيع .

٤ — ولكن فى ضوء مشكله الغذاء والزراعه المطروحه فيما بعد فسوف يتم تعديل نمط استهلاك الفرد فى المتوسط للتقليل من حده الاعتماد على الحبوب واللحوم الحمراء بالشكل التالى :

نصيب الفرد بالجرام فى اليوم من السلع الغذائيه المختلفه

السنه	الحبوب	النشا والجذور	السكر والمواد السكريه	البقول والبذور	الخضروات والفاكهه	اسماك طازجه ولبن وبيض	زيوت نباتيه	لحوم حمراء	دواجن	المجموع
١٩٧٦	٧٥٦	٤٦	٧٩	٣٥	٤٤٤	١٥٢	٣٠	١٩	٩	١٥٧٠
٢٠٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٨٠	٤٠	٤٠٠	٢١٠	٣٠	١٠	٣٠	١٥٠٠

(٢) الاسكان :

ا — تستهدف الصورة مقابله اجمالى الطلب على الوحدات السكنيه (حوالى ٧ مليون وحده) حتى عام ٢٠٠٠ ، على أن تاخذ فى الاعتبار أن لكل انسان الحق فى السكن بالمعنى الحقيقى . أى أن السكن ليس مجرد مأوى لحمايه ساكنه من تقلبات الطبيعة والاخطار الاخرى ، ولكن تتوافر له الوحده المتكامله والتى تشمل كل

(*) وهذه المتوسطات (حاليا) للنصيب اليومى للفرد فى مصر كالاتى :

اجمالى الطاقه ٣٧٨٤ كيلو سعر
البروتين الحيوانى ٤ر١٧ جرام
ويتضمن البروتين الحيوانى اللحوم والبيض والاسماك الطازجه والالبان .

المقومات الرئيسية للمعيشه (**) ، والتى تتضمن (بجانب المنشأت والخدمات والمرافق) الحياه المتناسبه مع البيئه وتحقيق الراحـــه وتحافظ على القيم الجماليـــه والخلقيه والدينيه .

٢ ـ فى ضوء ذلك فأنه من المستهدف بالتالى خفض عدد السكان لكل حجره الى ٨ر٠ بدلا من النسبه الحاليه (حوالى ٨ر١ ـ ٩ر١ فرد لكل حجره) ، وايضا مقابلـــه الاحتياجات الاجماليه الاتيه حتى نهاية القرن .

مجموع الطلب على الاسكان بالمليون وحده سكنيه

	الطلب المتراكم حتى سنه ١٩٨٠	مقابله الاحلال والتقادم حتى سنه ٢٠٠٠	مقابله الزياده السكانية حتى سنه ٢٠٠٠
ريف	٢ر٠	٦ر٠	٨ر٠
حضر	٨ر٠	٦ر٠	٤ر٠
اجمالى	١ر٠	٢ر١	٨ر٤

٣ ـ وبدءا من الصوره الحاليه للتوزيع السكانى واوضاع المدن الكبيره ، فأنه يكون من المطلوب التوسع فى الصحراء عبر عشرين سنه بالشكل التالى :

(**) حتى عام ١٩٧٦ كانت الكهرباء والمياه داخل المنازل متاحة بالشكل التالى :

	الحضر	الريف
الكهرباء متاحه لنسبة	٧٧٪	١٨ر٦٪
المياه داخل المنازل متاحه لنسبة	٦٩ر٢٪	٥ر٥ ٪

- المطلوب انشاء ٥٠ تجمع سكانى اقتصادى .
- متوسط سكان التجمع ٨٠٠٠٠ اسره .
- المساحه ١٠٠ ك م^{٢} للتجمع فى المتوسط .
- كثافة السكان ٤٢٠٠نسمه /كم^{٢} فى المتوسط لكل تجمع .
- متوسط الانفاق الاستثمارى ٦٠٠ مليون جنيه ، وموزعه بالشكل التالى :

* بنيه أساسيه (طرق ومرافق ووسائل نقل ومواصلات والخدمات الاخرى)(*) ٣٠٠ مليون .
* مساكن (متوسط ٢٠٠٠ جنيه و ٥٠م^{٢} للوحده) : ١٦٠ مليون .
* انشاء أنشطه صناعيه وتجاريه واستصلاح واستزراع اراضى تتيح فرص عمل لحوالى ٧٠٠٠٠ شخص (**)
* واجمالى الانفاق الاستثمارى لهذه التجمعات ٣٠٠٠٠ مليون جنيه تتحملها القطاعات على الشكل التالى :

قطاع الاسكان	٤٠٠٠	مليون جنيه
قطاع التشييد	١٠٠٠	مليون جنيه
قطاع النقل والموصلات	١٠٠٠٠	مليون جنيه
قطاع الزراعة (***)	٤٠٠٠	مليون جنيه
قطاع الصناعه	٦٠٠٠	مليون جنيه
قطاع التجاره	٧٠٠	مليون جنيه
قطاع الخدمات	٤٣٠٠	مليون جنيه

(*) بها طريق خارجى الى الوادى التقليدى بتكلفه متوسطه ٢٠ مليون جنيه ، وطرق داخليه طولها فى المتوسط ١٨٠٠ ك م بتكلفه ١٨٠ مليون جنيه .

(**) بتكلفه متوسط ٢٠٠٠ جنيه لفرصه العمل الواحده وتشمل الى جانب الانشطه الصناعيه والزراعية استصلاح واستزراع حوالى ٢٠٠٠٠ فدان فى المتوسط كزمام لكل تجمع .

(***) لاستصلاح مليون فدان خارج الوادى التقليدى وبتكلفه مباشره للفدان ٨٠٠ جنيه وبتكلفه اجماليه ٤٠٠٠ جنيه للفدان ، متضمنه وسائل الانتاج والتكلفه الغير مباشرة ، باسعار ١٩٧٥ .

٤ — ويلاحظ أن هذه العمليه للانشاء فى الصحراء ، من أجل انقاذ الوادى المختنق ، تتطلب حوالى ¼ الاستثمارات المطلوبه فيما بعد من أجل عمليه التنميه عبر الفترة ١٩٨٠ — ٢٠٠٠ . هذا أحد جانبى الصوره ، والجانب الاخر أن هناك ايرادات مباشره ومساهمه فى توليد الدخل القومى ، الاولى يمكن أن تصل الى ٢٥٪ (**) الانفاق الاستثمارى للمدينه والثانيه يمكن أن تصل الى ٢٧٪ منها ، مما يعنى استرداد راس المال فى حوالى ٤ سنوات .

٥ — ويلاحظ أن الاحتياجات الاستثماريه فى باقى الفقرات التالية قد اخذت فى الاعتبار باقى احتياجات الاسر المتبقيه فى الوادى التقليدى (٣ مليون اسرة) .

ثانيا : التفاصيل الاجماليه للصورة المستهدفه لسنة ٢٠٠٠

(١) نصيب الفرد من الدخل ٥٥٤ جنيه (أكثر من أربع اضعاف الدخل فى ١٩٧٥).

(٢) مضاعفة الناتج فى الزراعه المصريه على الاقل مع التغييرات الهيكليه والفنيه التى تضمن أيضا الامن الغذائى .

(٣) تطوير قطاعات حديثه رائده فى الصناعه المصريه تستفيد بالميزات النسبيه للموارد والايدى العامله (الكترونية ، معدنية ، بتروكيماوية) ، مع البحث عن افاق جديدة للطاقة وضمان معدل سنوى لنمو ناتج الصناعه لا يقل عن ١٠٪ حتى نهاية القرن .

(٤) اعادة توزيع السكان مع ضمان العداله فى التوزيع للدخل ، مع جهد وطنى فى تطوير تكنولوجيات محليه للاستفاده بالموارد البيئية .

(٥) ويبين الجدولين التاليين توزيع السكان والدخل القومى بين الريف والحضر مع دورة القرن :

توزيع السكان بين الريف والحضر ١٩٧٧ ، ٢٠٠٠

	١٩٧٧		٢٠٠٠	
	عدد	نسبه	عدد	نسبه
سكان الريف	٢١ر٣	٥٤	٢٦ر٢	٤٠
سكان الحضر	١٨ر٢	٤٦	٣٩ر٤	٦٠
الاجمالى	٣٩ر٥	١٠٠	٦٥ر٦	١٠٠

(**) الاولى من بيع اراضى الاسكان والتشييد واراضى مستصلحه للزراعة ، والثانية من القيمه الايجاريه ودخول الانشطه المختلفه .

الدخل المتولد من الزراعة ونصيب الفـــرد ١٩٧٧ ، ٢٠٠٠

	١٩٧٧	٢٠٠٠
نسبه الدخل المتولد فى الزراعة الى سكان الريف	٧٤	١١٣
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى الريـف	١٠٥	٤٩٨
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى الحضر	٢٠٩	٦٤٧
متوسط نصيب الفرد (الجمهورية)	١٣٦	٥٥٤
نسبة متوسط الدخل فى الحضر والريف	١ : ٢	١ : ١ر٣

(٦) كما يوضح الجدول التالى التوزيع العمرى للسكان والعرض من القوة العامله ، فى ضـوء الاهداف المذكورة .

التوزيع العمرى للسكان ١٩٧٧ ، ٢٠٠٠

فئـــه العمـــر	النســـبه	
	١٩٧٧	٢٠٠٠
٥ سنوات فاقـــل	١٩	١٦
٦ ـ ١٤	٢٣	٢١
١٥ ـ ٦٤	٥٤	٥٧
٦٥ فاكثـر	٤	٦
المجمـــوع	١٠٠	١٠٠

(٧) وعلى هذا تكون تقديرات القوى العامله على النحو الموضح بالجدول التالى :

تقديرات الطلب والعرض من العماله ١٩٧٧ ، ٢٠٠٠

	١٩٧٧	٢٠٠٠
نسبه القوى العامله الى اجمالى السكان	٣٠ ٪	٣٥ ٪
المعروض من القوى العامله	١١ر٨ مليون	٢٢ر٩ مليون
الطلب المحلى على القوى العامله	٩ر٦ مليون	٢١ر١ مليون
البطالة (أو الفائض)	٢ر٢ مليون (*)	١ر٨ مليون

(٨) كما أن المستهدف بصورة عامة هو نوع من التوازن فى ميزان المدفوعات (كتعبير اضافى لفكرة الاعتماد على النفس) . بالاضافة الى أن تنخفض نسبتى الاستهلاك الخاص والعام من الناتج القومى الى ٥٧ر٨٪ ، ٢٠ر١٪ على التوالى فى عام ٢٠٠٠ بدلا من ٦٩ر٩٪ ، ٢٤ر٦٪ فى عام ١٩٧٥ ، بحيث يعنى ذلك رفع الادخار القومى الى مستوى ٢٢ر١٪ فى المتوسط فى الفترة (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠) ، وبما لذلك من انعكاسات على نسبة التمويل الاجنبى للاستثمار .

(٩) وتوضح الجداول التالية اجماليات الصوره التوازنية حتى عام ٢٠٠٠ .

(*) منهم حوالى ٥ر١ مليون بالخارج .

المتغيرات الاجمالية

(بالمليون جنيه وبأسعار ١٩٧٥)

السنه / المتغير	١٩٧٥	١٩٧٧	٢٠٠٠
الناتج القومى الاجمالى (سعر السوق)	٤٩١٩	٦٥٠٠	٣٩١٣٠
الناتج المحلى الاجمالى (سعر السوق)	٤٨٨٦	٦٢٦٠	٣٨٠٠٠
الناتج المحلى الاجمالى (تكلفة العوامل)	٤٧٧٩	٥٦٥٤	٣٦٥٨٠
صافى عوائد عوامل الانتاج	٣٣	٢٤٠	١١٣٠
اجمالى الاستهلاك	٤٦٥٢	٥٨١٠	٣٠٤٨٢
الاستهلاك الخاص	٣٤٣٩		٢٢٦١٧
الاستهلاك العام	١٢١٣		٧٨٦٥
ـ الاجور فى الاستهلاك العام	٦٦٠		٣٢٠٠
ـ السلع فى الاستهلاك العام	٥٥٣		٣١٨٠
اجمالى الاستثمار	١٢٩٠	١٤٢٩	٨٦٦٠
الادخار القومى	٢٦٧	٨٦٥	٨٦٦٠
الادخار المحلى	٢٣٤	٤٠٠	٧٥٣٠
اجمالى الواردات من السلع والخدمات	ـ ١٩٨٤		ـ ١٦٠١٠
ـ واردات استهلاكية	ـ ٦٢٨		ـ ٣٤٣٠
ـ واردات وسيطة	ـ ٧٦٢		ـ ٧١٨٠
ـ واردات رأسمالية	ـ ٣٦٥		ـ ٤٣٠٠
ـ واردات غير منظورة	ـ ٢٢٩		ـ ١١٠٠
اجمالى الصادرات من السلع والخدمات	+ ٩٢٨		+ ١٦٠١٠

مصادر الناتج المحلى والانتاج

(بالمليون جنيه وأسعار ١٩٧٥)

القطاع / السنه	١٩٧٥		١٩٧٧		٢٠٠٠		المعدل السنوى لنمو الناتج	
	الناتج المحلى	الانتاج	الناتج المحلى	الانتاج	الناتج المحلى	الانتاج	٧٥ ـ ١٩٨٥	٨٥ ـ ٢٠٠٠
الزراعة	١٤٦٩	٢٠٥٣	١٤٨٠	٢١٩٦	٢٩٤٥	٤٠٣٤	٢ر٥	٣ر٠
الصناعة والتعدين	٨٤٩	٣٣٤٦	١٠٠١	٣٧٥٠	١٠٤٠٠	٤٧٢٧٣	٩ر٨	١١ر١
البترول	١٤٩	٣٨٦	٢٩٣	٦٠٩	٣٠٣٢	٥٠٥٣	٢٤ر٧	٥ر٥
الكهرباء	٧٢	٨٩	٨٣	١١٩	٧٠١	٩٦١	٩ر٠	١٠ر٠
المبانى	٢١٥	٥٢٠	٢٧٤	٩١٣	٤٥٦	١٩٠٠	٢ر٧	٣ر٣
النقل والمواصلات	٢٤٦	٣٨٦	٤٤٨	٥٨٠	٣٧٩٣	٥٨٣٥	١٥ر٠	٩ر٣
التجارة والمال	٦٣٦	٨٠١	٧٢٢	٩٢٧	٥٠٩٣	٦٧٤٦	١٣ر٤	٥ر٦
الاسكان	١٣٠	١٣٧	١٤٠	١٥٠	٥٢٥	٥٧٦	٧ر٢	٤ر٨
المرافق العامة	١٩	٣٠	٢٤	٣٥	٥٤٥	٩٠٨	١٢ر٠	١٥ر٩
خدمات أخرى	٩٩٤	١٦٠٣	١١٨٤	١٨٠٠	٩٠٩٠	١٥٠٢٥	٨ر٥	٩ر٧
اجمالى	٤٧٧٩	٩٣٥٠	٥٦٥٤	١١٠٩٧	٣٦٥٨٠	٨٨٣١٣	٩ر٣ ٪	٧ر٩ ٪

هيكل الاستثمار

السنه / القطاع	١٩٧٥	١٩٧٧	الخطة المتحركه ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٨٥ ـ ٢٠٠٠
الزراعة	٨ر٠	٧ر٥	١١ر٥	٦ر٢
الصناعة والتعدين	٢٢ر٤	٢٩ر١	٢٠ر٠	٣٤ر٣٣
البترول	٦ر٤	١١ر٥	٣ر٠	١٦ر٤
الكهرباء	٤ر٤	٥ر٥	٩ر٠	٥ر٥
التشييد	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٥	١ر٦
النقل والمواصلات	٣١ر٦	٢٤ر٤	٢٥ر٠	٢٠ر٠
التجارة والمال	١ر٢	١ر٥	١ر٠	١ر١
الاسكان	١٤ر٠	٩ر٤	١٤ر٥	٤ر١
المرافق العامه	٣ر٦	٣ر٤	٤ر٠	٦ر٦
خدمات أخرى	٦ر٠	٥ر٣	٩ر٥	٤ر٢
	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %
اجمالى الاستثمار	١٢٩٠	١٤٢٩	١٢٥٤٧	٩٥٩٩٠
نسبة من الناتج القومى	٢٦ر٢٪	٢٤ر٦٪	٢٦ر٠٪	٢٢ر١٪

(١٠) ولقد قدر هذا الهيكل للاستثمار فى القطاعات المختلفه على أساس معاملات لرأس المال الى الناتج المحلى وعلى النحو المبين فى الجدول التالى :

معدلات رأس المال الى الناتج المحلى

الفترة / القطاع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	اجمالى
١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	٣ر٥	٦ر٧	٦ر٤	١٠ر٠	٨ر٨	٨ر٩	٠ر٦	١ر٩	١٣ر٠	١ر٠	٤ر٢٧
١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠	٣ر٥	٤ر٠	٩ر٤	١٠ر٠	٨ر٨	٨ر٠	٠ر٥	١ر٥	١٣ر٠	٠ر٥	٣ر٨٧

(١١) كما قدرت انتاجية العمل فى القطاعات المختلفه على النحو المبين بالجدول التالى

انتاجيه العمل ١٩٧٥ ، ٢٠٠٠

القطـــاع	انتاجيه العامل سنـه ١٩٧٥	انتاجيه العامل سنة ٢٠٠٠	معدل النمو السنوى المتوسط
الزراعـــة	٢٦٣	٦٤٥	٤ر٠ ٪
الصناعة والتعدين	٧٣٤	١٧٣٥	٣ر٥ ٪
البـــترول	٦٢٨٤	١٠٣٠٩	٢ ٪
الكهربـــاء	٢٢٣٦	٣٦٦٨	٢ ٪
التشييـــد	٤٢٢	٥٦٩	١ر٢ ٪
النقل والمواصلات	٧٥٨	٢٥٦٦	٥ ٪
المال والتجارة	٧٧٩	١٦٣١	٣ ٪
الاسكـــان	١٢٠٥	١٧٤٨	١ر٥ ٪
المرافـــق	٥٦١	٩٢٠	٢ ٪
الخدمات الاخرى	٤٨٨	٢٤٦٣	٦ر٧ ٪
الاقتصاد القومى	٥٧٩	١٧٤٠	٤ر٥ ٪

(١٢) وتجدر الاشارة هنا الى أن معدل نمو انتاجية العامل المستهدف خلال الخطة الخمسيـــه الاولى ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٤/١٩٦٥ كان ٤ ٪ لتحقيق معدل نمو فى (ن ٠ م أ) قـــدره ٧ ٪ بينما كان المعدل المتحقق لزيادة الانتاجية فى حدود ٢ر٥ ٪ بما يعنى أن معـــدل نمو الانتاجية المفترض هنا (٤ر٥ ٪) يتسم بالطموح ٠ كما ينبغى الاشارة الى ارتفاع معـــدل نمو الانتاجية فى الزراعة ، والذى افترض فى ضوء توقع تواجد فرص عمل اكثر خارج الزراعة فى هـــذا البديل ٠

(١٣) ولقد قدرت اجمالى العماله المطلوبة عام ٢٠٠٠ لتحقيق هذه الانتاجية بنحو ١ر٢١ كما هو مبين بالجدول التالى ٠

العمالة المطلوبة فى سنه (٢٠٠٠) بالمليون

القطاع	عدد
الزراعة	٤ر٥٦
الصناعة والتعدين	٦ر٠٠
البترول	٠ر٢٩
الكهرباء	٠ر١٩
التشييد	٠ر٨٠
النقل والمواصلات	١ر٤٨
التجارة والمال	٣ر١٢
الاسكان	٠ر٣٠
المرافق	٠ر٥٩
الخدمات الاخرى	٣ر٧٥
اجمالى	٢١ر١٠

ثالثا : الزراعة فى البديل المقترح :

(١) اذا ما نظرنا الى واقع الهيكل الزراعى المصرى تبرز بعض القضايا يأتى فى مقدمتها مايلى :

١ — تعجز المساحة الارضية المنزرعة عن تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المستقبل المنظور .

٢ — الزيادة السنوية فى السكان لا يواكبها زيادة متوازنة فى المساحة المنزرعة مما يجعل تحقيق الاكتفاء الذاتى امرا صعب التحقيق أن لم يكن مستحيلا مع الزمن .

٣ — أن مجال الزيادة الرأسية المحتملة فى انتاجية بعض المحاصيل محدود نظرا للانتاجية المرتفعة نسبيا لمعظم هذه المحاصيل مما يقلل من اثر هذا العامل على استمرارية تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المدى المنظور .

٤ — هناك حد اقصى للتوسع فى بعض المحاصيل الغذائيه ذات الاحتياجات المائية المرتفعة (الارز والقصب) وذلك بسبب محدودية الموارد المائيه مما يجعل الاكتفاء الذاتى منها فى المدى البعيد امرا صعب التحقيق .

٥ — أن الميزة النسبية لكل من المزارع والدولة من عائد بعض المحاصيل التصديرية والتصنيعية تفوق كثيرا عائد بعض المحاصيل التى قد تزرع لتحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى .

٦ — هناك ضرورة لانتاج قدر من المحاصيل التصنيعية اللازمة لتشغيل المصانع القائمة فعلا أو المستهدفة .

٧ — هناك حاجة الى التوسع فى انتاج المحاصيل التصديرية لتحسين ميزان المدفوعات وتمويل بعض الانشطة الاقتصادية الاخرى .

٨ — أن الزيادة فى مساحة بعض المحاصيل ما سوف تكون حتما على حساب النقص فى مساحة محصول اخر مما قد يحدث اختلالا فى التركيب المحصولى الجديد تنعكس اثاره فى الانتاج كما ونوعا .

٩ — أن تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة الطبيعية والبشرية والمادية يقتضى دراسة بدائل مختلفة من الاستخدامات لهذه الموارد فى زمن منظور والمقارنه فيما

بينها على أساس مؤشرات منها الدخل الكلى والدخل الصافى والقيمة المضافة والنقد الحر والعائد من استخدام وحدة المياة والعائد من الفدان فى سنة زراعية وعامل المخاطرة الناتج عن تذبذب الاسعار أو تعرض المحصول للاصابة بالافات والامراض وأثر البديل على خلق فرص عمل جديدة ٠

١٠ـ ومن جملة المساحة التى تشغلها المحاصيل الحقلية (ربما ٩٠٪) نجد أن خمسه محاصيل هى القطن والبرسيم والقمح والذره والارز هى الغالبه وان جزءا كبيرا من ناتج هذه المحاصيل (كسب القطن ـ البرسيم ـ تبن ـ القمح ـ الذرة وقش الارز) يستخدم فى الانتاج الحيوانى ٠

١١ـ وبالرغم من توفر عوامل الانتاج من مناخ وأرض وماء وخبره وعماله لازمة للتوسع فى زراعة الخضر والفاكهة والمحاصيل غير التقليدية فانها جميعا لازالت تشغل أقل من ١٠٪ من المساحة المنزرعة ولعل السبب فى ذلك يعزى الى تغلب الحيازات الصغيرة فى الزراعة المصرية وتركيز صغار المنتجين على توفير حد أدنى من الامن الغذائى لهم ولحيواناتهم ٠ هذا بالاضافة الى أن قدرات هذه الفئه المادية لا تسمح بالتوسع فى زراعة الخضر والفاكهة نظرا لما يحتاجه انتاجها من مدخلات تزيد كثيرا عن تلك اللازمة للمحاصيل الحقلية التقليدية علاوة على قابليتها السريعة للفساد والتلف نتيجة عدم وجود نظام سليم لتسويقها أوتصنيعها مما جعل انتاجها محددا بمقدار الطلب عليها فى السوق المحلى اساسيا والا تعرض المنتج لمخاطر سرعة تلفها وتذبذب فى اسعارها ٠

١٢ـ أن هذا التركيب المحصولى التقليدى والذى يتبعه صغار الحائزين لم يدخل فى تقييمه معظم المؤشرات التى ذكرت عند تقييم البدائل المختلفه ولذلك فانه بالتحليل الكمى نجد أن الاستمرار فى زراعة بعض المحاصيل التقليدية بعيد كل البعد عن تحقيق افضل استخدام للموارد المتاحة أو تعظيم الانتاج منها ٠

١٣ـ أما الحائزون لمساحات أكبر من عشرة أفدنة وهم اقليه عددية فانهم يحاولون انتاج السلع ذات الميزة النسبية لهم دون اعتبار لما يحققه هذا النمط الانتاجى من ميزة نسبية للدولة أو تحقيق افضل استخدام للموارد المتاحة أرضيه كانت أم مائية .

١٤ـ ويجدر الأشارة الى ان حل المشكله الغذائية حلا جذريا سليما (سواء فى مصر أو فى غيرها من بلاد الوطن العربى) عن طريق وضع سياسة لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى كل بلد عربى على حده ، بل قد يستلزم تحقيق نوع من التكامل الزراعى النباتى والحيوانى على أساس من التخصص فى الانتاج بما يضمن حسن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة فى كل بلد فى انتاج أفضل مما هى مهيئه لانتاجه . أن تحقيق الاكتفاء الذاتى على مستوى كل بلد عربى يعتبر أمرا صعبا أن لم يكن مستحيلا علاوة على ما قد يصاحبه من اهدار لاستخدام الموارد المتاحة . ولما كان الوطن العربى يعتمد فى توفير احتياجاته الغذائية حاليا على استيراد اكثر من ٥٠ ٪ من هذه الاحتياجات من خارج المنطقه العربية وان هذه النسبة فى تزايد مستمر سنه بعد أخرى طالما بقى الوضع الزراعى على ما هو عليه حاليا فان الامن الغذائى لا يمكن توفيره مستقبلا حتى لو توفرت الاموال اللازمة للحصول عليه .

ولما كانت الارض الصالحة للزراعة فى الوطن العربى تقدر بنحو ١٨٠ مليون هكتار (*) يزرع منها حاليا حوالى ٥٠ مليون هكتار فقط والموارد المائية تقدر بنحو ٢١٥ مليار م^3 يستخدم منها حاليا حوالى ١١٣ مليار م^3 فى رى مساحة تقدر بنحو ٩ مليون هكتار وتنتج نحو ٦٥٪ من مجموع الانتاج الزراعى وباقى المساحة تعتمد على الامطار الطبيعية كما وأن متوسط انتاجية الهكتار فى معظم المحاصيل تقل عن ثلث الانتاج

(*) منها ٨٢ مليون هكتار غير مستغله رغم قابليتها للزراعة بالاقتصاديات والتكنولوجيات المعاصره وفى العالم الاسلامى نسبه الأرض المنزرعه الى الصالحه للزراعة ٩ر١٠٪ فقط ، وبحيث ينخفض نصيب الفرد من الأرض الصالحه وهو ٢ر١ هكتار الى ٣٩ر٠ هكتار فقط كنصيب للفرد من الأرض المنزرعة .

المحتمل ونحو ٤٠ ٪ عن الانتاج العالمى . وبالرغم من سيادة الحبوب فى التركيب المحصولى اذ تمثل نحو ٧٠٪ من جملة المساحة المنزرعة الا ان متوسط الانتاج (*) لا يزيد كثيرا عن طن للهكتار مما يؤدى الى استيراد الحبوب من خارج المنطقه كما وان الانتاج الحيوانى اكثر تخلفا عن الانتاج النباتى حيث يقتنى فيه الحيوانات لا سباب اجتماعية قبلية كما فى السودان والصومال او كمصدر للطاقه الحيوانية كما فى مصر وغيرها .

١٥ــ وقد لا يعبر الحجم الحالى للاستهلاك عن حجم الطلب على انواع السلع المختلفه مستقبلا خاصة القمح والارز بقدر ما يعبر عن الحجم المتاح من هذه الانواع للا ستهلاك وان تواضع المستوى الغذائى الحالى فى الدول العربية يجعل تغيير هذا النمط الغذائى وبالتالى زيادة الطلب على السلع الغذائى عالية القيمة كالسكر واللحوم والالبان والخضر والفاكهة والقمح أمرا كبيرالاحتمال .

١٦ــ أن بناء قاعدة انتاجية لتوفير الغذاء اصبح امر حتميا ، فى ضوء المتغيرات والتحديات الدولية حيث اصبح الامن الغذائى يحتل اهمية خاصة ، وذلك يقتضى وضع خطط زراعية متكاملة تؤدى الى زيادة المساحة المنزرعة والى زيادة التكثيف الزراعى .

١٧ــ أن تحقيق ذلك يتطلب ثورة زراعية تكنولوجية واجتماعية يشعر فيها الجميع بما يواجههم من مخاطر فيما لو لم نراجع سياسات التنمية التى نتبعها حاليا .

(*) رغم أنه من الممكن أن تكون الانتاجيه للهكتار ٣ أضعاف الانتاجيه الحاليه عن طريق التوسع فى استخدام الكيماويات والميكنه وادخال أصناف محسنه من البذور . أى أنه يمكن انتاج ٦٩ مليون طن حبوب بدلا من ٢١ من الرقعه المزروعة حاليا .

البديل : استمرار نمط الانتاج والانتاجيه الحالى

المحصول أو السلعة الغذائيه	درجة كفاية الانتاج المحلى	الاستهلاك فى سنة ٢٠٠٠ (مليون طن)	المساحه المزروعه حاليا (مليون فدان)	المطلوب من المساحه المحصوليه الاضافيه بافتراض عدم زيادة انتاجية الفدان	ملاحظات
القمح	٣٢ %	< ٨ر٠	١ر٣٨	< ٥ر٠	قارن بتنبوءات وزارة التموين
الذرة	٨٥ %	٤ر٤	١ر٨٢	< ١ر٠	بالاضافه الى مساحة أخرى للعلف
الأرز (شعير)	< ١٠٠ %	٤ر٦	١ر١٤	< ١ر٠	بالاضافه الى مساحة أخرى للتصدير
البقول	٨٥ %	٧ر٠	١ر٠	٤ر٠	—
السكر (قصب السكر)	٨٤ %	٣ر١ (سكر)	٥ر٠	< ٢ر٠	بالاضافة الى مساحة أخرى للتصدير
الخضروات	< ١٠٠ %	٧ر٥	٩٠ر٠	< ٣٥ر٠	بالاضافة الى مساحة أخرى للتصدير
الفواكه	< ١٠٠ %	٢ر٨	٣٠ر٠	< ٢ر٠	بالاضافة الى مساحة أخرى للتصدير
زيوت [illegible] بذره [illegible] وفول)	٤٠ %	٥٣ر٠	؟	؟	تلاحظ باقى متطلبات الصناعة
الكساء (القطن)	١٥٤ %	٤٥ر٠	٢٠ر١	< ٣ر٠	مع اهمال المساحه المطلوبة للتصدير
البرسيم	؟	؟	٧٨ر٢	؟	(يستحيل استمرار التنافس بين الانسان والحيوان على الأرض الزراعية) ٠
اللحوم الحمراء	٨٠ %	٤ر٠	—	—	
باقى المحاصيل	—	—	٨٠ر٠	< ٣ر٠	
اجمالى المساحة المحصولية	—	—	١٠ر٨٨	< ٨ر٧	(المطلوب بالتدريج فى العشرين
اجمالى المساحة المنزرعة	—	—	٥ر٦٠	< ٤ر٤٠	سنه القادمة ويقترب من مضاعفة المساحة الحالية) ٠

ملاحظات :
- تستخدم < للاشارة الى رقم أكبر من المذكور ٠
- دون افتراض تغييرات أساسيه فى نمط الاستهلاك ٠
- قارن بتنبوءات وزارة التموين ٠

البديل : حوار بين الممكن وهدف اشباع الحاجات الأساسيه

المحصول أو السلعة الغذائيه	الانتاجيه الحاليه للفدان (طن)	نسبة الزياده الممكنه فى الانتاجية حتى عام ٢٠٠٠ وافتراض تحققها بالتدرج عبر الفترة بعد ١٩٨٠	المطلوب من المساحه المحصوليه الاضافيه بافتراض هذه الزياده فى الانتاجيه	ملاحظات
القمح	١ر٣	٧٧ ٪	١ر٦٢	تحقيق الاكتفاء الذاتى
الذرة	١ر٦	١٠٠٪	صفر	اكتفاء ذاتى
الأرز (شعير)	٢ر٣	٢٥ ٪	< ١ر٥٠	مطلوب اضافه مساحة تقابل التصدير
البقول	١ر١	٢٥ ٪	٠ر٢٢	اكتفاء ذاتى
السكر(قصب السكر)	٠ر٣٤(قصب سكر)	٢٥ ٪	< ٠ر١٨	مطلوب زراعة جزء بالبنجر واضافة مساحة للتصدير
الخضروات	٧ر٠	٤٠ ٪	< صفر	هذه المساحة تسمح بالتصدير بالفعل
الفواكه	٦ر٠	٥٠ ٪	< ٠ر٢٠	هذه المساحة تسمح بالتصدير بالفعل
زيوت نباتية	—	٢٠ ٪	؟	مطلوب مساحة اضافيه لمقابلة احتياجات الصناعه
الكساء (القطن)	٠ر٣٣	١٥ ٪	< ٠ر٣٠	هذه المساحة تسمح بالتصدير بالفعل
البرسيم	١ر٥ (أردب)	١٠ ٪	؟	المطلوب انقاص المساحه
اللحوم الحمراء	—	٢٠ ٪	—	المطلوب الاحلال بالسمك والدواجن وحيوانات اللبن .
باقى المحاصيل	—	٢٥ ٪	< ٠ر٣٠	أخذ فى الاعتبار فرص التصدير
اجمالى المساحه المحصوليه	—	—	< ٤ر٣٢	
اجمالى المساحة المنزرعه	—	—	< ٢ر٠٠	

ملاحظات : — أخذ فى الاعتبار تغير نمط الاستهلاك كما أشير من قبل .

— أخذ فى الاعتبار امكانية التوسع فى الأراضى المتاحة والفرص التكنولوجيه للسنوات العشر القادمة وتجارب البلدان

(٢) الاحتياجات من المياه :

١ ـ المتاح من المياه فى عام (٢٠٠٠) " ٧٧ مليار متر مكعب " .

٥ر٥٥ مليار متر مكعب	قدر المياة المتاح حاليا
٠ر١٢ مليار متر مكعب	عمليات ترشيد فى اعادة استخدام المياه
٥ر٠ مليار متر مكعب	مياة جوفية
٠ر٩ مليار متر مكعب	متوقعة من مشروعات اعالى النيل .
٠ر٧٧ مليار متر مكعب	

ويمكن فى التخطيط لمرحلة أولى الاعتماد على ٦٨ مليار متر مكعب باستبعاد العائد من مشروعات اعالى النيل .

٢ ـ استخدام المياه فى عام (٢٠٠٠) " ٧ر٧٤ مليار متر مكعب " .

٥ر٤٦ مليار متر مكعب	لاستخداماتها فى الاراضى المنزرعة حاليا (مع عمليات الترشيد المتوقعة ـ ولقد وصلت القيمة فى ١٩٧٧ الى ٣ر٤٩ مع التغيرات الحالية فى التركيب المحصولى والاسراف فى استخدام المياه) .
٠ر١٢ مليار متر مكعب	احتياجات الارض الجديدة حتى عام ٢٠٠٠) ٢ مليون فدان جديدة ومع اكبر قدر من الترشيد فى استخدام المياه بحيث تصل احتياجات الفدان من المياه فى المتوسط للسنة ٦٠٠٠ متر مكعب) .
٠ر٧ مليار متر مكعب	احتياجات لمياه الشرب والصناعة (بافتراض قدر محدود من الترشيد وتوقع أن نصيب القاهرة والاسكندرية فى ذلك حوالى ٦ر٤ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٠٠) .

٩ر٠ مليار متر مكعب ضياعات متوقعة من المياه المتاحة ٠

٧٤ر٥

٣ ـ ويمكن بالتالى توقع الكثير من المشكلات أمام هذا البديل المطروح لمستقبل الزراعة اذا لم يبدأ فى عمليات الترشيد أو اذا لم تتح المياه من مشروعات اعالى النيل ٠

٤ ـ وهذه الحصة الاضافيه سوف تأتى من مشروعات ٠

مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف ٧ مليار متر مكعب عند اسوان

مستنقعات روافد السوباط وفروعه ٤ مليار متر مكعب عند اسوان

مستنقعات بحر الغزال وفوروعه ٧ مليار متر مكعب عند اسوان

ويحصل عليها مناصفه مع السودان ويتدرج يبدأ من اجمالى ٦ر٥ حتى يصل الى ١٨ مليار متر مكعب ٠

٥ ـ وبالتالى مطلوب الاستثمارات اللازمة فى مجال الصرف لرفع مقدار المياه التى يعاد استخدامها بحوالى ٧ مليار متر مكعب ٠

٦ ـ بالاضافة الى رفع مقدار المياه الجوفيه التى يمكن استخدامها فى الدلتا الى مستوى ٥ر٠ مليار متر مكعب ٠ ويستبعد هنا امكانية تدبير الامكانات اللازمة (بافتراض حل المشكلات العلمية والفنية والقطع بوجود المياة المتاحة من عدمه) ٠لاستخدام خزانات المياه الموجودة تحت الصحراء الغربية ، وكذلك التى يمكن تدبيرها للساحل الشمالى غرب الدلتا ٠

٧ ـ بالاضافة للاستثمارات اللازمة لترشيد الرى الحقلى (بالرش والتنقيط) ٠

٨ ـ ولقد أخذت احتياجات الملاحة (منسوب المياه) فى الاعتبار ٠

(٣) الاحتياجات من الارض :

١ — المناطق المقترحة للتوسع الافقى منها ٠٨٨ر مليون فدان عاليه الجودة و٢١٧ر جيدة الجودة ، ٦٠٥ر متوسطة الجودة والباقى ١ر١ مليون فدان متوقع لهـا أن تتضمن فى هذه الدرجات الثلاث وبنفس النسب تقريبا أى أن الاراضى منخفضه الجودة استبعدت من الحساب والتوزيع الجغرافى لهذه الارض المقترحـة كالاتى :—

شرق الدلتـا	١ر٣٣	مليون فدان
وسط الدلتـا	٠ر١٢	مليون فدان
غرب الدلتـا	٠ر٢٩	مليون فدان
الوجه القبلـى (*)	٠ر٥٠ر٤٠	مليون فدان
حوالـى	٢ر٢	مليون فدان

٢ — مع ملاحظة أن مساحات التوسع الزراعى الافقى التى تم تنفيذ مشروعات الـرى والصرف بها ، قبل وبعد انشاء السد العالى ، فى المناطق الاربـع (حوالى ٩٠٠ ألف فدان) مازالت فى انتظار المزيد من الإستثمارات .

(٤) الاحتياجات الاستثماريـة :

١ — يحتاج ذلك عبر الفترة ١٩٨٠ — ٢٠٠٠ الى حوالى ٦٨٠٠ مليون جنيه مـن (**) الاستثمارات باسعار ١٩٧٥ .

(*) المنطقه الأساسية تقع بين النيل وسلسله الجبال فى الضفه الغربية لوادى النيل يليها مشروعات غرب الوادى .

(**) منها ٥٩٥٠ مليون جنيه من استثمارات الفترة ١٩٨٥ — ٢٠٠٠ وحوالى ٨٦٥ مليون جنيـه بافتراض تحقيق ١٠٠٪ من استثمارات الخطة الخمسية ٨٠ — ١٩٨٤ .

وتوزيع هذه الاحتياجات كالاتى :

		(**)
١٠٠٠	مليون جنيه	فى مشروعات الصرف بالمساحة المنزرعة حاليا
٣٠٠٠	مليون جنيه	فى الميكنه الزراعية بالمساحة الحاليه والمستهدفه
١٠٠٠	مليون جنيه	فى مشروعات ترشيد الرى بالمساحة الحاليه والمستهدفه
١٢٠٠	مليون جنيه	فى استصلاح ٢ر٢ مليون فدان مستهدف
٥٠٠	مليون جنيه	فى ترشيد التخزين والتعبئة
١٠٠	مليون جنيه	استثمارات اخرى فى تنظيم العمل الزراعى وبعض البحوث .
٦٨٠٠	مليون جنيه	

٢ ـ وتوزع تكلفة استصلاح الاراضى المستهدفه جغرافيا بالشكل الاتى :ـ

شـــرق الدلتـــا	٧٠ ٪
وســـط الدلتـــا	٣ ٪
غرب الدلتـــــا	١٦ ٪
الوجه القبلـــــى	١١ ٪

٣ ـ وبحيث يتوقع أن تكون التكلفة المباشرة لاستصلاح الفدان الواحد خارج الوادى التقليدى حوالى ٨٠٠ مليون جنيه فى المتوسط موزعة بالشكل الاتى :ـ

اعمال ترابية للترع والمصارف والطرق	٢٧ ٪
اعمال انشائية للتحكم والتوزيع والقناطر	١٧ ٪
تسويـــة	١٣ ٪
محطات رى وصرف	١٢ ٪
كهربـــاء	٣ ٪
مبانى مزرعيـــة	٢٨ ٪

(**) تمت بالفعل تعاقدات مع مؤسسة التنمية الدولية (البنك الدولى) .

(٥) الانتاج والانتاجيـــة :

١ ـ معنى ذلك أن الناتج الزراعى سوف يتزايد عبر الفترة حتى ١٩٨٥ بحوالى ٥٠ مليون جنيه فى المتوسط سنويا نتيجة للمجهود الموجه لزيادة انتاجية الفدان فى الأرض المستغلة حاليا ثم بحوالى ٩٥ مليون جنيه فى المتوسط سنويا عبر الفترة ١٩٨٥ الى ٢٠٠٠ حتى يصل تدريجيا فى سنة ٢٠٠٠ الى حوالى ١٧٠ مليون جنيه اضافـة للناتج نتيجة لعمليات التوسع التدريجى الافقى فى حوالى ٢ مليون فدان جديـدة واستكمال رفع انتاجية الفدان .

٢ ـ عليه فسوف ترتفع انتاجية القدان من ٢٦٢ جنيه فى المتوسط فى مصر (١٩٧٥) بحيث تصبح ٣٧٧ جنيه فى المتوسط ، منها انتاجية الفدان من الارض المنزرعة حاليـــا ٣٦٧ جنيه فى المتوسط و انتاجية الفدان من الارض المستهدفة فى التوسع الافقـــى حوالى ٤٠٥ جنيه . ذلك حيث تزيد الانتاجية فى الوادى التقليدى بحوالى ٤٠ ٪ حتى نهاية القرن .

ومن الواضح أن معوقات الانتاج الناشئه عن علاقات الانتاج هيكل الحيـــازة فى الارض القديمة مستبعدة من الاراضى المستهدفة .

٣ ـ وسوف يكون الناتج المحلى الاجمالى من قطاع الزراعة فى عام ٢٠٠٠ اى ما يزيد عن المـرات قدر الناتج فى ١٩٧٥ (١٤٠٧ مليون جنيه) . وهذه المضاعفة يمكن ارجاعهـــا الى المساهمات التالية (وهى اساس فى كل افتراضات هذا البند) :ـ

* بافتراض ان الارض المنزرعة حاليا تعطى ١ر٠٠ من القيمة المضافـه
* فانه يمكن زيادة الانتاجية لها حتى ١٩٨٥ بمقدار ٠ر٣٨ من القيمة المضافـه
* بالاضافة الى قدر اخر بعد ١٩٨٥ هـــو ٠ر٠٢ من القيمة المضافـه

* وسوف تضيف الارض المستهدفة لو أن انتاجية الفدان منها تساوى انتاجية الفدان حاليا .	٠ر٣٥	من القيمة المضافة
* ولكن (كما ذكرنا) فان المتوقع انتاجية أعلى كثيرا لها تضيف حوالى	٠ر٣٥	من القيمة المضافة
	١ر٢	ضعف

٤ ـ أى أن هناك ٤٠٪ زيادة فى انتاجية الفدان من الارض المنزرعة حاليا ، يمكن ارجاعها بالتقريب للاتى :ـ

١٨ ٪	من ترشيد اساليب الرى وتعميم الصرف المناسب
٥ ٪	من رفع كفاءة العمل الزراعى
١٠ ٪	من الميكنة الزراعية
٤ ٪	من تقليل نسبة الفاقد والتالف فى التخزين والتعبئه والنقل
٣ ٪	من بحث علمى اساسى فى استخدام اساليب بيولوجية حديثة فى التسميد ومناسبة للبيئة .
٤٠ ٪	

٥ ـ وهناك مستوى انتاجية أعلى بحوالى ١٠٠٪ فى الاراضى المستهدفة يمكن توزيعها بالتقريب على الاتى :ـ

٣٥ ٪	ميكنة زراعية
٣٠ ٪	اساليب متطورة للتسميد والرى
٢٠ ٪	رفع فى كفاءة العمل والادارة العلمية
٢٥ ٪	سن مشروعات زراعية صناعية مكملة
١٠٠٪	

(٦) بعض القضايـــا :

حتى فى هذا البديل المخصص لانقاذ ما يمكن انقاذه فى مشكلة الغذاء والانتـــاج الزراعى يطرح العديد من القضايا التى تحتاج كثيرا من التمعن والدراسة وتجميـــع الخبرات المختلفه من هذه القضايا ٠

١ ـ الكثير من التحديات فى مجال التوسع الافقى والرأسى يتطلب اعادة النظر فى نمـــط الحيازة وعلاقات الانتاج الحالية ٠ هل هذا ممكن ؟ وما هو الاسلوب المقـترح للبحث عن الحجم الامثل للمزرعة وعلاقات الحيازة المثلى ؟

٢ ـ نفس هذه التحديات بعينها تتطلب جهدا كبيرا فى مجال البحث العلمى والتطويـر التكنولوجى ، هدفه ترشيد التكلفة ومواءمة الانسان والبيئة والاستفادة بالمـيزات النسبية للزراعة المصرية وفى النهاية ضمان تحقق معدلات زيادة الانتاجية المطلوبـه كيف يمكن ضمان تنفيذ ذلك الجهد ؟ ٠

٣ ـ هذا البديل المقترح سوف يترتب عليه فارقا فى نصيب الفرد من الدخل بين الريـف والحضر وهذه أوضاع ليست فى صالح المدن الكبيرة فى مصر ، حتى ولو قبلـــت من وجهة النظر الاجتماعية ٠ ما هو السبيل الى تدارك هذا الوضع ؟ ٠

٤ ـ كيف يمكن أن تتغير صورة هذا البديل للقطاع الزراعى بعد اعادة تنسيق أكثـــر تفصيلا مع القطاعات الاخرى وعلى الاخص قطاع الصناعة ؟ ٠

٥ ـ هل طرح قضية تحقيق الحاجات الاساسية من الغذاء والملبس ومزيد من الاعتمـاد على النفس فى هذا البديل طرح مناسب للظروف المصرية ؟ ٠

رابعا : صورة الصناعة فى البديل المقترح :

(١) يهدف من هذه الصورة ، مثل الزراعة ، اكبر قدر ممكن بالوفاء بالحاجات الاساسية للسكان .

(٢) وتتحدد أبعاد المنهج لتحقيق هذه الصوره على الجوانب التالية :

١ ـ رفع نصيب الفرد من الاستهلاك من منتجات الصناعة الاستهلاكيه وعلى الاخص الغذاء والملبس وادوات الثقافه والتعليم (مثل نصيب الفرد من الورق بالكيلو جرام) ، الى المستويات المقبولة انسانيا على المستوى الدولى .

٢ ـ ولكن بالطبع فى ضوء موارد التمويل ، والعلاقات الفنية بين مختلف الصناعات والعلاقات الفنية بالقطاعات الاخرى ـ وعلى الاخص الزراعة ـ وامكانية زيادة انتاجية العامل بمعدل سنوى متوسط ٣ر٥ ٪ حتى عام ٢٠٠٠ فى ضوء التكنولوجيات المتوقعة والاخرى المطلوب تطويرها محليا .

٣ ـ بالنسبة للعلاقات الفنية المحتملة بين قطاعات انتاج السلع الاستهلاكية الرأسمالية والوسيطة بحيث تكون منسقة ـ فلقد توقعنا أن تصبح النسب الفنية قريبة من مستوى يشابه كل من فرنسا وبولندا (صورة ١٩٧٥) وذلك مع صورة القرن .

٤ ـ أن يكون الهدف على المدى الطويل الا نقوم بتصدير ثروة طبيعية بشكل مباشر ولكن يجب أن يتم أولا عليها قدر من التصنيع ـ لرفع القيم المضافة فيها ـ محليا .

الانتاج الصناعى من السلع الاستهلاكيه والوسيطة والاستثمارية
١٩٧٥ ، ٢٠٠٠

	عدد مرات المضاعفه	١٩٧٥		٢٠٠٠	
اجمالى الانتاج من السلع					
الاستهلاكيه منها :	٩	٢٢٧٨	٧١ر٩٪	٢١٠٠٠	٤٤ر٤٪
غذائية ومشروبات وتبغ		١٣٨٣		١٠٠٠٠	
غزل ونسج وملابس وأحذية		٧٥٢		٧٥٠٠	
طبع ونشر		٣٨		٢٠٠٠	
صناعات أخرى (١)		١٠٥		١٥٠٠	
اجمالى الانتاج من السلع الوسيطه	٢٥	٥٢٠	١٦ر٤٪	١٣٠٠٠	٢٧ر٥٪
حلج وكبس (٢)		١٥		٣٠	
كيماوية وبتروكيماوية (٣)		٢٤٠		٧٢٠٠	
ورق ومنتجاته		٥٥		١٣٧٠	
منتجات من خامات غير معدنية (٤)		٩٥		١٨٠	
منتجات معدنيه		٧٨		٢١٠٠	
صناعات أخرى (٥)		٣٧		٢١٢٠	
اجمالى الانتاج من السلع الرأسمالية	٣٦	٣٥٠	١١ر٠٪	١٢٨٠٠	٢٧ر١٪
معدنية اساسيه للاستخدام كرأس مال		١٨٠		٤٥٠٠	
ماكينات غير كهربائية (٦)		٢٨		٣٠٠	
ماكينات والات كهربائية والكترونية (٧)		٩٠		٤٥٠٠	
وسائل نقل (٨)		٥٠		٧٠٠	
صناعات اخرى (٩)		٢		٢٨٠٠	
التعديـــن	٢٠	٢٣	٧ر٠ ٪	٤٧٠	١ر٠ ٪
اجمالى قطاع الصناعة والتعدين (الانتاج)	١٥	٣١٧٠	١٠٠٪	٤٧٢٧٠	١٠٠ ٪

ملاحظات : (١) تشمل السيارات والأجهزة الالكترونية والمنتجات الكيماوية ومنتجات المطاط والبلاستيك والاخشاب والأثاث وباقى المنتجات المشابهه للاستخدام العائلى النهائى .

(٢) الزيادة محدوده بالتوسع فى قطاع الزراعة . (٣) تشمل أيضا انتاج الأسمدة .

(٤) بالدرجة الأولى عمليات تصنيع أولية للفوسفات والملح .

(٥) تشمل مواد البناء والزجاج . (٦) منتجات الهندسة الميكانيكية .

(٧) فقط السلع الرأسمالية . (٨) فقط للاستخدام كرأسمال .

(٩) تشمل الطائرات والسفن والأسلحة .

ولقد استخدم تقسيم الأمم المتحده هنا ، وبالطبع يحتوى على درجة كبيرة من التقريب .

خامسا : الثروة المعدنيـــة :

(١) ويهدف لها زيادة الانتاج من ٢٣ الى ٤٧٠ مليون جنيه (باسعار ١٩٧٥) مع دورة القرن ٠

(٢) يمثل خام الحديد وصخر الفوسفات ٩١٪ من قيمة الانتاج الكلى ، ومازالت الصحـراء الشرقيه وسيناء لا تجد الاهتمام الكافى بها فى مجال الكشف والتنقيب ، وهذا لا يتمشى مع حجم امكانيات المناطق المذكورة ٠

(٣) يتطلب الحديث عن المستقبل اعادة النظر فى الثروة المعـدنية فى ضوء اقتصاديـــات وتكنولوجيات ربما تكون مختلفة تماما عن الوضع الحالى ٠ فيمكن مثلا اعادة النظر فى مناجم الذهب والقصدير فى الصحراء الشرقية ، كما يمكن العمل على استخلاص المعـــادن من رواسب الرمال السوداء بالساحل الشمالى ٠

(٤) وربما ينطبق نفس الشىء على الجزء الجنوبى من الصحراء الغربية واستغلال رواســب الجبس والحجر الجيرى للساحل الشمالى غرب الاسكندرية وامكانات منخفض القطارة ٠

(٥) والمطلوب الان تقييم دقيق لخام الفوسفات فى أبو طرطور بالوادى الجديد وخام المنجنيز والفحم والكاولين ورمال الزجاج فى سيناء ٠

(٦) نحن مطالبون بكل هذه التحديات ليس لتصدير الخام — فى ضوء البديل المقـترح — ولكن للربط بقطاعات الصناعة الكيماوية ، الحديد والصلب ، صناعة مواد البنـــاء والحراريات ، وربما بعدد أخر من الصناعات التحويلية ٠

سادسا : الميـــاه :

سبق معالجتها فى الجزء الخاص بالموارد المائية فى تفصيل البديل لقطاع الزراعة ٠

سابعا : الموارد البشـــرية :

(١) ما يمكن اشارته هو بعض القضايا الخاصة بالتعليم والتدريب ، باقى القضايا اشيرت فى اجزاء أخرى وهذه القضايا هى :

١ ـ كيف يمكن التقدم عبر العشرين سنة القادمة على ثلاثة محاور .

أ) المدرسة الشاملة (والتى تجمع بين الدراسات الاكاديمية والمهنية والفنية والعلمية) . الى جانب التوسع فى التعليم الفنى ، وذلك لضمان :ـ

* القضاء على الازدواجية بين التعليم العام والفنى ،
* التوسع فى نظام التلمذة الصناعية والتدريب فى داخل المصانع ونشر مراكز التدريب المهنى فى كافة التجمعات الصناعية .
* الربط الكامل بالبيئة والانتاج ،
* خلق نظام تعليمى انسيابى لاكتشاف القدرات والميول .

ب) التعليم المستمر وتعليم الكبار ، وذلك لضمان :ـ

* متابعة التطور العلمى والتكنولوجى ،
* تطوير اساليب اتخاذ القرار ،
* تطوير روح النقد والمهارة ،
* فرصة لتجميع الابتكارات المحلية ،
* فرصة اكبر لمشاركة المرأة .

جـ) اساليب التمويل ، وذلك لضمان :ـ

* تعاقد وحدات الانتاج مع الهيئات والمعاهد العلمية ،
* أن تنشئ وحدات الانتاج الكبيرة لنفسها مراكز للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ،
* مزيد من الارتباط بالبيئة واهداف التنمية .

ثامنا : مصادر الطاقـــة :

(١) يهدف ضمان الاداء الصناعى المستهدف بالدرجة الاولى بالاضافة الى رفع مستوى استهلاك الفرد ومقابلة احتياجات الصناعات الزراعية الصناعية ٠

مصادر الطاقـــة ١٩٧٥ ، ٢٠٠٠

مصـــــدر الطاقـــــــة	١٩٧٥	٢٠٠٠
المنتجات البترولية (مليون طن مازوت)	٧ر٠	٧٥
الغازات الطبيعية (مليون طن مازوت)	٠ر٠٣٣	١٢
وقود نووى (مليار ك٠ و ٠ س ٠)	—	٣٩
الفحم (محلى ومستورد) (مليون طن فحم)	١	٧ر٦
مساقط المياة :(مليار ك ـ ٠ و ٠ س ٠)		
على النيل	٧	١٠
غير ذلك (القطارة)	—	٦ر٢
الطاقة الشمسيه (مليار ك٠ و ٠ س)	—	٣
طاقة الرياح (مليار ك٠ و ٠ س ٠)	—	١
طاقة بيولوجية (مليار ك٠ و ٠ س ٠)	—	٣
الاجمالى المعادل للمازوت (مليون طن مازوت)	٩ر٥٨	١٠٨ر٦

ملاحظات :

الكهرباء بالمليار كيلو وات ساعة ٠

كيلو جرام غاز = ٢٥ر١ كيلو جرام مازوت ٠

كيلو جرام فحم= ٨٠ر٠ كيلو جرام مازوت ٠

كيلو وات ساعة= ٢٥ر٠ كيلو جرام مازوت ٠

(٢) أخذ فى الاعتبار عند حساب الاستثمار والانتاج فى قطاع الكهرباء البدء فى تنفيذ مشروع منخفض القطارة (أو فى بدائل له اذا ما أتفق على آثارة السلبيه على البيئه) واستثمارات الطاقة الشمسيه وغيرها .

(٣) عند المقارنة بانتاج قطاع البترول يجب ملاحظة أن عملية معالجة البترول سوف تتم كاملة فى مصر بالاضافة الى أن الانتاج اليومى من البترول سوف يتعدى معدل ٢ مليون برميل ، وأن ٢٥٪ من هذه الكميه سوف يمثل مدخلات لصناعة البتروكيماويات .

(٤) وأن هناك فى المستقبل اكثر من صورة للاستفاده من الطاقة الشمسيه ، وطرقا غير تقليديه للاستفاده بالمصادر الحرارية ، وعاليه الكفاءه فى نفس الوقت .

(٥) وأن الكهرباء تستخدم أيضا كمادة وسيطة (وليس كطاقة) فى صناعة الالومنيوم والسماد .

(٦) بهذا الشكل يرتفع نصيب الصناعة من اجمالى الطاقة المستهلكة على المستوى القومى من حوالى ٦٠٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٧٨٪ فى عام ٢٠٠٠ وبما يعنى مضاعفة الكمية التى تحظى بها الصناعة ١٥ مرة (بنفس القدر الذى يتضاعف به الانتاج الصناعى) .

تاسعا : الصورة التفصيلية لقطاع النقل والمواصلات :

(١) تبلغ قيمة الاستثمارات السابق تقديرها فى هذا المقترح بالمليون جنيه على النحو التالى :

	عام	تعاونى	خاص	جملة
النقل الداخلى	١١٤٧٠	٥٩٠	١٧٩٠	١٣٨٥٠
النقل الخارجى	٤٨٥٠	—	٣٥٠	٥٢٠٠
المواصلات	٢٩٢٠	—	—	٢٩٢٠
جملة القطاع	١٩٢٤٠	٥٩٠	٢١٤٠	٢١٩٧٠

(٢) يضاف اليها استثمارات غير موزعه قيمتها ٣٠٣٠ مليون جنيه لمواجهة الطوارئ .

مقارنة المقترح للخطة طويلة المدى ٧٥/٢٠٠٠
بما تقرر للخطه الخمسية ٧٨/١٩٨٢

البيان	الخطة ١٩٨٢/٧٨ مليم جنيه	الخطة ٢٠٠٠/٧٦ مليم جنيه
ـ هيئه السكك الحديدية	٣١٠	٣٥٠٠
ـ مرفق سكك حديد وجه بحرى	٧	٥٠
ـ هيئه الطرق البحريه والمائية		
أ ـ طرق بريـة	١٠٠	١٧٠٠
ب ـ طرق مائيه (مجارى وملاحة)	٥٠٠	٤٠٠
ـ نقل الركاب داخل المدن وخارجها	٣٤٩٫٩	٣٤٠٠
ـ نقل البضائع	١٠٩	٢٤٠٠
ـ النقل بالانابيب	٤٥	٤٠٠
ـ انفاق اسفل قناة السويس	ـ	٥٠٠
ـ تخزين مواد تموينيه	١١٢٫١	١٢٠٠
ـ تخزين مواد بترولية	٢٠	٣٠٠
ـ النقل البحرى	١١٠٫٥	١٤٠٠
أ ـ موانى ـ شركات خدمات	٣٤	٦٠٠
ب ـ اسطول		
ـ النقل الجوى		
أ ـ موانى ـ أرصاد جوية ـ معهد تدريب	١٠٢٫٩	٩٠٠
ب ـ اسطول	٦٥٫٣	١١٠٠
ـ قناة السويس	٤٩٥	١٢٠٠
ـ المواصلات السلكية واللاسلكية	٣٥٥٫٦	٢٢٠٠
ـ البريـد	١٠٫٤	١٠٠
ـ الاذاعة والتليفزيون	٥٣	٥٠٠
ـ الشركه المصريه للمعدات التليفونية	٦٫٦	١٠٠
ـ مركز البحوث	٣	٢٠٠
الجملـة	٢٤٣٩٫٣	٢١٩٧٠
غير موزعـة	٣٤٢٫٨	٣٠٣٠
جملة عامة	٢٧٨٢٫١	٢٥٠٠٠

مرفقـــات فنيـــه متصلـــة بالمنهـــــــج

شكـــل رقـــم (١)

خطـــوات العمل فى التحليـل المستقبلـــى

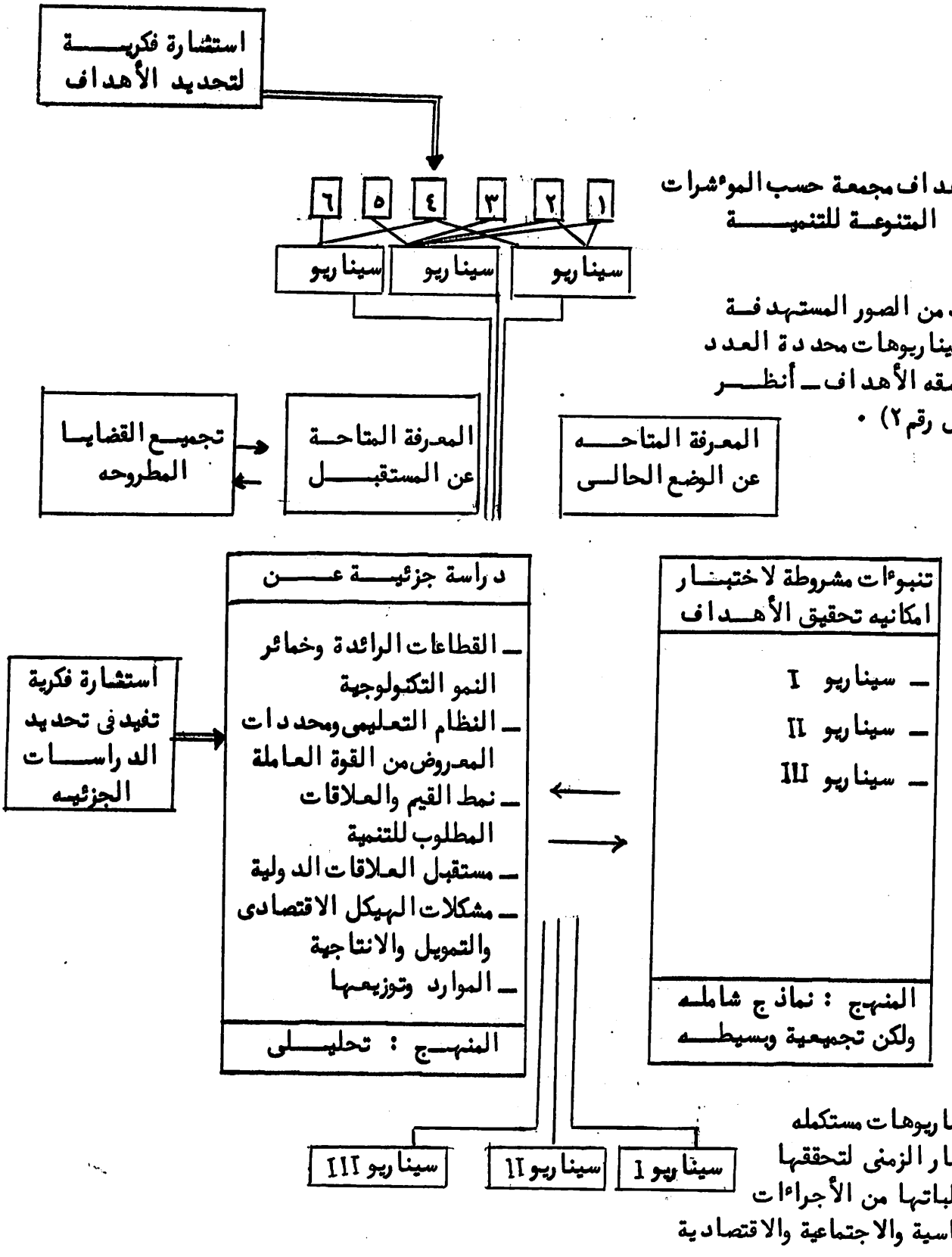

ـ الأهداف مجمعة حسب المؤشرات المتنوعـة للتنميـــة

ـ عدد من الصور المستهدفـة (سيناريوهات محددة العدد ومتسقه الأهداف ـ أنظـــر شكل رقم ٢) .

ـ السيناريوهات مستكمله بالمسار الزمنى لتحققها ومتطلباتها من الأجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

شكل رقم (٢)

دور المجموعة المركزية للبحث فى اختيار الأهداف والتنسيق بينها

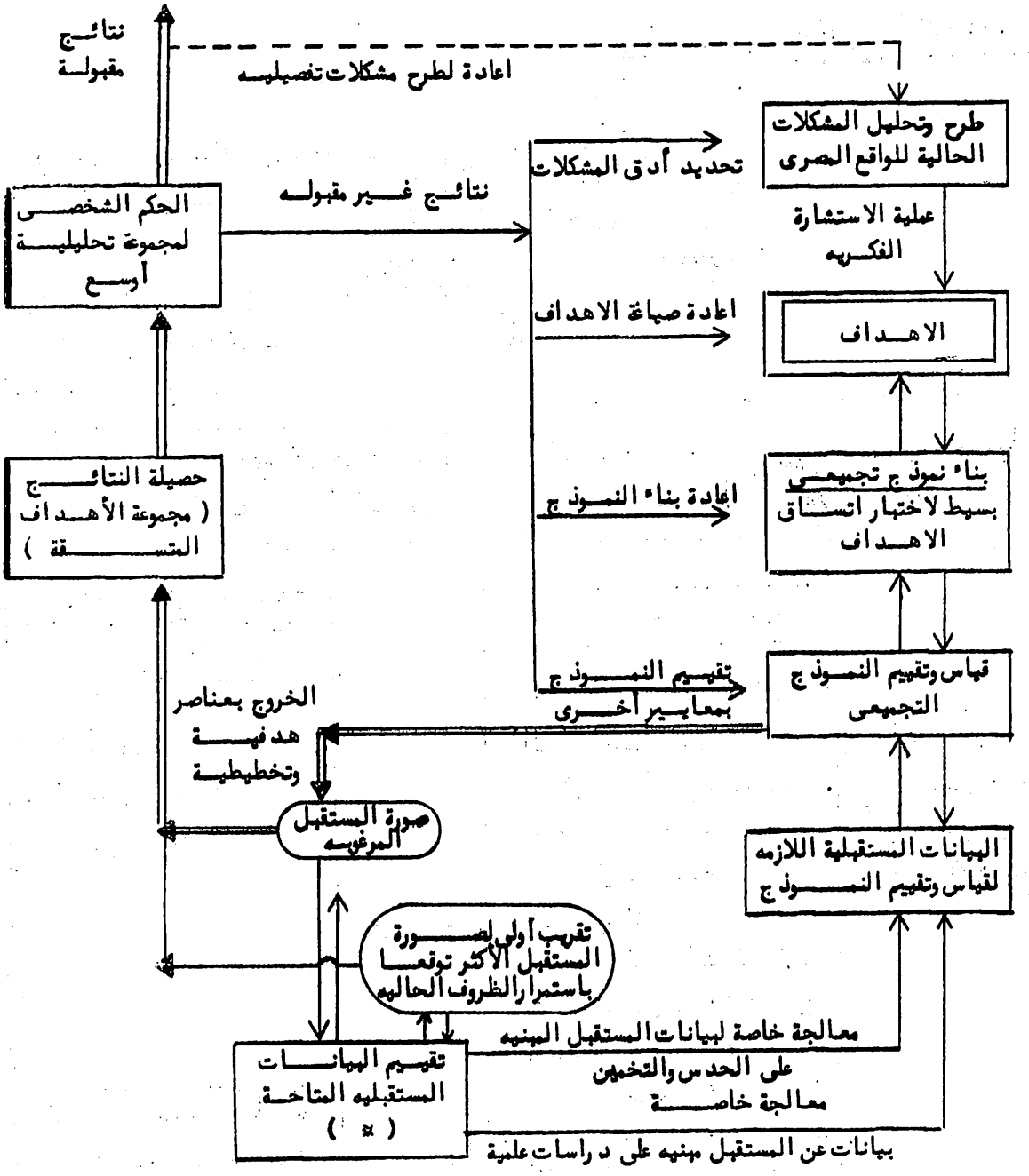

(*) تقديرات أولية للسكان والموارد ، واتجاهات التكنولوجيا والبحث العلمى الأساسى على المستوى العالمى وعلاقة ذلك بالتكلفه وانتاجية العمل ، احتمالات لاشكال التعاون الدولى والتنسيق والتكامل الأقليمى

شكـــل رقـــم (٣)

ضمـــان النظـــرة الشاملـــة

العلاقة بين النموذج الرياضى للتنبوءات المشروطة وأنـــواع المعلومات والخبرات الأخرى التى لا يمكن التعبير عنهـــا فى شكـــل كمـــى بالنمـــــوذج

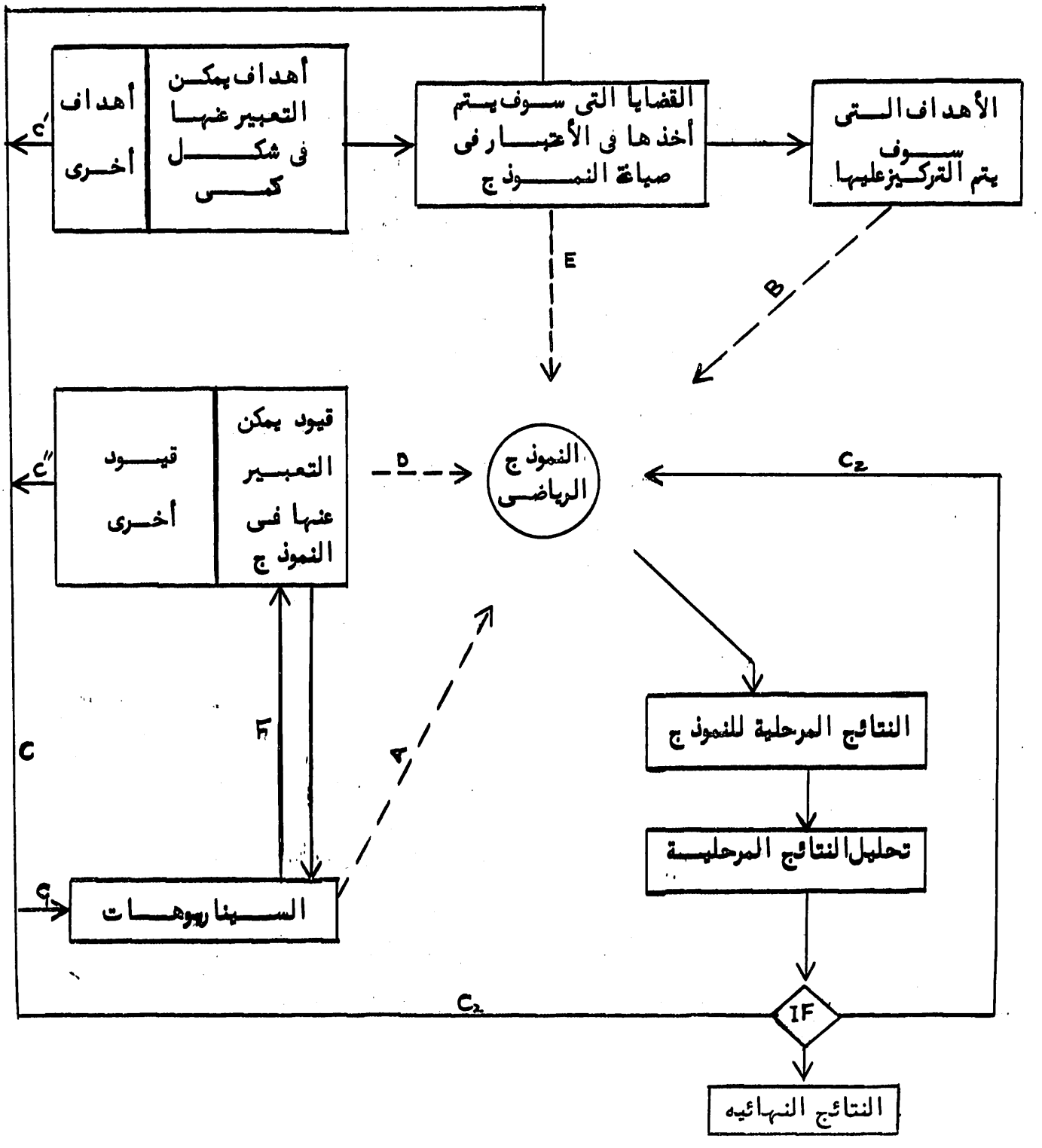

تابـــــع شكل رقـم (٣)

حيـــث :

A : اختيار مجموعة الافتراضات ـ المتسقة عند التعويض فى النموذج فى دوره من دورات الحساب (المدخلات) .

B : اختيار مخرجات النموذج .

C : قنوات اعتبار العناصر (أهداف ، قيود) التى تم أهمالها فى بنـــــاء النموذج الرياضى ،

ـ أما عن طريق اختيار السيناريوهات المناسبة C_1 ،

ـ أو عن طريق تعديل النموذج بعد مناقشة نتائجه C_2

D : المرونة فى درجة وضع قيود على النموذج عند الحل .

E : تحديد درجة شمول النموذج

F : فى اختيار مجموعة الافتراضات المتسقة فى سيناريو محدد يجب ملاحظة اتســاق ذلك أيضا مع المجموعة المختارة للقيود على النموذج ، والتى تمثل بالدرجــة الاولى محدودية الموارد .

عليـــــة :

فان الملامح الاولى للمنهجية المقترحة سوف تتمثل فى الاتى :

أ ـ بالنسبة لمعالجة الاهداف والقيود الهامة التى يصعب قياسها فى شكل كمى داخــل النموذج C فأن نتائج النموذج ـ وما يترتب عليها من أثار غير مصاغة فـــــى النموذج ـ سوف تناقش من قبل مجموعة من الخبراء . هذه المناقشة سوف يترتـــب عليها التعديل فى السيناريوهات C_1 أو التعديل فى هيكل النموذج C_2 .

ب ـ بالنسبة لمجموعة الاهداف والقيود التى يمكن قياسها كميا ولكن لن تعتبر فى النموذج ـ لاسباب متعددة ـ فسوف يصاغ لها مؤشر عام Overall Indicator خارج النموذج لمعرفة اتجاهات قيمها نتيجة لتطور متغيرات النموذج عبر الزمن (من الامثلة الهامة لذلك مؤشر عام لتوزيع الدخل داخل الدولة وبين الدول ومؤشر عام للامن الجماعى) .

جـ ـ أى أن المنهج به قدر من التفاعل بين الحاسب الالكترونى والانسان يسمح بالحكم الشخصى ويسمح فى نفس الوقت بالعنصر الهدفى فى توجيه مسار النتائج عبر الزمن .

د ـ أما باقى المتغيرات التى أهملت ـ نتيجة لطول فترة التنبؤ أو غيره ـ فسوف تجد لها مكانها فى اشتقاق السياسات المترتبة على التنبؤات Policy Implications

هـ ـ وهذه كلها هى الملامح الاولى لنماذج المحاكاة .

وبتطبيق ذلك على سبيل المثال فى قطاع العلم والتكنولوجيا ، فسوف نجد أن :

١ ـ معدلات التطور التكنولوجى ـ الغير متجسد فى قيمة رأس المال ـ فى دوال الانتاج سوف يعبر عنها تعبيرا صريحا فى النموذج الرياضى .

٢ ـ تكلفة استخدام الموارد ـ وعلى الاخص الموارد الطبيعية ـ عبر الامد الطويل سوف يعبر عنها بصراحة فى دوال الهدف وفى قيمة المدخلات الاستثمارية فى الصناعة والزراعة والتعليم .

٣ ـ التكلفة الاجتماعية المترتبة على تلوث البيئة نتيجة لاستخدام مورد طبيعى أو تكنولوجيا سائدة أمكن بالنسبة لها قياس تقريبى لاثارها السلبية ، هذه سوف تجد لها تعبيرا فى مؤشر عام خارج النموذج .

٤ ـ تتبقى أمثلة عديدة متصلة بقطاع العلم والتكنولوجيا وأغلبها نواحى اجتماعية يصعب التعبير عنها فى شكل كمى . هذه كلها سوف تترك للحكم الشخصى عند مناقشة نتائج النموذج ، وقد يترتب عليها بعض التعديلات فى السيناريوهات أو فى صياغة النموذج .

رقـــــم (٤)

بعض اوجه الاستفادة مما تم انجازة فى مجموعة القاهـــرة (*)

الاهداف :

* اهداف البلدان العربية فى التنمية والاهداف المشتركة للوطن العربى .
* شرح مفهوم ومنهجية اشباع الحاجات الاساسية .
* كيف تكون التنمية الاقتصادية الاجتماعية تعبيرا عن :ـ

  ـ اشباع الحاجات الاساسية
  ـ الامن الجماعى
  ـ تحقيق اهداف ليما
  ـ الوحدة العربيـة

المنهـج :

* كيفية التنسيق بين النماذج القطرية والقطاعية
* لماذا نماذج المحاكاة وكيف
* كيفية التعبير عن المستويات المختلفة للتنسيق والتكامل العربى
* درجة الشمول المطلوبة فى ضوء البيانات المتاحة
* كيفية المعالجة والتعبير للتغيير التكنولوجى
* كيفية التعبير عن التغير الاجتماعى .

(*) مجموعة " التخطيط طويل المدى للبلدان العربية والتى بذلت جهدا كبيرا فى تقييم النماذج الدولية وفى تقديم منهج بديل للتنبوء طويل المدى ـ معهد التخطيط القومى .

رقـــم (٥)

استمارة الاستثارة الفكرية وتحليل السيناريو وهى من أدوات المرحلة الاولى لاختبار الاهداف والتنسيق بينها ، وكذلك لتحديد العوامل الاكثر أهمية ـ تحديد صـورة المستقبـــل

١ ـ جهزت قائمة تشمل حوالى (٣٠٠) اسم لشخصيات مصرية من مختلف المجالات والاتجاهات للدخول معها فى استثارة فكرية .

٢ ـ ترمى استمارة الاستثارة الفكرية الى تحديد عناصر الخبرة والحكم الشخصى اللازمة فى تحديد الاهداف البديلة ، وضمان هدفية التنبؤ Normative Aspects وضمان تجميع اراء حول المحددات غير الكمية لصورة المستقبل أيضا سوف يهدف هذا الحوار الى البحث عن الشكل الامثل لتربيط الاطار العالمى والقومى بالتنمية المحلية .

٣ ـ وسوف يستخدم أسلوب " دلفى " لتحديد اللحظات الزمنية الحرجة التى يجب عندها اتخاذ اجراءات حاسمة لتعديل مسار التنمية .

٤ ـ وسوف يستفاد باسلوب تحليل السيناريوهات لترتيب الاثر المتوقع للعوامل التى ترد تحت المجموعات التالية على صورة المستقبل . وذلك من حيث اتجاه التأثير ، أهميته النسبية الفترة الزمنية للابطاء Time lag بين التغير فيها والاثر المتوقع لها ومدى الانتشار الاقليمى والعالمى لمثل هذا التأثير .

٥ ـ ومرفق أيضا أمثلة لاكثر من قائمة حول مؤشرات وعوامل التنمية ، سوف يستفاد بها فى صياغة استمارة الاستثارة الفكرية ، ولكن يمكن تجميعها تحت التصنيف المجمل الاتى :

* **مؤشرات الرفاهية والوفاء بالحاجات الاساسية**

— الغـــذاء

توافر احتياجات التغذية الأساسية

مقياس لكمية الغذاء المناسبة

توافر الدخل المتاح لذلك مقارنا بالأسعار النسبيه

توافر انتاج كاف بالأقاليم المختلفه

— الاسكـان

توافر عدد الوحدات للاسكان فى حدود ه الدنيا

تناسب الاسكان مع مقومات الفرد والبيئه

مقياس لمدى التنوع فى حجم ومفهوم الوحده السكنيه

مقياس لمدى التكدس

— الملبـــس

توافر الحدود الدنيا للملبس

مقياس لفرص التنوع فى الملبس

— الصحـــه

توافر الخدمات الصحيه للجميع

مقياس لتطور الخدمه الوقائية

مقياس لوفيات الأطفال

مقياس لتوقعات العمر

— العدالة (المساواه)

مقياس لفروق الملكية (والحيازة) فى الريف

مقياس لفروق الدخل بين الفئات المختلفه

نسبة الضرائب المباشرة الى غير المباشرة (والاعانات)
التوزيع الاقليمى للخدمات
التوزيع الاقليمى للتصنيع

- التعلـــيم
محو الأمية للجميع
مؤشر للمحتوى الثقافى للعمليه التعليمية
مؤشر للمحتوى التدريبى للتعليم
نسبة التعليم العالى

- العمالـــه
نسبة العمالة الانتاجيه
نسبة فرص العمل الحره
مقياس لمدى تقييم الوظيفة بناء على الكفاءه والموهبه
نسبة المشاركة

- النواحى الاجتماعية الفردية والجماعية
مقياس لحرية التعبير والحريه الدينيه والفكرية وحقوق الانسان
مقياس للضمانات الاجتماعية
مفهوم وقت الراحه
عدد ساعات العمل
مقياس لتساوى الفرص بين المواطنين
مقياس لجهود الدولة فى حماية البيئه وتطويرها

* **الموارد**

- الموارد البشرية
  - السكان
  - التعليم
  - الصحة
  - العمالة

- الموارد غير البشرية
  - * الطاقة
    - البترول
    - مصادر أخرى
  - * بالاضافة الى
    - الارض
    - الماء
    - المعادن
    - رأس المال

* **البنية الاساسية والبيئة**

- البنية الاساسية المادية
- النواحى الاجتماعيه
- النواحى المجتمعاتية
- توزيع الموارد
- التلوث
- المستوطنات البشرية

* الانتـــــاج

- القطاعات الصناعية
- القطاعات الزراعية
- القطاعات الخدمية
- توزيع الناتـــــج

- مؤشرات أخـــــرى

نصيب الفرد من الدخل القومى

متوسط حجم الأسرة

معدل التغير فى مفهوم الحاجات الأساسية

مقياس لدرجة ترشيد الاستهلاك والمحافظة على البيئـــه

مقياس لدرجة التبعيه للعالم الخارجى

مقاييس لدرجة التركيز على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى المحلى .

رقـــم (٦)

بعض اجزاء من المعرفة المتاحة عن المستقبل على المستـوى الدولى الـتى سوف يتم استطلاع مستقبلها فى مصـر

دنيـا العلـم الكبـير

- High energy Physics,
- Nuclear Physics,
- Nuclear engineering,
- Radio astronomy,
- Aerospace.

قطاعات قد تلحق بدنيا العلم الكبـير

- Oceanography,
- Biology,
  - molecular biology,
  - genetic engineering,
  - bio - energy.

قطاعات تحتاج الى تعاون اقليمى دولى بالضرورة

- Geophysics,
- Geothermal energy resources
- Exploration and exploitation of fossil fuels.

تكنولوجيات يتوقع أن تكون اقتصادية مع دورة القرن

- Thermo - nuclear fusion,
- Electricity from Solar energy,
- Hydrogen as a clean fuel through splitting water using low temperature chemical reactions.

أفاق متوقعة لتطبيقات العلم والتكنولوجيـــا

- تخليق المواد (الغذاء بالدرجة الاولى) باساليب احدث وأقل فى الطاقه والمدخلات اللازمة الثورة سوف تكون فى استخدام الانزيمات والاوساط البيولوجية كعوامل مساعـــدة للتفاعلات الكيميائية ، وكذا لتثبيت النيتروجين فى التربة لزيادة الثروة البروتينية •
- تخليق المضادات الحيوية للفيروسات
- استخدام اشعة الليزر فى الرقابة والتجسس عن بعد ، ولزيادة مصادر الطاقة
- تحليه مياه البحر
- استخلاص المعادن من البحار
- Telematic Industry

  x) microprocessors
  x) tele trans mission
  x) micro waves in information systems

ملحـق رقـم (٧)

حصـر العـوامل المحددة لمدى التنمية والتى سوف تستخـدم فى اسـلوب السيناريوهات

APPENDIX A: SPENGLER'S LIST

1. Age composition of the population.
2. Biological composition of the population.
3. Health composition of the population.
4. Material equipment (i.e. resources, productive machinery, etc.) per workers.
5. State of the industrial arts
6. State of the educational, scientific and related cultural equipment of the population.
7. Make-up of the prevailing value-system: in particular, the values of the socio-economic leaders and the values which significan affect economic creativity and the disposition of man to put forth economically productive effort.
8. Dominant character of the politico-economic system: is it free enterprise, mixed, social democratic, or totaliterian in character?
9. Effectiveness and stability of the rules, institutions and legal arrangements designed to preserve economic, political and civil order.
10. Degree of co-operation and amity obtaining between the groups and classes composing the population.

11. Degree to which the population's pattern of consumptions is adjusted to its pattern of resource-equipment.
12. Flexibility of the institutional structure and physical apparatus of the economy.
13. Relative amount of vertical and horizontal mobility characteristic of the population.
14. Internal geographical distribution of economic activities.
15. Exchange relations obtaining between the economy under study and other economies.
16. Degree of specialisation and division of labour in effect.
17. Scale of economic organisation and activity prevalent.
18. Relative amount of complete, partial and disguised unemployment present.
19. Distribution of the power to make and execute enterpreneurial decisions.
20. Residual factors which, though not significant at present, may become significant.

APPENDIX B: ADELMAN AND MORRIS'S LIST

1. Rate of growth of real per capita GNP.
2. Size of the traditional agricultural sector.
3. Extent of dualism.
4. Degree of modernisation of outlook.

5. Importance of the indigenous middle class.
6. Extent of social mobility.
7. Extent of literacy.
8. Extent of mass communication.
9. Degree of social tension.
10. Degree of national integration and sense of national unity.
11. Degree of cultural and ethnic homogeneity.
12. Crude fertility rate.
13. Degree of administrative efficiency.
14. Extent of centralisation of political power.
15. Strength of democratic institutions.
16. Degree of freedom of political opposition and press.
17. Predominant basis of the political party system.
18. Degree of competitiveness of political parties.
19. Extent of political stability.
20. Extent of leadership commitment to economic development.
21. Strength of the labour movement.
22. Political strength of the traditional elite.
23. Political strength of the military.
24. Level of effectiveness of the tax system.
25. Level of adequacy of physical overhead capital.
26. Level of modernisation of industry.
27. Level of effectiveness of financial institutions.

28. Level of modernisation of techniques in agriculture.
29. Gross investment rate.
30. Degree of improvement in the tax system,
31. Change in degree of industrialisation.
32. Degree of improvement in financial institutions.
33. Degree of improvement in agricultural productivity.
34. Degree of improvement in physical overhead capital.
35. Rate of improvement in human resources.
36. Structure of foreign trade.
37. Abundance of natural resources.
38. Character of agricultural organization.
39. Extent of urbanisation.
40. Per capita GNP.
41. Character of basic social organization.

APPENDIX C: SAYIGH'S EARLY LIST

1. Education and training:
   (a) extent and level;
   (b) quality, content and methodology;
   (c) relevance to economic life;
   (d) formal and on-the-job training;
   (e) policies and implications.

2. Socio-cultural determinants:

   (a) social structure;

   (b) social mobility;

   (c) the middle class; deviant groups; traditional v. modernising elites;

   (d) loyalties and values.

   (e) system of authority;

   (f) degree of urbanisation;

   (g) emancipation of women;

   (h) religious values of economic relevance.

3. Modernisation:

   (a) mass media indicators;

   (b) economic and other indicators (especially modern institutions);

   (c) openness to the influence of more advanced countries;

   (d) acceptance of technological change (factors and indicators);

   (e) social tension in transitionalism.

4. Political determinants:

   (a) development-mindedness of Political leadership;

   (b) transmission of Popular development consciousness;

   (c) locus of economic decision-making (type of system prevailing),

   (d) Political stability and Predictability;

   (e) national integration and sense of identity.

5. Public administration determinants:

   (a) motivation of Public administration (system of appointment, rewards and Penalties; delegation of authority, scope for initiative; internal control; and the civil servant's attitude to his function);

   (b) efficiency of administration (centralisation, bureaucratisation and efficiency degree of professionalism; emphasis on Problem-solving, non-Politization).

6. Entrepreneurship and innovation:

   (a) locus of entrepreneurship;

   (b) quality of entrepreneurship;

   (c) sources of entrepreneurship;

   (d) incentives and motivation of entrepreneurship;

   (e) rejuvenation of the entrepreneurial spirit;

   (f) ecology of entrepreneurship (social valuation; governmental relations with the economic community; institutions and legislation of relevance to economic activity).

7. Economic base:

   (a) natural resources;

   (b) infrastructure;

   (c) manpower (health, education and training);

(d) level of performance of the economy (the respective shares of agriculture and of industry; structure and the degree of dualism; national product per head, and the pattern of income distribution);

(e) finance (institutions; tax system; consumption and saving habits and magnitudes).

8. Absorptive capacity for capital investment:

(a) manpower availability (of critical categories);

(b) adequacy of supporting infrastructure and factors;

(c) size of market;

(e) design of projects and feasibility studies;

(f) system of investment priorities;

(g) past performance.

9. Rural organisation and reform:

(a) ownership pattern and tenure relationships;

(b) agrarian reform: objectives, content, effectiveness;

(c) technology (extension services, co-operative, irrigation and drainage, grading-packing-marketing, research, mechanisation);

(d) credit facilities;

(e) organization and management;

(f) extent of improvement in distribution of wealth and income.

10. Planning and Plans:

(a) socialisation of means of Production (social-economic system as framework);

(b) attitude to planning;

(c) nature and extent of planning;

(d) method of formulation of plans (degree of participation by the Public, by the outlying districts, and by private sector groups);

(e) execution and follow-up of plans, and adjustments in the light of experience;

(f) relationship of planning and budgeting;

(g) effectiveness of planning in achieving its objectives.

11. Regional economic co-operation and complementarity:

(a) trade, the movement of persons and capital;

(b) trade, payments, and other regional agreements;

(c) Supranational efforts in co-operation and complementarity;

(d) aid agencies;

(e) common Markets;

(f) Joint ventures;

(g) joint petroleum policies and activities;

(h) forces for and against co-operation and complementarity.

12. International factors: trade and aid:

(a) international trade (size, directions, composition, policies);

(b) the trend of the terms of trade;

(c) balance of payments position;

(d) foreign aid and capital flows (bilateral, multilateral, private);

(e) technical assistance.

رقـــــم (٨)

منهجية للبحث عن صور لاعادة توزيع السكـــان في مصـــــــر

مقدمـــة :

١ ـ العديد من المفكرين يطرح مشكلة التنمية بالفعل ، ليس على أنها مراحل متتالية تتواكب بالضرورة مع تغيرات هيكلية (أواقليمية) ، ولكن على أنها مدخل هدفى ، وعلى البلـــد النامى أن يحدد اهدافا طويلة الامد فى التنمية ومنها تشتق الهياكل النهائية ثم يرسم الطريق اليها . هؤلاء المفكرون يرون أن التخلف هو صياغة لاوضاع اقليمية وهيكليـــة وحضارية كان المقصود بها أن يخدم الهيكل الاساسى للبلد المتخلف اشباع حاجات فـى خارج البلد كتعبير عن فترة الاستعمار والاستعمارالحديث ـ من هنا فانهم يطرحـــون منهجا للتنمية يتوجه الى اشباع الحاجات الاساسية (بمفهومها الاعم) لسكان البلـــد . ويرون فى ذلك مخرجا من تراث نظرى اثبت فشلة حتى الان (ونعبر عنه أساسا بمحدودية الموارد) . اشباع الحاجات الاساسية مفهوم يحتاج لمناقشة ولكنه رغم ذلك : سيعوضنا بملامح نظرية تساعدنا فى رسم المسار . أضف الى ذلك أن اشباع الحاجات الاساســـية بمفهومها العام سيكون ترجمة حقيقية للعوامل التى يمكن أن تحقق استقرار السكان فى منطقة (اقليم) سكانية حديثة أوتقليدية . وهذه النقطة سوف تحل مشكلات كثيرة فى المنهـــج المطلوب اتباعه .

٢ ـ نحن نفكر فى نظرة لمدى يبعد عشرون عاما على الاقل . البدء بفكرة محدودية الموارد يعطى صورة متشائمه للبدائل الاكثر احتمالا . الكثير من المفكرين يشككون بالفعل فى فكـــرة محدودية الموارد بمعناها الضيق ويطالبون بنظرة أكثر شمولية ، وهنا يجب النظرة بجـرأة لموارد المستقبل ولموارد قومية مستترة وبسوء استخدامها ، كما يجب النظر بحرص الـــى

مفهوم التكنولوجيا • مجرد استيراد التكنولوجيا سوف يضعنا باستمرار فى موقف لانحسد عليه بالنسبة لميزان المدفوعات (أو قل الموارد) • الحل ربما يكون فى اعادة تعريف التكنولوجيا على أنها مجرد الفن الانتاجى الذى يحقق هيكلا يؤدى الى الوفاء بالحاجات الاساسية (بما فيها الاستقرار للسكان فى المناطق) • غالبا ماسوف تكون هذه تكنولوجيا مطورة محليا ، وتكنولوجيا موائمة للبيئة فى حدود معينة ، وحسب كل قطاع •

٣ ـ من المؤكد أن صياغة نموذج يتضمن تعبيرا عن كل انواع الديناميكيات المطلوبة فى هذا الجزء سوف يتطلب جهدا فائقا من حيث المسوح الاقليمية المطلوبة والتدقيق فى البيانات واجراء عدد لاحصر له من العمليات الحسابية على الحاسب • سوف نجد انفسنا فى النهاية (امام نتائج نموذج رياضى معقد) فى موقف لا نحسد عليه من حيث الفهم والتفاعل مع نتائج النموذج •

خطوات المنهجية :

أ ـ تحدد مناطق (اقاليم) جغرافية محتملة يتم اعادة توزيع السكان اليها •

ب ـ توصف كل من هذه الاقاليم المحتملة بأبعاد Dimensions تمثل المتاح فيها من موارد (بالمفهوم العام) •

جـ ـ تترجم هذه المؤشرات لكل اقليم الى قائمة مشروعات محتملة ـ يلاحظ بالنسبة لكل مشروع محتمل أن هناك موارد وعوامل انتاج ناقصة بالاقليم •

د ـ توصف كل المشروعات المسجلة والمحتملة فى مصر والتى تمتد من سنة ١٩٨٠ الى سنة ٢٠٢٠ •

هـ ـ يتم تركيب Index اجمالى للتعبير عن الوفاء بالحاجات الاساسية (بمفهومها العام) ويوضع لكل Index فرعى حدود دنيا (تقارن أولا بتنبؤات لجنة مصر ٢٠٠٠ ، وربما تأخذ أحيانا فى الاعتبار بعض المقارنات مع دول أخرى) •

و - يتم الاتفاق على حد ود دنيا لما يمكن أن يسمى Wage - Differentials, أو Per capita - Differentials من المؤشرات المختلفة لمستوى المعيشة والوفاء بالحاجات الاساسية ، يمكن أن تمثل فى النهاية Pull-Factors (أو Push-Factors) الى اقليم أو الى خارج اقليم .

ز - عند النظر الى المشروعات الاساسية المحتملة فى المستقبل يمكن تمييز مشروعات رائدة Leading أو خمائر للمستقبل Germs of future ويهمنا بالدرجة الاولى هنا المشروعات (ويبدو أنها صناعية بالدرجة الاولى) التى تتميز بمعدلات احلال عالية فى مدخلاتها وربما فى مخرجاتها ايضا (بحيث أن التنبؤ بها دون هيكل متكامل من التشابكات المادية لن ينتقد كثيرا ، قارن بفكرة اقطاب النمو) ، هذه سوف تكون لها معالجة خاصة .

ح - وسوف تفيد عملية الاستشارة الفكرية القائمة المرفقة Nassar's List فى تحديد :

* أولويات تأثير العوامل المختلفة فى تنمية مجتمعات حديثة أو فى حركة السكان والنواحى الديمجرافية لكل موقع .
* تحديد العلاقات المباشرة وغير المباشرة .
* وتجميع ملامح بعض المشروعات الاقليمية كبيرة الحجم والتأثير والسابق الاشارة اليها .

ط - وسوف يؤدى اسلوب تحليل السيناريوهات دوره فى الوصول للنتائج المشار اليها فى النقطة السابقة .

بعض الملاحظات :

أ - سوف يتم التربيط بالصورة القومية من خلال عملية تفاعل بسيطة (من خلال المقارنه والتصحيح المتتابع) تأخذ الشكل التالى :

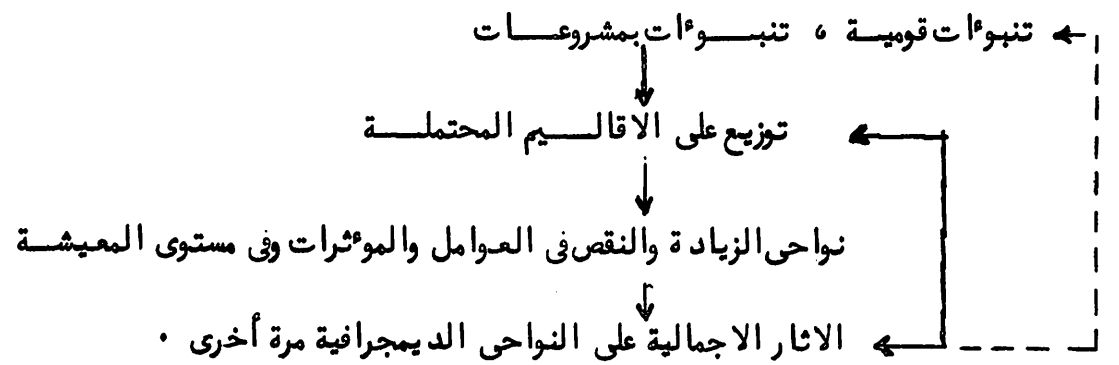

ب ـ عملية المقارنة والتصحيح المتتابع Iteration فى المنهج المقدم تعتمد بالدرجة الاولى على الاتى :

* وجود فروق اقليمية فى مؤشرات :
  - تعكس وفرة الموارد المختلفة مقارنة بالمشروعات التى تم توزيعها فى الخطوة الاولى على الاقاليم .
  - تعكس الانتاجية للعامل فى القطاعات المختلفة مقارنة بنسبة البطالة .
  - وجود فروق فى نصيب الفرد من المؤشرات المختلفة لمستوى المعيشة (أو الوفاء بالحاجات الاساسية) قبل توطين مشروع رئيس وبعدة .

جـ ـ فى الخطوات المكملة لا توجد مشروعات محدودة ولكن تكون هناك عدة بدائل (باستخدام الحاسب الالكترونى) لاعادة توزيع أى زيادة فى قوة العمل والموارد على الاقاليم . وبشكل تحليلى يمكن للمجموعة تقديم بعض المشروعات التى يمكن أن تترتب على تجمع الموارد فى الاقاليم المختلفة .

NASSAR'S LIST

KEY-VARIABLES

For the overall analysis (matching & iteration of possible regionalization)

(probable regions identified previously)

1st set: demographic variables:

1. Size of population.
2. Size of manpower supplied.
3. Women participating.
4. Indicator for population pyramide (a)
   (% of 18 age-interval in total pop.)
5. Indicator for population pyramide (b)
   (% of 18 - 40 age-interval in total pop.).
6. Rate of population growth.
7. Rate of mortality.
8. Rate of birth.
9. Life expectancy at birth.
10. Life expectancy at 1-year old.
11. Fertility rate.
12. Participation ratio.
13. Employment rate.

14. Measure for under employment.

2nd set: Population-environment variables:

Industrialization:

1. big industrial projects (investment size)
2. small scale industries (handcraft population)
3. activities suitable for women participation
   (% share according to certain job specifications)
4. degree of mechanization (in big project)
5. wage differentials (big projects/average on national level)
6. wage differentials (big project/average on regional level)
7. type of technology dominating
   7.1. domestic (appropriate)
   7.2. appropriate (adapted)
   7.3. imported.

Resources & Energy:

1. Water
   1.1. enough for irrigation.
   1.2. enough for basic needs.
   1.3. enough for industrial requirements.
2. Electricity & other sources of energy
   2.1. enough for basic needs

2.2. enough for industrial requirements.

2.3. enough as industrial input

2.4. enough for mechanizing agriculture.

3. Land

3.1. traditional old land

3.2. new land, reclaimed

3.3. new land, infrastructure available, not yet reclaimed.

3.4. potentialy new land

4. Local finance

(at least propensity to save)

Services

1. housing/1000 (governmental)
2. education/1000 (primary)
3. education (middle)
4. " (Secondary)
5. " (technical)
6. health/1000

6.1. complexes

6.2. medical doctors

6.3. beds.

7. Market

7.1. % size of subsistance economy

7.2. distance from urban areas

7.3. certain measure for degree of labor division in industry.

8. Infrastructure

8.1. number of airports

8.2. rail ways (existence, no. of lines)

8.3. roads (existence, no. of lines, internal Kms)

8.4. water ways (existence)

8.5. export/import-sea port (existence)

Climate

1. temprature
2. rains
3. sand storms.
4. possible causes for pollution

* cotton
* iron-ore
* over-urbanization (concentration)
* industrial drainage
* heat content, D.D.T., mercury, ...

Societal & social:

1. type of family
   1.1. extended family
   1.2. other
2. traditions (related to productivity, woman-participation, and to family planning)
3. political activities, decentralization
4. public mobilization, mass media
5. vacations, leisure time

Agriculture

1. type of crops
2. no. of crops per year
3. production organization
4. marketing-service organization.

Governmental interference:

1. credits
2. Taxes (direct & indirect)
3. Subsidies (basic needs, industrial input, agricultural inputs, agricultural products, ...

World trends

1. Prices of (cotton, wheat, vegetables, fruits, flowers, phosphates, sea-transport, food, investment goods, iron-ore, ...)

2. Size of vessels.

رقـــــم (٩)

ملخص للتقرير الاول للجنة مصـر ٢٠٠٠ حـــــول بعض خصائص الماضى وتصورات أولية لمستقبـــل مصـــر عام ٢٠٠٠ (*)

الهـــدف :

اعداد تصور أكثر تحديدا يتخذ أساسا لاعداد تصور شامل للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة حتى عام ٢٠٠٠ .

ثم التركيز على بديلين للتنمية الشاملـــة (مضاعفة دخل الفرد ٤ مرات .
(مضاعفة دخل الفرد مرتين فقط .

الجزء الأول : ملخص للاداء الاقتصادى خلال ربع قرن :

١ — من منطلق أهمية التخطيط للتنمية الشاملة نفذت الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ ، ولكن لم ترى الخطط التى وضعت بعد ذلك النور حتى سـنة ١٩٧٨ ، وتم الاكتفاء بالخطط السنوية لمجرد تسيير الاقتصاد القومى ..

٢ — شهدت الفترة التالية للخطة الخمسية الاولى سياسة انكماشية ، أدت بصفة أساسـية الى انخفاض الناتج القومى ثم وصوله الى مرحلة الجمود فى ٦٧/٦٨ ضاعف من آثارهـا ازدياد حجم العجز فى ميزان المدفوعات ، وتزايد الانفاق العسكرى وايقاف الامـداد بفائض الحاصلات الزراعية الامريكية . وأعقب هذه الفترة فترة توسع استثمارى فى الفـترة من ٦٨/٦٩ — ١٩٧٣ ساعد على انجاحها وجود الدعم الاقتصادى العربى زيـادة انتاج البترول الى حد الضعف وتزايد الانتاج الزراعى وارتفاع معدلات نمو الانتـاج الصناعى الامر الذى انعكس على تحسن ميزان المدفوعات . الا أن هذه السياسة أخذت فى مواجهة الكثير من الصعاب منذ بداية السبعينات نظرا لارتفاع الانفاق العسكرى من

(*) معهد التخطيط القومى ، مايو سنة ١٩٧٨ .

جانب وانخفاض معدلات نمو الانتاج الصناعى من جانب آخر .

٣ — وعلى المستوى القطاعى ، واجه قطاع الزراعة كثيرا من المشاكل التى عاقت نموه خلال الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٧٨ ، على رأسها تناقص مساحة الاراضى الزراعية ، والاسراف فى مياه الرى من جانب ، وانخفاض انتاجية معظم المحاصيل من ناحية أخرى . وعلى الرغم من الاهمية التى أوليت لقطاع الصناعة ، بحيث حصل على حوالى ثلث الاستثمارات الاجمالية ، الا أن نموه قد ووجه بكثير من الصعوبات التى ترجع الى خصائص القطاع ذاته والى أخطاء فى تنفيذ المشروعات والى سياسة التصنيع المتبعة . ومن ناحية ثالثة اسفرت تجربة هذه الفترة عن الاخفاق فى حل كثير من مشاكل قطاع النقل والمواصلات .

الجزء الثانى : ملامح المستقبل :

١ — تم اقرار ثلاثة أهداف كبرى لتطوير المجتمع المصرى حتى سنة ٢٠٠٠ . على أن تتحقق خلال ثلاث مراحل لكل منها سماتها ، وهذه الاهداف هى :

أ) سياسة عمرانية تستهدف توطين حوالى نصف السكان حتى سنة ٢٠٠٠ خارج الرقعة المعمورة حاليا .

ب) سياسة اقتصادية تستهدف تحقيق زراعة تكثولوجية تستغل موارد المياه الاستغلال الامثل ، وتحويل الصناعة الى صناعة تصديرية منافسه دوليا ومركزه فى المنطقة العمرانية الجديدة .

جـ) سياسة قوة عاملة تستهدف التدريب ورفع المستوى الانتاجى والتنظيمى للاسهام فى تنمية مصر والمنطقة العربية .

٢ — تم تصور الاهداف الفرعية للتنمية على أساس من العناصر التالية :

عامـــة

أ ـ زيادة دخل الفرد ٠

ب ـ تخفيف العبء السكانى على المدن الحاليه وانشاء مناطق عمرانية خارج النطاق الحالى تستوعب مليون شخص سنويا ٠

جـ ـ تنظيم النسل واعداد برامج التدريب لتكوين القوى العاملة ٠

د ـ الافادة من فرص تصدير العمالـــة المدربه للخارج ٠

هـ ـ تشجيع القطاع الخاص للقيـــام بالمشروعات الانتاجية ٠

و ـ التوسع فى الاتجاه التعاونى ٠

اقتصاديـــة

أ ـ الارتفاع بانتاجية الفرد ٠

ب ـ توازن ميزان المدفوعات ٠

جـ ـ زيادة الاستثمارات ٠

د ـ الاخذ باساليب الزراعة المكثفه وافضل السبل لاستغلال المياه

هـ ـ اعادة تنظيم الانتاج الزراعى والصناعى فى الريف ٠

و ـ توفير سبل النقل والانتاج فى المناطق العمرانية الجديدة وبصفة أساسية التصنيع للتصدير

علمية وثقافية ودينية

أ ـ نشر العلم والثقافه والتعاليم الدينية ٠

ب ـ اعداد برامج الجهـــاز التعليمى فى الدولة علـــى مختلف المستويـــات ٠

جـ ـ خلق جو اجتماعى يساعد على حشد الطاقات وتأكيد اهداف التنمية ٠

٣ - تم تصور بعض المحاور التى يمكن على أساس منها تحقيق هذه الاهداف فيما يلى :

أ) تدعيم دور القطاع العام ودور القطاع الخاص .
ب) الاستفادة من رؤوس الاموال والخبرة الخارجية .
جـ) تدعيم السياسة والخدمات العامة للدولة .
د) حشد الموارد وراء أهداف التنمية الاقتصادية .
هـ) الاستفادة من التضامن العربى والعمل لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى .

٤ - تمت مناقشة الموقف الاقتصادى على أساس خمس بدائل تتراوح أهدافها بين مضاعفة دخل الفرد أربع مرات حتى عام ٢٠٠٠ ومضاعفة دخل الفرد مرتين حتى عام ٢٠٠٠ . ومن هذه المناقشة أعد معهد التخطيط القومى نموذجين للتصور العام حتى سنة ٢٠٠٠ الاول متفائل والثانى متواضع ، وفيما يلى تلخيص لاهم أهداف البديلين :

	المتفائل	المتواضع
دخل الفرد	مضاعفة ٤ مرات	مضاعفة ٢ مرة
الدخل الزراعى	مضاعفة ٣ مرات	مضاعفة ٢ مرة
السكان	معدل نموسنوى ٢ر٣ ٪	معدل نموسنوى ٢ر٣٪
الانتاجية	معدل نموسنوى ٤ر٥٪	معدل نموسنوى ٢ر٦٪
معاملات رأس المال الناتج	٣ر٧	٣ر٧
الاستهلاك الكلى	٧٧٪ من الناتج المحلى	٩٠٪ من الناتج المحلى
الادخار	٢٣٪ من الناتج المحلى	١٠٪ من الناتج المحلى

٥ — ويمكن تلخيص أهم النتائج المستهدفة من الفروض فى النموذجين فيما يلى :

أولا : النموذج المتفائل :

أ) انخفاض نسبة مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى الى أقل من النصف لصالح قطاعات الصناعة والخدمات .

ب) يتطلب تحقيق المستهدف فى قطاع الزراعة اضافة نحو ٢ مليون فدان الى المساحة المزرعة .

جـ) سيصل حجم فائض العمالة التى يمكن تحويلها الى ٢ر٤ مليون نسمة .

د) عجز فى ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة التمويل الخارجى للاستثمارات .

ثانيا : النموذج المتواضع :

أ) انخفاض نسبة مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة أقل من مثيلاتها فى البديل المتفائل لصالح الصناعة والخدمات .

ب) يتطلب تحقيق المستهدف فى قطاع الزراعة اضافة ٨٣ر٠ مليون فدان .

٦ — يناقش التقرير بعد ذلك مشاكل قطاع الزراعة واختلاف مقتضيات تحقيق استراتيجية الامن الغذائى والاكتفاء الذاتى عن مقتضيات واستراتيجية حسن استغلال الموارد المتاحة . ويرى التقرير ظروف قطاع الزراعة المصرى الحالية تقصر عن تحقيق الامال ويخرج بضرورة تحقيق نوع من التكامل الزراعى بين البلاد العربية على أساس من التخصص فى الانتاج وذلك لحل مشكلة الغذاء فى مصر والبلاد العربية ، وأن كان ذلك يقتضى وضع خطط زراعية متكاملة [illegible] المساحة المزرعة الى ثلاثة أمثالها .

٧ — يناقش التقرير ، بعد استعراض أحوال فروع الصناعة ، مرادفين متماثلين لتنمية الناتج المحلى لقطاع الصناعة بحيث تتراوح عدد مرات المضاعفة بين ٥ر٧ و ٥ر٩ مرة وذلك بافتراض معاملات استثمار ناتج أكثر ارتفاعا عن البديل المتفائل وبافتراض تقديرات أخرى للعمالة والانتاجية حتى سنة ٢٠٠٠ ، ثم يشير بعد ذلك الى الاجراءات والسياسات الواجبه لضمان التنفيذ .

٨ — يناقش التقرير بعد ذلك امكانية تعمير الصحارى والخروج من الرقعه المأهولة بالسكان ، وعلى أساس معدلات الزيادة السكانية المتوقعة ، فان الدولة ستكون فى حاجة الى انشاء من ٢٠ الى ٤٠ مدينة جديدة . وهناك ثلاث تقديرات لحجم السكان سنة ٢٠٠٠ ، وهى :

- معدل نمو سنوى قدره ٣١ر٢ ٪ .
- تناقص معدل نمو السكان بعد سنة ١٩٨٠ بـ ٢٣ر٠ ٪ سنويا .
- معدل نمو سكانى ٠٢ر٢٪ سنويا .

على أن يصحب هذه المعدلات تزايد نسبة السكان فى المناطق الحضرية وتناقصهم فى المناطق الريفية .

٩ — ثم يستعرض التقرير بعد ذلك أحوال التعليم وتزايد اعداد الاميين وكيفية معالجة هذه المشكلة ، والمطلوب لكل مرحلة من مراحل التعليم من فصول مع اقتراح بعض الاهداف الواجب تحقيقها بالنسبة لكل مرحلة .

١٠ — ويستعرض التقرير المشاكل التى يواجهها قطاع العلم والتكنولوجيا فى مصر ، باعتبارها دولة متخلفة ، ويرى أنه من غير المنتظر أن تتحسن العلاقات القائمة حاليا فى مجال

التكنولوجيا مع الدول المتقدمة . ثم يطرح التقرير بديلين بالنسبة للمستقبل الاول يفترض الاندماج مع العالم المتقدم والثانى يفترض اتباع سياسة الاعتماد على النفس ، ويرى التقرير أنه توجد قاعدة من البدائل التى تجمع بين الاول والثانى(*) . ثم يتوقع التقرير أن تتم بعض انجازات خلال العشرين سنة القادمة .

بعض الملاحظات :

١ — بدأ التقرير باستعراض الجهود التى بذلت فى مجال التنمية ، وعن أوجه القصور التى اعترتها ، ثم جاء الجزء الثانى ولم يقدم تصورات واضحة عن كيفية معالجة أوجه القصور هذه فى المستقبل .

٢ — شملت الاهداف والمحاور التى يتوخاها المستقبل جوانب غير اقتصادية ، عامة وعلمية وتكنولوجية . ولكن عندما انتقل التقرير للبدائل والمؤشرات الرقمية أغفل الجوانب غير الاقتصادية ، وبالتالى جاء النموذج منفصلا عن الاهداف .

٣ — ناقش التقرير بعد استعراض البدائل افاق أخرى لم يتعرض لها النموذج مثل امكانيات التكامل الزراعى مع البلاد العربية ، وأحوال فروع الصناعة ، والطاقة الشمسية ... وكان من باب أولى مناقشة هذه الافاق قبل طرح البدائل .

٤ — ليس هناك تصور واضح على أساس علمى للفروض غير الاقتصادية ، وحتى الاستعراض الموجود بها منفصل عن البدائل . أى أن هناك انفصال بين البدائل والنتائج والتصور الموجود لبعض الجوانب مثل التعليم والبحث العلمى .

(*) وهو أمر منطقى ويحتاج الى مزيد من الدقة لاخراج ملامح محددة .

٥ ـ يتحدث التقرير عن السلوك الفردى والسلوك الجماعى ، ولا يتحدث عن خطة عمل لتغيير الامر .

٦ ـ يناقش التقرير مرادفين لنمو قطاع الصناعة ويفهم ضمنا عدم امكانية تحقيقهم . لماذا ؟ .

٧ ـ يستعرض التقرير أهمية الطاقة الشمسية ، وتسابق الدول على تبنى ابحاثها ولا يتحدث عن الهدف من هذه الابحاث ، ومكانة الطاقة المتوفرة منها بين بدائل الطاقة سنة ٢٠٠٠ ؟ .

٨ ـ يتحدث التقرير عن بديلين عند مناقشته للجزء الخاص بقطاع العلم والتكنولوجيا (مصر كجزء من النظام الدولى ـ مصر بالاعتماد على الذات) . لماذا يناقش البديلين فى هذا الجزء فقط . فمن باب أولى أن يناقش هذين البديلين فى مقدمة السيناريو ، أى قبل وضع النماذج .

وفى النهاية فالتقرير فى حاجة لاعادة صياغته من قبل شخص واحد يعيد فيه ترتيب خبرة الماضى ثم التصور لمستقبل مختلف القطاعات ثم الاهداف ثم الفروض والقيود ثم النماذج والبدائل . على أن يتجنب من سيعيد الصياغة القفز الى النتائج مباشرة ، مثلما جاء عند الاشارة الى توقع تحقيق انجازات خلال العشرين سنة القادمة بالنسبة لمستقبل قطاع العلم والتكنولوجيا .

رقـــــم (١٠)

لجنة التخطيط لعـــــام ٢٠٠٠

قائمـة بالمذكـــــرات

١ ـ الموقف السكانى فى مصر ـ تقرير أولى ـ جهاز تنظيم الأسرة والسكان ٠

٢ ـ نحو تخطيط علمى للزراعة المصرية حتى عام ٢٠٠٠ ـ د ٠ مصطفى الجهلى ٠

٣ ـ مذكرة مبدئية عن دور قطاع الصناعة ـ مهندس كامل مقصود ٠

٤ ـ تقرير عن الازمة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ـ مريت غالى ٠

٥ ـ The Forecasting Process, Chapter III. OECD

٦ ـ مذكره مبدئية رقم ٣ عن دور قطاع الصناعة ـ مهندس كامل مقصود ٠

٧ ـ الازمة الاقتصادية والاجتماعية ـ تصور مستقبل مصر عام ٢٠٠٠ ـ د ٠ ابراهيم حلمى

٨ ـ العلم والتكنولوجيا فى مصر فى اطار تصور طويل الاجل حتى عام ٢٠٠٠ د ٠ أسامه الخولى ٠

٩ ـ بعض البيانات عن الاوضاع الراهنة للنشاط العلمى فى مصر ـ د ٠ اسامة الخولى ٠

١٠ ـ تحديات المستقبل العربى ـ اين نحن وماذا نريد ـ د ٠ ابراهيم حلمى عبد الرحمن ٠

١١ ـ أنماط السلوك الاجتماعى وعلاقتها باستراتيجيات التنمية الاقتصادية د ٠ ابراهيم حلمى ٠

١٢ ـ بحث عن عرض وتقييم التنمية الصناعية المصرية خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٧٥ م ٠ كامل مقصود ٠

١٣ ـ Economic Management in a period of Transition Vol. 1 IBRD

١٤ ـ الجانب الفكرى والسلوكى فى التخطيط لسنة ٢٠٠٠ ـ د ٠ زكى نجيب محمود ٠

١٥ ـ Scenario Construction -- Dr. Aziz El Bindary

١٦ ـ عن واقع التعليم فى مصر ـ د ٠ عبد العزيز القرضى ٠

١٧ ـ محاولة أولى لرسم السياسات العلمية التكنولوجية فى مصر فى أطار تخطيط بعيد المدى ٠
د ٠ اسامة الخولى ٠٠

١٨ ـ - The Road to year 2000
Major Projects Planned by Egypt till year 2000.
د ٠ سعد الدين الحنفى ٠

١٩ـ نموذج (١)
نمو الاقتصاد المصرى فى الأجل الطويل (١٩٧٦ ـ ٢٠٠٠) .
نموذج (٢)
نمو الاقتصاد المصرى فى الأجل المتوسط (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥).
نموذج (٣)
محاولة بسيطة لمد متغيرات الخطة الخمسية حتى ١٩٩٠
اشترك فى الاعداد : د . عصام منتصر
د . ابراهيم العيسوى
د . على نصار

٢٠ـ تصور مبدئى للموقف الاقتصادى فى سنة ٢٠٠٠ د . على نصار ود . ابراهيم العيسوى
٢١ـ اتجاهات التطور والتشابك بينها وفى القطاعات المختلفة حتى سنة ٢٠٠٠ د . ابراهيم حلمى
٢٢ـ تقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى سنة ٢٠٠٠ باتباع الانظمة التاريخية من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ ـ الاستاذ عبد الله درويش .
٢٣ـ قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس . م . يحيى حجازى .
٢٤ـ بعض الملامح والتساؤلات عن حاضر ومستقبل السياسات العامة واستراتيجية التنمية فى مصر . د . كمال الجنزورى .
٢٥ـ Towards a Scenario for Egypt in the year 2000. Dr. A. Bindary
٢٦ـ مذكره مبدئية رقم (٤) (الصناعة) اعداد : مهندس كامل مقصود
٢٧ـ ملحق لموضوع ـ معالم الطريق سنة ٢٠٠٠ (سياسة التوطن السكانى) دكتور مهندس سعد الدين الحنفى .
٢٨ـ سياسة التصنيع فى مصر فى الماضى والحاضر والمستقبل . استاذ عبد الله درويش .
٢٩ـ ورقة عمل للاعداد للخطة طويلة المدى حتى عام ٢٠٠٠ قطاع النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس . م . يحيى حجازى
٣٠ـ The Probable Range of Egypt's Population over the next Two Generations. Dr. A. El Bindary

٣١ ـ مشاكل قطاع النقل والتخزين والمواصلات — م ٠ يحيى حجازى

٣٢ ـ التخطيط لعام ٢٠٠٠ بعض التساؤلات — م ٠ يحيى حجازى

٣٣ ـ محاولة للتنبؤ بمسار نمو الاقتصاد المصرى حتى سنة ٢٠٠٠

اعداد : د ٠ على نصار

د ٠ ابراهيم العيسوى

٣٤ ـ الاقاليم الاقتصادية الثمانية موزعة وفقا للمساحات المأهولة والمزروعة وعدد السكان والمشتغلين وعمال الصناعة فى عامى ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠ — م ٠ كامل مقصود

٣٥ ـ عرض موجز لمذكره معالم احتمالات التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ٠

م ٠ كامل مقصود

٣٦ ـ حول الجانب السلوكى من عملية التخطيط لسنة ٢٠٠٠ — د ٠ زكى نجيب محمود

٣٧ ـ تصور مبدئى لقطاع النقل والمواصلات فى نطاق البديلين الواردين ٠ م ٠ يحيى حجازى

٣٨ ـ التركيب القطاعى لكل من الصناعة والتعدين والطاقة فى خطة عام ٢٠٠٠

استاذ عبد الله درويش

٣٩ ـ ملحق موضوع معالم الطريق حتى سنة ٢٠٠٠ (سياسة التوطن السكانى)

د ٠ سعد الدين الحنفى

٤٠ ـ احتمالات التنمية الزراعية المصرية حتى سنة ٢٠٠٠ الانتاج والاستهلاك من المواد الغذائيه

د ٠ مصطفى الجبلى

٤١ ـ أ ـ تطور النظرية السكانية فى التحليل الاقتصادى ٠

ب ـ الاعتبارات الديموجرافية فى التخطيط

ج ـ التوزيع السكانى والهجرة الداخلية والتحضر ٠ اعداد : جهاز تنظيم الاسرة والسكان ٠

٤٢ ـ أوليات التغيرات الهيكلية الرئيسية المقترحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية حتى عام ٢٠٠٠ — م ٠ كامل مقصود

٤٣ ـ بعض التساؤلات عن قطاع النقل والمواصلات ٠ — م ٠ يحيى حجازى

٤٤ ـ التعليم والتدريب فى مصر ٠ — د ٠ عبد العزيز القوصى

٤٥ — بعض خصائص الماضى وتصورات أولية لمستقبل مصر عام ٢٠٠٠ . د . كمال الجنزورى

٤٦ — سياسة اعادة التوطن السكانى . معالم الطريق لسنة ٢٠٠٠ . د . سعد الدين الحنفى

٤٧ — التخطيط لعام ٢٠٠٠ — التخطيط للتخطيط م . يحيى حجازى

٤٨ — اقتراح خام لخطة طويلة المدى لقطاع النقل والمواصلات فى حدود الاستراتيجية المرسومه وضمن اطار البديل المتفائل ١٩٧٦ — ٢٠٠٠ . م . يحيى حجازى

٤٩ — مستقبل التنمية فى مصر عام ٢٠٠٠ . د . كمال الجنزورى

٥٠ — مصر فى موكب الحضارة د . ابراهيم حلمى

٥١ — بذور المستقبل الحضارى لمصر د . عزيز البندارى

٥٢ — ملاحظات حول تطوير بدايل النمو للمستقبل الى بدائل متكاملة . د . على نصار .

رقـــم (١١)

قائمة ببعض الدراسات الهامه الصادرة عن المجالس القومية المتخصصه

١ ـ تقرير فى شأن موضوع التنمية الزراعية فى مصر ٠
٢ ـ التعليق على المذكره المرفوعه للمجلس عن الدراسات الاقتصادية اللازمة عند اقامة المشروعات الصناعية ٠
٣ ـ استراتيجية الخطة الاقتصادية والاجتماعية ٠
٤ ـ تقرير مقدم الى المجلس عن الملامح العامه لاستراتيجية التنمية السياحية حتى سنة ٢٠٠٠ ٠
٥ ـ السد العالى وآثاره ٠
٦ ـ الموارد المائية الحاضره والمستقبله ٠
٧ ـ التوسع الأفقى فى الزراعه ٠
٨ ـ احتياجات البلاد من اللحوم والأسماك والألبان حتى سنة ٢٠٠٠ ٠
٩ ـ التكامل الغذائى على مستوى الوطن العربى ٠
١٠ ـ مشروعات تجفيف البحيرات ٠
١١ ـ مشكله تفتيت الحيازة الزراعية ٠
١٢ ـ الخامات المحلية والمواد الأولية فى الصناعة ٠
١٣ ـ قناة السويس ومستقبلها ٠
١٤ ـ الاستثمارات الأجنبية والانفتاح الاقتصادى ٠
١٥ ـ مشروع مناقشة عامة مشتركة بين المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ٠ والمجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية فى موضوع وسائل تنمية الشعور الوطنى بالانتماء والمسئولية ٠
١٦ ـ الدراسات الاقتصادية اللازمة عند اقامة المشروعات ٠
١٧ ـ أثر أسعار الحاصلات الزراعية على التركيب المحصولى المعاصر فى مصر ٠
١٨ ـ خريطة المطارات حتى عام ٢٠٠٠ فى مصر ٠

١٩ ـ تقرير عن صناعة الاسمنت ومستقبلها فى جمهورية مصر العربية ٠
٢٠ ـ تقرير عن خطة الموانى المصرية حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٢١ ـ استراتيجية عامه للتجاره الخارجية ٠
٢٢ ـ استراتيجية التنمية الزراعية ٠
٢٣ ـ مياه الرى ومستقبلها على المدى الطويل ٠
٢٤ ـ مستقبل الثروة السمكيه حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٢٥ ـ صناعة الأسمدة ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٢٦ ـ احتياجات مصر من الأسمدة حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٢٧ ـ تقديرات المساحة المحصولية فى مصر وتطورها حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٢٨ ـ لماذا يستمر الدعم ؟ ٠
٢٩ ـ توصيات المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ٠
٣٠ ـ مذكره بشأن سياسة التوسع الأفقى واستصلاح الأراضى فى ٢٫٨ مليون فدان ٠
٣١ ـ تقرير بشأن امكانيات الرى والزراعة على ضفاف بحيره ناصر ٠
٣٢ ـ بعض الملاحظات حول مقترح وزارة التخطيط للاستراتيجيه العامه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
٣٣ ـ تقرير عن الاستراتيجيه العامه للنقل والمواصلات فى الخطة الخمسية ٠
٣٤ ـ دراسة عن الموارد الطبيعية فى شبه جزيره سيناء ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٣٥ ـ تقرير عن الطاقه فى مصر ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٣٦ ـ صناعة الحديد والصلب فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٣٧ ـ مستقبل شبه جزيره سيناء من الناحيه الصناعية والثروة المعدنية والبترول ٠
٣٨ ـ صناعة الملابس الجاهزة فى مصر ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٣٩ ـ تقرير عن استراتيجية الصناعات الالكترونية فى مصر ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٤٠ ـ مستقبل النقل فى سيناء حتى عام ٢٠٠٠ ٠
٤١ ـ تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ـ الدوره الخامسه اكتوبر ـ يوليو ١٩٧٧/١٩٧٨ ٠

٤٢ — تقرير فى شأن استصلاح الأراضى ٠

٤٣ — تقرير للعرض على المجلس فى شأن معوقات التشييد وخطط التنمية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ ٠

٤٤ — تقرير للعرض على المجلس فى شأن المطابع وصناعة الطباعة فى مصر ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠ ٠

٤٥ — تقرير للعرض على المجلس فى شأن التنمية الزراعية المتكاملة فى جزيرة سيناء ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠ ٠

٤٦ — تقرير للعرض على المجلس فى شأن ادخال الميكنه الزراعية الآليه الى المزارع المصرى ٠

٤٧ — تقرير للعرض على المجلس فى شأن تطوير القطاع العام ٠

٤٨ — تقرير للعرض على المجلس فى شأن الأسواق السياحية الدولية وعلاقتها بالسياحة فى مصر ٠

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربيـــة
ديسمبر ١٩٧٧ .

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories April 1978.

(غير منشور)

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصـــر .
ابريـــل ١٩٧٨ .

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصـــــــر .
يونيـــة ١٩٧٨ .

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥
ابريـــل ١٩٧٨ .

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربيـــة .
اكتوبـــر ١٩٧٨ .

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهتـــــــة
(٦٩/١٩٧٠ ــ ١٩٧٥) .
اكتوبـــر ١٩٧٨ .

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy.
June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (٧٠ ــ ١٩٧٦) .
اغسطس ١٩٧٩ .

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين .
فبرايـــر ١٩٨٠ .